

الأحكام والشروط

◀ الخاصة بشركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية ذ.م.م.

آلية سريان هذه الأحكام والشروط

تشتمل الأحكام والشروط على الأقسام الآتية:

القسم ١ - الشروط العامة

القسم ٢ - خدمات الوساطة المالية

القسم ٣ - خدمات التداول بالهامش

القسم ٤ - خدمات التداول في الأسواق الأجنبية

القسم ٥ - خدمات التداول المباشر عبر الأسواق

الملحق ١ - تحذيرات المخاطر العامة

الملحق ٢ - مسرد المصطلحات

المحتويات

القسم ١ - الشروط العامة

٥	١- الأحكام والشروط
٥	٢- الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة
٦	٣- كيفية التواصل مع الشركة
٨	٤- طريقة تواصل الشركة معك
٩	٥- المعلومات التي يجب عليك تقديمها
١٠	٦- حساباتك
١١	٧- محفظتك المالية
١١	٨- الأشخاص المفوضون من قبلك
١٢	٩- الأتعاب والنفقات والمصاريف
١٣	١٠- التصريحات والضمانات والتعهدات المقدمة منك
١٦	١١- حقوق الشركة
١٩	١٢- تغيير هذه الأحكام والشروط
١٩	٣١- إنهاء هذه الاتفاقية
٢١	٤١- إغلاق حسابك أو وقفه أو تجميده أو حجه أو تعليقه
٢١	٥١- تحويل الأوراق المالية إلى مؤسسة مالية أخرى
٢	٦١- استخدام أمين حفظ خارجي
٢٢	٧١- الامتثال للقوانين
٢٤	٨١- حدود التزامات الشركة
٢٥	٩١- التوقيت
٢٥	١٠٢- تعارض المصالح
٢٦	١٢- سرية المعلومات
٢٩	٢٢- الضرائب
٣٠	٣٢- العقوبات والامتثال للقواعد التنظيمية
٣٢	٤٢- مسائل عامة
٣٣	٥٢- القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

القسم ٢- شروط إضافية بشأن خدمات الوساطة

٣٤	١- التطبيق
٣٤	٢- التعيين
٣٤	٣- النفاذ
٣٤	٤- خدمات التداول بالأوراق المالية
٣٥	٥- مسؤولية الشركة
٣٥	٦- مسؤولياتك
٣٥	٧- حقوق الشركة
٣٦	٨- الأتعاب
٣٦	٩- كشوف الحساب

القسم ٣ - شروط إضافية لخدمات التداول بالهامش

٣٧	١- نطاق التطبيق
٣٧	٢- تقديم خدمات التداول بالهامش
٣٧	٣- النفاذ

٣٧	متطلبات الهامش	-٤
٣٨	حقوق الشركة	-٥
٣٨	حقوق العميل	-٦
٣٨	حق الشركة في الرجوع	-٧
٣٩	الرسوم والفوائد	-٨
٣٩	كشوف الحساب	-٩

القسم ٤ - شروط إضافية بشأن خدمات التداول في الأسواق الأجنبية

٤٣	التطبيق	-١
٤٣	التعيين	-٢
٤٣	البدء	-٣
٤٣	خدمات تداول الأوراق المالية	-٤
٤٤	مسؤوليات الشركة	-٥
٤٥	مسؤولياتك	-٦
٤٦	حقوق الشركة	-٧
٤٦	الرسوم	-٨
٤٦	الكشوفات	-٩

القسم ٥ - شروط إضافية بشأن خدمات التداول المباشر عبر الأسواق

٤٧	التطبيق	-١
٤٧	خدمات التداول المباشر	-٢
٤٨	التعهدات	-٣
٤٩	انعدام الضمانات	-٤
٥٠	التعويض	-٥

الملحق (١) تحذيرات المخاطر العامة

٥١	المخاطر العامة للأوراق المالية	-١
٥١	مخاطر سعر الصرف	-٢
٥١	مخاطر السيولة	-٣
٥٢	المخاطر القانونية	-٤
٥٢	مخاطر الانتقال	-٥
٥٢	مخاطر التداول بالهامش	-٦
٥٣	مخاطر الائتمان	-٧
٥٣	مخاطر سعر الفائدة	-٨
٥٣	مخاطر الضريبة	-٩

الملحق (٢) مسرد المصطلحات

٦٠	التفسير	-١
١٦	التعريف	-٢

القسم ١: الأحكام والشروط

١- الأحكام والشروط

- ١-١ تشكل هذه الأحكام والشروط (مع مستندات أخرى معينة مذكورة في البند ١-٢ أدناه) اتفاقية الخدمات بينك وبين شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية («الشركة»). ويتعين عليك استكمال وتوقيع استمارة طلب تكون هذه الأحكام والشروط مشمولة بها بحكم الإشارة إليها كجزء من اتفوقيتك مع الشركة.
- ٢-١ يشتمل هذا القسم على الشروط العامة التي تسري على جميع الخدمات المقدمة بموجب الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة.
- ٣-١ تتضمن الأقسام ٢ و ٣ و ٤ و ٥ من هذه الأحكام والشروط البنود التي تنطبق أيضاً في حال وافقت الشركة على تزويدك بخدمات محددة وفقاً لطلباتك من وقت لآخر.
- ٤-١ للاستفسارات المتعلقة بهذه الأحكام والشروط أو بخدمات الشركة، يمكنك الاتصال بالشركة باتباع الخطوات المبينة في موقعها الإلكتروني.
- ٥-١ نلفت عنايتك إلى تحذيرات المخاطر المبينة في الملحق ١ وإلى أية تحذيرات أخرى تحيطك الشركة علماً بها من وقت لآخر بشأن بعض الأنواع المعينة من الأوراق المالية أو المعاملات أو المنتجات أو الخدمات.
- ٦-١ للمزيد من المعلومات حول استخدامات بعض الكلمات والعبارات الواردة في هذه الأحكام والشروط، يرجى الاطلاع على الملحق ٢.

٢- الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة

- ١-٢ تتكون الاتفاقية التي أبرمتها مع الشركة على ما يلي:
- ١-٢-١ هذه الأحكام والشروط (بما في ذلك الملحقات):
- ٢-١-٢ نماذج الطلبات، بما فيها نموذج طلب فتح حساب، أو أي مستندات أخرى مماثلة تقدمها لك الشركة لاستكمال بياناتها وتقديمها للشركة وتطلب فيها استخدام أي من الخدمات:
- ٣-١-٢ جدول الرسوم (الذي تتيح الشركة لك الحصول عليه حين الطلب عبر موقعها الإلكتروني أو من خلال أي مكتب من مكاتبها أو بغير ذلك، ويُعمل به مع كافة التعديلات التي تجرى عليه من وقت لآخر؛ و
- ٤-١-٢ كافة المستندات التي تُجدها الشركة وتشتمل على الشروط الخاصة التي تسري على الخدمات التي تقدمها لك الشركة.
- ٢-٢ يشار إلى المستندات الواردة في البند ١-٢ أعلاه مجتمعةً بالاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة.
- ٣-٢ تشكل المستندات الواردة في البند ١-٢ أعلاه كلها معاً اتفاقية واحدة ملزمة بينك وبين الشركة. ومع ذلك، يرجى العلم بأن هذه الاتفاقية لا تلغي ولا تحل محل أية اتفاقيات أخرى مستقلة قد تكون أبرمتها مع البنك بشأن أي حسابات مصرفية أو منتجات أو خدمات غير تلك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص، يجوز لك إبرام اتفاقية مستقلة مع البنك بشأن خدمات الثروات أو الخدمات المصرفية للأفراد أو صيرفة الجملة.
- ٤-٢ إنك توافق على أن الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة تصبح سارية وملزمة لك وللشركة عند تحقق حالة أو أكثر من الحالات الآتية:
- ١-٤-٢ قبول الشركة بنموذج الطلب المقدم منك بشأن استخدام أية خدمة من

الخدمات:

- ٢-٤-٢ استخدامك أو موافقتك على استخدام أية خدمة من الخدمات؛ و/أو
- ٣-٤-٢ موافقة الشركة على طلبك المقدم (بأية وسيلة كانت) بشأن الحصول على أية خدمة من الخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.
- 0-٢ إنك توافق على أن الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة سوق تدخل حيز التنفيذ بأية طريقة من الطرق المقررة قانوناً، بما فيها الموافقة الضمنية من جانبك والتي يُستدل عليها من خلال أي سلوك يُفسر على أنه علامة على القبول بالاتفاقية، بما في ذلك الحالات المشار إليها في البند ٤-٢ أعلاه.
- ٦-٢ يشكل القسم (١) الأحكام والشروط المعمول بها عموماً والتي تسري على كافة الخدمات المقدمة بموجب الاتفاقية المبرمة بيننا. وسيتعين عليك استكمال نموذج طلب أو أكثر تبين فيه الخدمات المحددة التي ترغب في الحصول عليها من وقت لآخر من الشركة بشأن أية حافطة أو أكثر من الحافظات العائدة لك. وفي حال وافقت الشركة على تقديم الخدمات المطلوبة، فإن كل خدمة منها سوف تخضع للأحكام المنصوص عليها في القسم الخاص بها، ويصبح ذلك القسم جزءاً من الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة. فعلى سبيل المثال، إذا كنت قد حددت في نموذج الطلب أنك ترغب في الحصول على خدمات حساب التداول بالأوراق المالية ووافقت الشركة على طلبك، فعندئذٍ تسري عليك أحكام القسم (٣).
- ٧-٢ وقد ترغب أحياناً في الاستفادة من الخدمات الإضافية التي تقدمها الشركة بعد تفعيل الاتفاقية المبرمة بينك وبينها. في مثل هذه الحالة يتعين عليك تعبئة نموذج الطلب الذي تخصصه الشركة للخدمات المطلوبة وتقديمه للحصول على تلك الخدمات. وفي حال وافقت الشركة على تقديم الخدمات الإضافية المطلوبة لك، تسري عليك أحكام القسم المخصص لتلك الخدمات في هذه الاتفاقية وتنظم علاقتك مع الشركة وتصبح جزءاً من الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة.
- ٨-٢ بالإضافة لأي حساب أوراق مالية تفتحه الشركة لديها وفق ما هو منصوص عليه في الاتفاقية، فإنك توافق على قيام الشركة بفتح أي حسابات جارية أو حسابات حفظ أو حسابات أوراق مالية أو أي حسابات أخرى تراها ضرورية لتوفير الخدمات ذات الصلة و/أو لقيود الدفعات التي تسدها و/أو لتوحيد أو مقاصة الأرصدة المترصدة في ذمتك).

٣- كيفية التواصل مع الشركة

- ١-٣ يجوز للشركة أن تطلب منك من حين لآخر ووفق تقديرها الخاص أن توجه إليها مكاتبات محررة بنموذج محدد أو مرسله بطريقة معينة بحسب الملف الخاص بعميلك أو الخدمات موضوع المكاتب، أو لأي سبب آخر تراه الشركة مناسباً.
- ٢-٣ باستثناء ما قد تحدده الشركة من وقت لآخر، ووفقاً لطبيعة ومحتوى المكاتبات، فإنه يمكن توجيه المكاتبات إلى الشركة بالطرق والوسائل الآتية:
- ١-٢-٣ إما خطياً عبر البريد الإلكتروني أو الفاكس أو بإحدى وسائل التراسل الآمن إلى جهة الاتصال المبينة على الموقع الإلكتروني؛
- ٢-٢-٣ عبر قنوات الاتصال الإلكترونية المعتمدة للاستخدام لدى الشركة (بما في ذلك خدمات التداول المباشر إلى السوق) لأغراض الاتفاقية من وقت لآخر.
- ٣-٣ أما بالنسبة للمكاتبات التي تعتبر رسمية (كالمطالبات أو الإشعارات التي يتعين توجيهها بموجب الاتفاقية)، فيجب تسليمها باليد في مكاتب الشركة أو إرسالها بالبريد المسجل إلى الشركة.
- ٤-٣ لا تعتبر المكاتبات الموجهة منك إلى الشركة مُبلَّغةً ومنتجة لآثارها القانونية إلا إذا استلمتها الشركة فعلياً.
- 0-٣ أما بالنسبة للمكاتبات الخطية التي يتعين عليك توجيهها للشركة، فلا تتعدّد الشركة بها إلا إذا كانت موقّعةً منك أو من الشخص أو الأشخاص الذين يمثلونك أصولاً

الذين تحتفظ الشركة بنماذج تواقيعهم لديها في سجلاتها الرسمية.

٦-٣ تُعامل الشركة المكاتبات الواردة إليها على أنها مكاتبات صحيحة وأصلية إذا رأت وبحسن نية أنها صادرة منك (أو من ممثلك المعتمدين)، وليس على الشركة أي التزام بإثبات أو التحقق من صحة المكاتبات.

٧-٣ في الأحوال التي تتلقى فيها الشركة تعليمات صادرة أو يُزعمُ بصورها منك في شكل خطاب أو رسالة بريد إلكتروني أو أي شكل آخر مقبول لدى الشركة، يجوز للشركة العمل بمقتضى تلك التعليمات دون إجراء أي تقصي حول هوية أو صلاحية الشخص الذي أصدر تلك التعليمات أو حول صحة المراسلة الواردة، ولها أن تتصرف على أساس أن تلك التعليمات صادرة عنك وأنت ملزم بعواقبها. وتسري هذه القاعدة بصرف النظر عن نوع المعاملة أو حجم الخطأ أو سوء الفهم أو الغموض أو الغش أو التزوير أو عدم توفر التفويض اللازم بالنسبة لتلك المكاتب، ولن يكون على الشركة السعي لأن تحصل منك على أي تأكيدات من أي نوع. ويجوز لممثل الشركة المعني أن يقرر التثبت من صحة التوقيع تماشياً مع الممارسات المعتادة للشركة في مثل هذه الأحوال والرجوع للتواقيع التي قُدمت نماذجها للشركة وفقما نص عليه البندين ٥ و٨-١.

٨-٣ يحق للشركة رفض تنفيذ أي تعليمات تصدر منك إليها بموجب هذه الاتفاقية. وفي مثل هذه الأحوال، تتخذ الشركة كافة الإجراءات المعقولة لإشعارك بذلك وفقاً لأحكام البند ٤ أدناه. وتجاوزاً للشك، فلن تكون الشركة ملزمة بإبداء أية أسباب أو مبررات لرفضها تنفيذ تعليماتك.

٩-٣ عند إرسال أي تعليمات أو نماذج طلبات أو صفحات توقيع إلى الشركة عبر الفاكس أو كصور ممسوحة ضوئياً أو بالبريد الإلكتروني أو كصورة ضوئية أو بأي شكل آخر (غير النسخة الأصلية)، فإنه يجوز للشركة رفض العمل بمقتضاها لحين استلام الأصل. وفي حال وافقت الشركة على العمل بمقتضى صور الوثائق، فعليك تزويد الشركة بالأصول خلال الفترة التي تقررها الشركة، وإلا فإن من حق الشركة إلغاء أي إجراء تكون قد اتخذته اعتماداً على صور الوثائق وعلى نفقتك الخاصة.

١٠-٣ سوف تقوم بتعويض الشركة (ومديريها وموظفيها ووكلائها ومراسليها) عن جميع التكاليف والخسائر، بما في ذلك خسائر الأرباح، والتي تتكبدها نتيجة أو فيما يتعلق بأي شيء تم تنفيذه أو إغفاله عملاً بأي تعليمات مقدمة من قبلك (سواء عبر البريد الإلكتروني أو خدمات التداول المباشر أو الفاكس أو عبر خطاب أو بالهاتف أو غير ذلك).

١١-٣ تعتبر التعليمات مُستلمةً أصولاً عند ورودها للشركة أثناء ساعات التداول المعتادة، أو عند بداية يوم العمل التالي إذا كانت قد وردت بعد انتهاء ساعات العمل المعتادة.

تحديد المسؤولية

٢١-٣ على الرغم من أن الشركة تتخذ كافة الإجراءات المعقولة من الناحية العملية لضمان أمن معاملتك والحفاظ على سرية وخصوصية مراسلاتك معها، فإنك توافق على أن وسائل الاتصالات الإلكترونية بينك وبين الشركة لا تعتبر من وسائل الاتصالات الموثوقة والأمنة والسرية بصورة مطلقة وكاملة.

٣١-٣ في حال قررت اعتماد قنوات الاتصال الإلكتروني كوسيلة لإرسال واستلام المكاتبات والمراسلات، فإنك تتحمل وحدك جميع المخاطر المترتبة على ذلك، وبناء عليه فلا تتحمل الشركة ولا أي كيان من الكيانات التابعة لها المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بما يلي:

١-٣١-٣ إنشاء و/أو تسليم و/أو إدارة و/أو استلام أية مكاتبات عبر قنوات الاتصال الإلكتروني؛

٢-٣١-٣ أية أخطاء أو تأخير في إرسال أية مكاتبات، أو إجراء أي تغييرات غير مصرح بها أو أي استخدام أو تلاعب بالمعلومات الواردة فيها، أو أية أخطاء أو تأخيرات تنجم عن تسليمها؛

- ٣-٣١-٣ أية فيرسوات مصاحبة للمراسلات الإلكترونية؛ و/أو
- ٣-٣١-٤ أي ولوج غير مصرح به من أي رف من الغير، أو الإفصاح عن المعلومات السرية لأي طرف من الغير نتيجة استلام أو تسليم البيانات عبر الوسائط المشار إليها في البند ٣-٣١.
- ٤١-٣ فضلًا عن أي تحديد أو استثناءات أخرى لمسؤولية الشركة بموجب هذه الاتفاقية، لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بما يلي:
- ٣-٤١-١ أي معاملة غير مصرح بها تقوم بإنجازها عبر أي وسيلة اتصال إلكتروني قبل أن تخطر الشركة بها أو بأي إساءة استخدام أو خسارة أو سرقة أو إفصاح عن معلوماتك؛
- ٣-٤١-٢ أي نشاط احتيالي يجري عبر أية مراسلات إلكترونية (إلا إذا كان النشاط الاحتيالي قد وقع من جانب الشركة)؛
- ٣-٤١-٣ عدم مراعاتك للالتزامات المتعلقة بالجوانب الأمنية المنصوص عليها في الاتفاقية؛
- ٣-٤١-٤ ولوجك أو استخدامك لقنوات الاتصال الإلكتروني التي توفرها الشركة بطريقة أو لغرض غير مصرح به من الشركة؛
- ٣-٤١-٥ أي ضياع للمعلومات أو التعليمات أثناء الإرسال لأسباب غير متوقعة؛
- ٣-٤١-٦ محاولة أي طرف من الغير ولوج قنوات الاتصال الإلكتروني التي توفرها الشركة أو النفاذ لبيانات حسابك بصورة غير مصرح بها؛
- ٣-٤١-٧ تسليم أو حذف أو عدم تخزين أو التسليم الخاطئ لأية تعليمات مرسلة عبر قنوات الاتصال الإلكتروني؛
- ٣-٤١-٨ المعاملات التي تنفذ بموجب تعليمات وردت عبر قنوات الاتصال الإلكتروني قبل إلغاء ميزة ولوجك إلى أية قناة من قنوات الاتصال الإلكتروني المقدمة لك من الشركة؛
- ٣-٤١-٩ استخدامك لقنوات الاتصال الإلكتروني، بما في ذلك المواد والبيانات والبرمجيات التي يتم تنزيلها أو الحصول عليها عبر استخدام قنوات الاتصال الإلكتروني؛ و/أو
- ٣-٤١-١٠ أي ضرر يلحق بأجهزتك أو برامجك نتيجة استخدامك قنوات الاتصال الإلكتروني.

٤- طريقة تواصل الشركة معك

- ٤-١-٤ يجوز للشركة إرسال المكاتبات أو الإشعارات التي يتعين عليها توجيهها إليك إما من خلال إرسالها مع أحد مندوبي الشركة لتسليمها لك باليد، أو بإرسال نسخة خطية منها بالبريد (المسبق الدفع) إلى عنوانك المحفوظ في سجلات الشركة، أو من خلال أي وسيلة من وسائل الاتصال الإلكتروني كالفكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو الهاتف أو وسائل التراسل الآمن أو تطبيق الجوال أو أية وسيلة أخرى تسمح الأنظمة بها. وتعتبر المكاتبات مُبلّغة رسمياً لك:
- ٤-١-٤-١ في يوم التسليم، إن كان التسليم قد تم باليد لك شخصياً؛
- ٤-١-٤-٢ في يوم العمل التالي ليوم الإرسال، إن كان الإرسال قد تم إلى العنوان المدون في سجلات الشركة؛
- ٤-١-٤-٣ في يوم تأكيد شركة التوصيل على الاستلام، إن كان الإرسال قد تم عبر شركة توصيل إلى العنوان المدون في سجلات الشركة؛
- ٤-١-٤-٤ في يوم نشر المكاتبة على موقع الشركة، إن كان الإرسال قد تم للموقع الإلكتروني للشركة؛ و/أو

٤-١-٥ في يوم الإرسال، إن كان الإرسال قد تم عبر إحدى وسائل الإرسال الإلكترونية.

٢-٤ في استلمت الشركة أي خطاب موجه إليك من طرف ثالث، فستقوم الشركة وبأسرع ما يمكن بإعادة إرسال الخطاب إلى عنوانك المدون في سجلات الشركة، أو بإرساله عبر إحدى وسائل الاتصال الإلكتروني كالفاكس أو البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو الهاتف أو إحدى وسائل التراسل الآمن أو غير ذلك. ولن يكون على الشركة أي التزام آخر بشأن إعادة إرسال أي بريد أو مكاتبات أخرى إليك. والشركة مفوضة باستيفاء رسم لقاء إعادة إرسال مثل تلك المكاتبات إليك بالطريقة التي تراها مناسبة. ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بعدم استلامك مثل تلك المكاتبات أو المراسلات المشار إليها أعلاه لأي سبب من الأسباب.

٠- المعلومات التي يجب عليك تقديمها

١-٠ يجب عليك تزويد الشركة فوراً حين الطلب بكافة المعلومات والمستندات (بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: المستندات التأسيسية والرخصة التجارية إن كنت شخصاً معنوياً) والتوافيق والبيانات الضريبية والشهادات الذاتية التي قد تحتاجها الشركة لأي غرض كان. ويشمل ذلك (ولكن لا يقتصر على) تمكين الشركة من الامتثال للقوانين المعمول بها، بما في ذلك المتطلبات الخاصة بأنظمة مكافحة غسل الأموال وبسياسة «اعرف عميلك» المعمول بها في الشركة والمتعلقة بالعلاقة الناشئة بينك وبين الشركة، أو المتعلقة بالالتزامات الضريبية. وقد تشمل المعلومات المذكورة (على سبيل المثال لا الحصر) والتي قد تطلبها الشركة منك من وقت لآخر على بيانات حسابك وكافة البيانات والمستندات والشهادات المتعلقة بهويتك وإقامتك الضريبية وجنسيتك ومصدر أموالك المودعة لدى الشركة أو المستخدمة في شراء الأوراق المالية أو الخدمات من خلال الشركة. كما تشمل أيضاً كافة المعلومات والمستندات التي قد تطلبها الشركة للأغراض المتعلقة بالسياسات والإجراءات الخاصة بها. فضلاً عن ذلك، فقد تطلب منك الشركة مستندات إضافية قبل تقديم أي خدمات لك، ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية تأخيرات أو خسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) قد تنتج بسبب المتطلبات المذكورة أعلاه.

٢-٠ إذا كنت شخصاً معنوياً فعليك تزويد الشركة بكافة البيانات والمستندات التي تطلبها لتمكينها من إثبات هوية المالك المنتفع النهائي لك ورقم التعريف الضريبي وتاريخ/مكان الميلاد وبيانات الجنسية والإقامة وكافة الإيضاحات ذات الصلة وحالة ومصدر أموال المالك المنتفع النهائي وشركاته الفرعية (بما في ذلك المستندات التأسيسية والرخص التجارية، إن كان ذلك منطبقاً).

٣-٠ إنك توافق على أنه (وبصرف النظر عن أي حكم آخر في هذه الاتفاقية) في حال عدم تزويد الشركة بما تطلبه من مستندات ومعلومات، أو في حال تزويد الشركة بمستندات ومعلومات غير دقيقة أو غير كاملة أو مضللة، فإنه يجوز للشركة اتخاذ الإجراءات الآتية:

٠-٣-١ إغلاق حسابك و/أو إنهاء علاقتها معك؛

٠-٣-٢ رفض تنفيذ أية معاملة أو أمر، أو التوقف عن تقديم أية خدمات لك؛ و/أو

٠-٣-٣ نقل ملكية الأصول الموجودة في حسابك إلى أي طرف من الغير تحده بنفسك، مع مراعاة السلطة التقديرية للشركة في رفض الجهة التي تحدها.

الالتزامات المتعلقة بالمعلومات والمستندات

٤-٠ إنك تضمن بموجبه وتصرح وتتعهد بأن تكون جميع المعلومات والمستندات التي تزود الشركة بها كاملة وصحيحة ودقيقة وغير مضللة، وإنك تفوض الشركة وتوافق على قيامها بالتحقق من صحة تلك المعلومات والمستندات لدى أي مصدر تراه مناسباً.

- 0-0 إذا كنت شخصاً طبيعياً، فعليك القيام فوراً (وفي كافة الأحوال خلال موعد لا يزيد عن ٣٠ يوماً من وقوع أي تغيير أو من علمك بأرجحية وقوع أي تغيير) بإشعار الشركة خطياً وإبلاغها بأخر المستجدات حول أية تغييرات في وظيفتك أو أعمالك أو عناوينك أو جنسيتك أو حالة إقامتك (بما في ذلك إقامتك الضريبية) أو أية معلومات ومستندات أخرى تقدمها للشركة من وقت لآخر. وإن كنت أو أصبحت من مواطني الولايات المتحدة الأمريكية أو كنت تسعى للحصول على جنسيتها، أو في حال أصبحت خاضعاً للالتزامات الضريبية الأمريكية، فعليك إبلاغ الشركة بذلك فوراً.
- ٦-0 إذا كنت شخصاً معنوياً، فعليك إبلاغ الشركة فوراً بأية تغييرات تطرأ على مستنداتك التأسيسية ورخصك التجارية وكافة المعلومات الأخرى ذات الصلة، وتزويد الشركة بكافة المعلومات والمستندات المُحدّثة. وعند تحديث أو تجديد أي وثيقة من الوثائق التأسيسية أو أي من الرخص التجارية، فعليك تزويد الشركة فوراً بالنسخ المُحدّثة منها، بالإضافة لأي وثيقة تأثرت بالتغيير الحاصل (كالوثائق التي يتصرف بموجبها أي شخص بالنيابة عنك في هذه الاتفاقية على سبيل المثال لا الحصر). وفي كنت أو أصبحت أو سعت لتصبح من الكيانات التي تتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية موطناً لها، أو في حال أصبحت خاضعاً للالتزامات الضريبية الأمريكية، فعليك إبلاغ الشركة بذلك فوراً.

تسجيل المكالمات الهاتفية وغيرها من أنواع الاتصالات الأخرى

- ٧-0 إنك توافق بموجبه على تسجيل كافة المحادثات التي تجريها أنت أو أي من الأشخاص المفوضين أصولاً عنك مع موظفي الشركة وممثلها، وعلى احتفاظ الشركة بكافة المكاتبات التي ترسلها أنت أو من يمثلك إلى الشركة عبر أية وسيلة. كما توافق على أنه إذا دعت الحاجة فإنك ستسعى للحصول على كافة الموافقات اللازمة من (وتوجيه كافة الإشعارات الضرورية بتلك التسجيلات وبحفظها إلى) كافة الأشخاص المفوضين من قبلك، كما توافق، وبالقدر المسموح به قانوناً، على جواز استعمال تلك التسجيلات والمكاتبات كأدلة إثبات في أية منازعات قد تنشأ بينك وبين الشركة.

السجلات المحفوظة لدى الشركة

- ٨-0 يجوز للشركة طوال فترة استخدامك أيّاً من خدمات الشركة ولأية فترة لاحقة، حفظ كافة المعلومات والمكاتبات والمستندات المتعلقة بك وبالخدمات المقدمة لك من الشركة سواء في وسيلة إلكترونية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل التخزين التي تراها الشركة مناسبة. كما أنك توافق على أن النسخ المطبوعة والصور الضوئية لتلك المستندات تعتبر إثباتاً قاطعاً على صحة محتواها.
- ٩-0 باستثناء حالات الخطأ الظاهر، فإن المعلومات المخزنة في سجلات الشركة تعتبر إثباتاً قاطعاً وملزماً على كافة المعاملات الجارية بينك وبين الشركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، المعاملات التي جرت بموجب تعليمات بواسطة تسجيل المكالمات الهاتفية أو خطية أو إلكترونية، وبناء عليه فإن أي شهادة أو بيان آخر يصدر بشأنها من الشركة يعتبر إثباتاً قاطعاً ونهائياً، مع مراعاة كافة الحقوق الممنوحة لك بموجب هذه الاتفاقية في الطعن في صحة مثل تلك المعلومات.
- ١٠-0 وإنك تتخلى بموجبه عن أي حق لك بالتقدم بأي طلب لتدقيق أو استنساخ تلك السجلات، إلا إذا كان ذلك بموجب أمر قضائي أو بطلب من أية جهة تنظيمية تتمتع بالولاية القانونية على الشركة.

٦- حساباتك

- ١-٦ تشمل حساباتك جميع الحسابات الواجب استعمالها لتقديم الخدمات لك. كما أنها تشمل كافة الحسابات الرئيسية أو الفرعية التي تفتحها الشركة باسمك لتسهيل تقديم الخدمات لك بموجب الاتفاقية. كما يتعين استخدام حساباتك لتمويل معاملاتك وتغطية كافة النفقات والرسوم والتكاليف والمصاريف المصاحبة لذلك.
- ٢-٦ مع مراعاة أحكام الاتفاقية، تحتفظ الشركة في حساباتك:

- ١-٢-٦ كافة المبالغ النقدية التي تستلمها الشركة منك أو لحسابك لشراء الأوراق المالية بالنيابة عنك؛ و
- ٢-٢-٦ كافة المبالغ النقدية التي تستلمها الشركة لحسابك نتيجة بيع الأوراق المالية بالنيابة عنك.
- ٣-٦ مع مراعاة البند ٩، تقوم الشركة بخضم مبالغ مالية من حساباتك دون الحاجة لتعليمات منك، وإنك تفوض بموجبه الشركة على إجراء تلك الخصوم؛
- ١-٣-٦ عند شراء الأوراق المالية بالنيابة عنك؛
- ٢-٣-٦ وتسديد الضرائب والنفقات والرسوم والمصاريف المستحقة عليك وفقاً لأحكام الاتفاقية؛
- ٣-٣-٦ وتسدي كافة الرسوم والتكاليف والنفقات الأخرى التي تتكبدها الشركة نتيجة تقديم الخدمات لك؛
- ٤-٣-٦ وتنفيذاً لتعليماتك في كافة الحالات الأخرى.
- ٤-٦ يحق للشركة في كل وقت إلغاء التعليمات الدائمة (بما فيها أوامر البيع أو الشراء الدائمة أو الأوامر المتعلقة بالحدود المالية) التي ترسلها للشركة.
- ٥-٦ وفي مثل هذه الحالات، تتخذ الشركة كافة الإجراءات اللازمة لإشعارك بذلك وفقاً لأحكام البند ٤. وتجاوزاً للشك، فإن الشركة ليست ملزمة بإبداء الأسباب والمبررات الداعية لإلغاء التعليمات الدائمة، ولا بإشعارك بإلغائها.

٧- محفظتك المالية

- ١-٧ يتم تحويل جميع عائدات البيع المتحصلة من الأوراق المالية في محفظتك إلى حسابك فور استلامها، حيث تصبح جاهزة للتصرف فيها أو سحبها، مع مراعاة أحكام الاتفاقية.
- ٢-٧ يجوز إضافة المزيد من المساهمات إلى حافطتك المالية في أي وقت تشاء.
- ٣-٧ يجوز لك من وقت لآخر أن تقرر سحب مبلغ معين من حافطتك. ومع مراعاة أحكام البند ٩، فإنه يحق لك إرسال التعليمات للشركة بتحويل أي مبلغ نقدي متوفر في حافطتك المالية (بعد تسديد جميع المبالغ المستحقة عليك) إلى أي حساب مصرفي آخر لدى البنك.
- ٤-٧ لا تتحمل الشركة المسؤولية عن المراقبة المستمرة لعمليات التداول في الأوراق المالية التي تجريها من خلال الشركة.

٨- الأشخاص المفوضون من قبلك

- ١-٨ يجوز لك تعيين شخص أو أكثر للتعامل مع الشركة بالنيابة عنك (كتوجيه التعليمات للشركة أو توقيع أوراق معينة بالنيابة عنك على سبيل المثال) إن ترغب في ذلك. فإذا عينت شخصاً أو أكثر فيجب عليك التقيد بشروط الشركة من حيث تزويدها بأسماء أولئك الأشخاص ونماذج توقيعهم. كما يتعين عليك إشعار الشركة فوراً بأي تغييرات تطرأ من وقت لآخر على قائمة أسماء الأشخاص المفوضين من قبلك، مع منح الشركة وقتاً كافياً للتصرف وفقاً لذلك.
- ٢-٨ يحق للشركة أن تعتمد على قائمة الأشخاص المفوضين المقيدون في سجلاتها، وعلى التعليمات الصادرة عن أي شخص في تلك القائمة، كما أن أي إشارة إليك في هذه الاتفاقية تشمل الإشارة إلى الأشخاص المفوضين بالتصرف بالنيابة عنك. وتجاوزاً للشك، فإن الأشخاص الذين يتصرفون بصفتهم مفوضين بالتصرف بالنيابة عنك يخضعون في تصرفاتهم وفي التعليمات التي يوجهونها بالنيابة عنك لشروط وأحكام هذه الاتفاقية، كلما كان ذلك منطبقاً.
- ٣-٨ وتجاوزاً للشك، فإن المعلومات المقدمة منك أو المقدمة لأحد الأشخاص

المفوضين من قبلك تعتبر مقدمة منك أو إليك، بحسب الأحوال. كما يتعين عليك ضمان امتثال الأشخاص المفوضين من قبلك لكافة شروط وأحكام الاتفاقية الملزمة لك، كلما كان ذلك منطبقاً.

٤-٨ في حال وفاتك أو انعدام أهليتك القانونية، تنتهي سلطة الأشخاص المفوضين بالتصرف بالنيابة عنك بشأن الحسابات المصرفية الخاضعة لأحكام هذه الاتفاقية من تلقاء نفسها اعتباراً من تاريخ استلام الشركة إشعاراً خطياً بالوفاة أو بانعدام الأهلية القانونية.

٥-٨ إنك توافق بموجبه على أن كافة التصرفات والتعليمات الصادرة عن الأشخاص المفوضين بالتصرف بالنيابة عنك ملزمة لك كما لو كانت صادرة عنك شخصياً.

٩- الأتعاب والنفقات والمصاريف

١-٩ يمكنك الولوج لجدول الأتعاب ومبالغ الأوراق المالية المطلوبة المصاحبة للخدمات التي تقدمها لك الشركة بموجب الاتفاقية والاطلاع عليها حين الطلب في أي مكتب من مكاتب الشركة أو عبر الموقع الإلكتروني للشركة.

٢-٩ يجب عليك تسديد كافة الأتعاب التي تفررها الشركة لقاء تقديم خدماتها وفقاً لجدول الأتعاب الصادر عن الشركة وما يجري عليه من تعديلات من وقت لآخر. ومع مراعاة القوانين المعمول بها، يحق للشركة تغيير جدول الأتعاب في أي وقت وفرض أسعار خاصة بشأن الخدمات التي تعتبرها استثنائية بطبيعتها، شرط إبلاغك بتلك الأسعار الخاصة، كلما أمكن ذلك، قبل تنفيذ الخدمات ذات الصلة.

٣-٩ عليك أيضاً تحمّل كافة النفقات والأتعاب والرسوم والمصاريف والضرائب والجبایات المتعلقة أو الناشئة عن أي من التعاملات التي تُجرى باسمك أو الخدمات التي تُقدمها لك الشركة و/أو الكيانات التابعة لها التي تحددها لهذا الغرض وفقاً لأحكام الاتفاقية. وتوافق بموجبه على قيام الشركة باقتطاع مثل تلك النفقات والأتعاب والرسوم والمصاريف والضرائب والجبایات من حسابك دون إشعار مسبق.

٤-٩ تجاوزاً للشك فإن من حق الشركة أن تسترد منك كافة النفقات والأتعاب والرسوم والمصاريف والضرائب والجبایات التي تدفعها الشركة أو المستحقة عليها لأي سوق أوراق مالية أو هيئة تنظيمية أو جهة حكومية أو للسوق بشأن أي أوراق مالية أو حسابات خاضعة لأحكام هذه الاتفاقية، أو أية خدمات أخرى تقدمها لك الشركة، ودون أي إشعار مسبق بذلك. وعليك أن تدرك أن من غير المضمون أن تبقى تلك النفقات والأتعاب والرسوم والمصاريف والضرائب والجبایات بقيمتها الحالية وأنها عرضة للتغيير في المستقبل.

٥-٩ إنك توافق على أنه يحق للشركة فرض أو استيفاء كافة الرسوم أو المصاريف المتعارف عليها المتعلقة بالخدمات التي تقدمها لك وبأي حساب من الحسابات المفتوحة بشأن تلك الخدمات ودون أي إشعار مسبق بذلك.

٦-٩ إنك توافق على زيادة أي مبلغ مستحق للشركة بموجب الاتفاقية بمبلغ كافي للسماح بإجراء أي اقتطاعات أو خصومات، وكذلك تفويض الشركة (إذا طلبت الشركة ذلك) بدفع المبالغ المالية بالنيابة عنك وخصم قيمتها من أي حساب من الحسابات المفتوحة لك لدى الشركة أو لدى البنك.

٧-٩ إنك توافق على ضمان تعويض الشركة ودفع الضرر عنها في مواجهة أية مسؤولية أو خسارة تتعرض لها أو تتكبدها أو تسدد قيمتها لأسباب ناتجة أو متعلقة بتنفيذ الشركة التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاقية المبرمة بينك وبينها بحسن نية. ولن يكون لزاماً على الشركة اتخاذ أية إجراءات بالنيابة عنك حتى تقوم بتعويضها تعويضاً كاملاً ومريضاً لها عن كافة التكاليف والمسؤوليات التي قد تتعرض لها نتيجة لذلك. ويشمل ذلك كل خسارة تتعرض لها الشركة بسبب أية مطالبة تقام من أي طرف من الغير نتيجة استخدام أي حساب على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية.

٨-٩ تسدد المبالغ المستحقة عليك للشركة بموجب الاتفاقية المبرمة بينكما دون مقاصة أو خصم أو ادعاء مقابل أو اقتطاع لأي سبب من الأسباب.

١٠٠ - التصريحات والضمانات والتعهدات المقدمة منك

التصريحات والضمانات العامة

١٠٠-١ إنك تصرح وتضمن المسائل الواردة أدناه بصفة مستمرة طوال مدة هذه الاتفاقية:

١-١-١ أنك تتصرف بصفتك أصيلاً وليس وكيلًا عن أي شخص آخر؛

٢-١-١ إذا قمت بإبرام هذه الاتفاقية مع الشركة بصفتك وكيلًا لمستفيدين من الغير، فيتعين عليك أن تفصح للشركة عن هويات المستفيدين النهائيين ذوي الصلة على نحو يرضي الشركة (بما في ذلك توفير أية معلومات المطلوبة وفقاً للفقرة ٥) وستقوم بتعويض والاستمرار في تعويض الشركة والشركات التابعة لها عن أي مسؤولية أو خسارة قد تتكبدها نتيجة قيامك بإدارة الحساب كوكيل أو على سبيل الأمانة لأولئك المستفيدين من الغير؛

٣-١-١ أنك تتمتع بكامل السلطة والصلاحيحة للقيام بما يلي:

١-٣-١-١ إبرام هذه الاتفاقية مع الشركة؛

٢-٣-١-١ إبرام أي معاملة من المعاملات المذكورة في هذه الاتفاقية مع الشركة؛ و

٣-٣-١-١ تنفيذ التزاماتك المتعلقة بهذه الاتفاقية؛

٤-١-١ أنك قد أقررت هذه الاتفاقية ووقعتها وسلمتها حسب الأصول، وأنها سارية وملزمة لك وقابلة للتنفيذ بحقك وفقاً للشروط والأحكام الواردة فيها؛

٥-١-١ (إذا كنت شخصاً معنوياً) أنك كيان مؤسس تأسيساً صحيحاً، وأنت مازال قائماً وتتمتع بوضع مالي جيد وفقاً للقوانين المعمول بها في بلد التأسيس؛

٦-١-١ أنك قد قرأت هذه الاتفاقية جيداً وأنت مُلمٌ ومدرك لكافة المخاطر المصاحبة لبيع وشراء الأوراق المالية، وأنت تتمتع بالمستوى المطلوب من الخبرة والدراية اللازمة لفهم طبيعة المخاطر المحيطة بهذا النوع من الأعمال؛

٧-١-١ أنك قد حصلت على كافة المعلومات الدقيقة المتعلقة بالخدمات المقدمة من الشركة بموجب هذه الاتفاقية، وأنت قد قرأتها وفهمت محتواها؛

٨-١-١ أنك قد تأكدت بنفسك من مدى مراعاة القوانين المعمول بها، بما فيها الحصول على كافة الموافقات الحكومية وغير الحكومية؛

٩-١-١ أن كافة المعلومات التي قدمتها فيما يتعلق بهويتك وحالتك الشخصية وإقامتك وموطنك معلومات كاملة وصحيحة ودقيقة وغير مضللة وقت تقديمها؛

١٠-١-١ أن كافة الأموال التي تحولها إلى أي حساب من الحسابات المفتوحة لدى الشركة هي أموال اكتسبتها أو استلمتها بطريقة متماشية مع القوانين المعمول بها (بما فيها القوانين المطبقة في مكان إقامتك الأصلي أو موطنك، إن كانا مختلفين)؛

١١-١-١ أن المبالغ النقدية التي تحولها إلى حسابك، أو الأوراق المالية التي تحولها إلى محفظتك (سواء عند بدء سريان هذه الاتفاقية أو في أي وقت لاحق لذلك)، فإن تلك الأموال أو الأوراق المالية لا ترتبط بأية علاقة مباشرة أو غير مباشرة وغير ناشئة عن أي نشاط إجرامي في أي دولة من الدول؛ و

١٢-١-١ أن كافة الأوراق المالية أو الأموال النقدية الموجودة في حسابك أو المحفوظة باسمك في محفظتك من وقت لآخر هي ملك لك وأنت المالك المستفيد لها، وأنها خالية من أية رسوم أو رهن أو امتياز أو أية أعباء أخرى أياً كانت (باستثناء تلك الممنوحة للشركة أو للبنك بموجب هذه

الاتفاقية)، وأن ليس لأي شخص آخر أية مصلحة (قانونية أو نفعية) في تلك الأموال أو الأوراق المالية (باستثناء ما تم الإفصاح عنه بموجب البند ٢٠١-٢٠١ أعلاه).

تعهدات عامة

٢٠٠١ إذا كان الحساب الذي فتحة لحساب (أو على سبيل الأمانة لمصلحة) الغير فعليك إبلاغ الشركة بذلك وتزويدها بكافة المعلومات والمستندات التي تطلبها الشركة لتمكينها من التحقق من هوية المستفيدين النهائيين من ذلك الحساب. وإنك تقر بأن كافة الترتيبات التي تتخذها على سبيل الأمانة أو أي صفة أخرى مماثلة هي بينك أنت والمستفيدين من الغير فقط. ولأغراض تشغيل مثل ذلك الحساب، لا تكون الشركة ملزمة ولا مسؤولة عن ضمان والتحقق من أن فتح الحساب يتم وفقاً للشروط الخاصة بأية ترتيبات ائتمان أو ما شابه ذلك.

٣٠٠١ يجب عليك إبلاغ الشركة خطياً عند حدوث أي تغيير جوهري يطرأ على المعلومات التي قدمتها في السابق للشركة، بما في ذلك أي تغيير في حالة الإقامة أو الجنسية. ويسري هذا الشرط إلى جانب باقي المتطلبات الأخرى لهذه الاتفاقية. وفي حال جرى تغيير على تلك المعلومات، أو بدأ أنها على الأرجح ستتغير، فعليك إبلاغ الشركة بذلك خطياً وبأسرع ما يمكن، وخلال موعد أقصاه ثلاثون يوماً من وقوع التغيير أو من علمك بأرجحية وقوع التغيير، مع تزويدها بكافة المعلومات التي تطلبها بشأن التغيير المذكور (بما في ذلك المعلومات التي يجب على الشركة الحصول عليها بناء على طلب الجهة التنظيمية المختصة أو غيرها من الجهات الحكومية الأخرى). وإنك توافق على أنه يحق للشركة التثبت من صحة المعلومات المقدمة إليها من أي مصدر تراه مناسباً.

الأوراق المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

٤٠٠١ عند التداول في الأوراق المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية من خلال الشركة، فإن الشركة لا تصنف تلك الأوراق المالية ولا تُقرّ ولا تصادق عليها على أنها أوراق مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وبالتالي فلن تستعين الشركة بأية هيئة شرعية (أو ما شابه ذلك) لتقرر على نحو مستقل ما إذا كانت تلك المنتجات و/أو الخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن مدى صحة أو دقة أو إنصاف أو معقولية أو اكتمال أي قرار أو إرشادات تصدر عن أية هيئة شرعية تصادق أو تقر بأن تلك الأوراق المالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وفي حال طرأ أي تغيير في حالة التوافق مع الشريعة الإسلامية، فلا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن ذلك التغيير. وبناء عليه فإنه في حال قررت التداول في المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فعليك أن تتأكد بنفسك من أن تلك المنتجات لا تخالف مبادئ الشريعة الإسلامية وأن تستعين في ذلك باستشاريين شرعيين لإبداء الرأي حول ما إذا كان التداول في مثل تلك المنتجات يتوافق مع الشريعة الإسلامية أم لا.

التقارير والكشوف

٥٠٠١ عليك الاطلاع بانتظام على حسابك المفتوح لدى الشركة وعلى كافة التقارير والكشوف أو تأكيدات إتمام المعاملات التي تزودك بها الشركة بشأن الحساب والخدمات المقدمة لك بموجب الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة. كما يجب عليك إخطار الشركة خطياً بأية أخطاء تكتشفها في المستندات المذكورة خلال موعد أقصاه أربعة عشر (٤١) يوماً من تاريخ حصولك على تلك المستندات. وفي حال عدم إخطار الشركة (وفي غياب أية أخطاء واضحة) فإن تلك المستندات تعتبر ملزمة لك وإثباتاً قاطعاً على صحة المعاملات الواردة فيها.

٦٠٠١ إنك توافق بموجبه على تضمين التقارير أو الكشوف المقدمة لك من الشركة بموجب الاتفاقية كافة المعلومات المتعلقة بأي حساب من الحسابات المفتوحة باسمك لدى الشركة، بما فيها على سبيل المثال لا الحصر: المعلومات المتعلقة بالمعاملات والأوراق المالية المحفوظة أو التي يجري تنفيذها من خلال حساباتك لدى الشركة.

المعلومات والمشورة

٧-٠١ لن تزودك الشركة بأية نصيحة استثمارية في أي وقت، بما في ذلك عند تقديم خدمات الوساطة أو التداول (المشورة). يتعين عليك اتخاذ قرارك المستقل بشأن التداول في أي أوراق مالية وطلب المشورة من مستشارك الخاص عند الضرورة.

٨-٠١ سوف تزودك الشركة من وقت لآخر بمعلومات عن الأوراق المالية، ويجوز لها إتاحة المعلومات للتفتيش أو التجميع في مكاتبها المعنية. أنت توافق على أنه، ما لم توافق الشركة كتابياً على خلاف ذلك، يتم تقديم هذه المعلومات لأغراض العلم فقط، ولا تشكل تقدماً لمشورة. أنت توافق على ما يلي:

١-٨-٠١ أن قرارك فيما يتعلق بتداولك في أي أوراق مالية من عدمه يعتمد على حكمك المستقل أو على مشورة مستقلة يقدمها لك مستشارك:

٢-٨-٠١ أن الشركة ليست مسؤولة ولا تتحمل أية مسؤولية من أي نوع تجاهك:

١-٢-٨-٠١ فيما يتعلق بأي خدمات قدم بخصوصها معلومات لك حول الأوراق المالية ذات الصلة وأن هذه المعلومات لا ترقى إلى مستوى المشورة؛ أو

٢-٢-٨-٠١ الخسائر (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرض) التي قد تتعرض لها نتيجة أمر يتعلق بشراء أو بيع الأوراق المالية أو أية معاملة أو تعليمات أخرى قدمتها أو أغفلت تقديمها اعتماداً على أية معلومات مقدمة من الشركة على النحو المنصوص عليه في هذه الاتفاقية؛

٣-٨-٠١ تتحمل وحدك مسؤولية قراءة وفهم الأحكام والشروط الخاصة بأية أوراق مالية تتداول فيها (بما في ذلك أهليتك للتداول في تلك الأوراق المالية والرسوم المطبقة والتبعات الضريبية المترتبة على تلك الأوراق المالية، إن وجدت) ومسؤولية فهم وإدراك المخاطر المتعلقة بالأوراق المالية من ذلك النوع؛

٤-٨-٠١ تتحمل وحدك المسؤولية عن تقرير ما إذا كنت بحاجة لاستشارة قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من طرف ثالث مؤهل لتساعدك على فهم طبيعة أي نوع من الأوراق المالية و/أو المخاطر الخاصة المتعلقة بها والأحكام والشروط التي تسري عليها؛

٥-٨-٠١ إذا قررت أنك بحاجة لاستشارة قانونية أو مالية أو ضريبية مستقلة من طرف ثالث مؤهل، فإنك تتحمل وحدك مسؤولية الحصول على تلك الاستشارة؛

٦-٨-٠١ الشركة غير ملزمة بإبداء الرأي حول مدى استصواب أو ملاءمة أية معاملة تطلب إجراءها، ولن تأخذ هذه المسائل في الحسبان عند تنفيذ أية تعليمات تصلها منك في هذا الشأن؛ و

٧-٨-٠١ يجوز للشركة أن تطلب منك من وقت لآخر بعض المعلومات حول مدى معرفتك وخبرتك وسلوكك تجاه المخاطر، إلا أنها تفعل ذلك من باب العلم بالشيء، ولن تكون ملزمة بأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار عند تقديم الخدمات لك.

الشروط التي تسري على الأوراق المالية

٩-٠١ أنت توافق على الالتزام بالاتفاقية التي بموجبها تنفذ لك الشركة و/أو الشركات التابعة لها أي عملية شراء أو بيع لأي أوراق مالية.

١٠-٠١ إنك توافق على الالتزام بما يلي:

١٠-١-٠١ الشروط الواردة في أي نموذج صادر عن الشركة يبين رغبتك في شراء أو بيع أوراق مالية؛ و

٣-١-٠١ الشروط التي تسري على أي أوراق مالية صادرة عن أي طرف من الغير تشتريها بموجب هذه الاتفاقية.

١١-٠١ إن توقيع النموذج المشار إليه في البند ١-٠١ ينشئ عقداً بينك وبين الشركة، وهو عقد مستقل عن هذه الأحكام والشروط، غير أنه يشكل جزءاً من الاتفاقية المبرمة

بينك وبين الشركة على النحو الموضح في البند ٢-١.

١١- حقوق الشركة

إنشاء رهن

١-١١ إنك تمنح بموجبه الشركة رهنًا غير مشروط من الدرجة الأولى على جميع حقوقك وملكيّتك ومصلحتك الناشئة من وقت لآخر في حساب أوراقك المالية وكافة الحسابات الأخرى المفتوحة باسمك لدى الشركة أو البنك، بالإضافة لكافة الأوراق المالية في محفظتك المالية المحفوظة باسمك لدى البنك أو الشركة بموجب هذه الاتفاقية، وذلك على سبيل الضمان مقابل الالتزام غير المشروط وغير القابل للنقض بتسديد وتنفيذ والوفاء بكافة المسؤوليات التي قد تتكبدها لصالح البنك أو الشركة، كما أن كافة الأرباح أو الفوائد أو الدفعات المالية الأخرى من أي نوع التي تستلمها أو يحق لك استلامها بشأن تلك الأوراق المالية سيتم شملها في الرهن. وإنك توافق على عدم التنازل للغير أو تحميله على سبيل الضمان أو الرهن أو الكفالة أو التنازل أو التعهد أو أي من أموال الضمان المماثلة الموجودة في حسابك، ولن تُقر الشركة أو البنك بأي نشاط مماثل لما سبق.

٢-١١ تقرر أنت و الشركة وتوافقان على أن الضمان الذي تم إنشاؤه بموجب هذه الاتفاقية هو ضمان تم إنشاؤه على جميع أصولك بموجب هذه الاتفاقية، سواء كانت موجودة الآن و/أو مملوكة لك في المستقبل. ٣-١١ إن الضمان الناشئ بموجب هذه الاتفاقية:

١-٣-١١ ضمان مستمر من الدرجة الأولى لتسديد وتنفيذ جميع مسؤولياتك تجاه الشركة، ويتوسع نطاقه ليشمل الرصيد النهائي لجميع المبالغ المستحقة بموجب هذه الاتفاقية بصرف النظر عن أية دفعة أو تسوية مرحلية كاملة أو جزئية؛

٢-٣-١١ وهو ضمان يضاف لأي ضمان أو حقوق رجوع تتمتع به الشركة حالياً أو مستقبلاً بشأن مسؤولياتك بموجب هذه الاتفاقية.

الإنجاز والضمانات الأخرى

٤-١١ يجوز للشركة القيام بما يلي، وإنك توافق على تفويضها تفويضاً غير قابل للنقض للقيام بما يلي:

١-٤-١١ قيد الضمان الناشئ بموجب هذه الاتفاقية في السجل على نفقتك الخاصة، لأقصى مدة تسمح بها السلطة المختصة؛

٢-٤-١١ تجديد القيد لأقصى مدة تسمح بها السلطة المختصة، وذلك قبل التاريخ المحدد لانتهاه سريان أي قيد (سواء كان مجدداً من قبل أم لم يكن) للضمان الناشئ بموجب هذه الاتفاقية في السجل، وعلى نفقتك الخاصة.

٥-١١ يجب عليك:

١-٥-١١ تسديد كافة الرسوم والنفقات والمصاريف التي تقررها السلطة المختصة أو المستحقة لأي جهة حكومية لضمان إمكانية قيد الضمان؛

٢-٥-١١ وفي نفس وقت توقيع هذه الاتفاقية: تسليم الشركة (أو الإيعاز بتسليم الشركة) كافة الشهادات والسندات والمستندات الأخرى التي تثبت ملكية الأصول المضمونة بموجب هذه الاتفاقية؛

٣-٥-١١ وتقديم كافة المعلومات وتعبئة كافة الطلبات التي تطلبها السلطة المختصة.

٦-١١ وإنك بموجبه:

١-٦-١١ تتخلى عن الحق: (١) في الاعتراض على قيد الضمان الناشئ عن هذه الاتفاقية في السجل؛ و (٢) في إنهاء الضمان الناشئ عن هذه الاتفاقية

بموجب أي حق قد يمنحك إياه قانون الأموال المنقولة:

٢-٦-١١ تتعهد (إذا طلبت الشركة منك ذلك) وعلى نفقتك الخاصة بتوقيع وتسليم كافة المستندات وتنفيذ كافة التصرفات التي تراها الشركة ضرورية لمنح البنك كامل المنفعة المتعلقة بالضمان المنصوص عليه في هذه الاتفاقية:

٣-٦-١١ توافق على أنه يجوز توجيه أي إخطار أو إجراء أي تعديل يتعلق بتسجيل هذه الاتفاقية في السجل عبر البريد الإلكتروني أو أية وسيلة إلكترونية أخرى؛ و

٤-٦-١١ وإنك تؤكد على أنه لا يلزم إخطار أي طرف من الغير بشأن هذه الاتفاقية.

٧-١١ إنك توافق على أن قيمة ونوع وكمية الأوراق المالية في محفظتك لدى الشركة أو البنك، وأن النقد الموجود باسمك في حساب الأوراق المالية لدى الشركة أو البنك عُرضة للتغيير والتقلبات من وقت لآخر وأن ذلك لن يؤثر على سريان وقابلية تنفيذ الرهن الموجود على حساباتك (بما فيها حساب الأوراق المالية) ومحفظتك.

٨-١١ وبناء عليه فإنك توافق على ما يلي:

١-٨-١١ أن الضمان الناشئ بموجب هذا البند ١١ يشري على جميع النقد والأوراق المالية الموجودة في حساباتك ومحفظتك في أي وقت معين؛

٢-٨-١١ وأن وصف النقد والأوراق المالية الوارد في الاتفاقية واضح بما يكفي لفهم أنه يشمل النقد والأوراق المالية الموجودة في جميع حساباتك لدى الشركة أو البنك وكذلك في محفظتك، سواء الموجود فيها حالياً أو ما قد يوجد فيها مستقبلاً.

٩-١١ إنك توافق على أنه عند أول طلب من الشركة ستقوم بتقديم توقيع كافة المستندات وعمل كل ما يلزم لتسجيل وقيود وإنجاز وفرض تنفيذ الرهن على جميع حساباتك لدى الشركة أو البنك وجميع أوراقك المالية الموجودة في محفظتك. ويشمل ذلك على سببي المثال لا الحصر: توقيع أية وكالة قانونية تطالبها الشركة، وكذلك توقيع وإنجاز كافة المستندات أو نماذج الطلبات اللازمة لتسجيل أو قيد أو إنجاز أو فرض تنفيذ هذا الرهن في بلد أو ولاية قضائية.

١٠-١١ إنك تعين بموجبه الشركة لتكون وكيلك عنك في توقيع وتسليم كافة المستندات واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لإنجاز الضمان الذي تمنحه للشركة بموجب أحكام هذا البند ١١. كما أن تصادق بموجبه وتؤكد على كافة الإجراءات التي تتخذها الشركة بموجب هذا البند ١٠-١١.

الحق في المقاصة

١١-١١ إنك توافق بموجبه على أنه يحق للشركة في أي وقت إجراء المقاصة بين المبالغ المستحقة لك على الشركة أو البنك والموجودة في أي من الحسابات المفتوحة لدى الشركة أو البنك، وبين المسؤوليات والمبالغ المستحقة عليك للشركة أو للكيانات التابعة لها. ويجوز إجراء ذلك دون الحاجة لأي إخطار أو مطالبة وسواء وقعت أية حالة تقصير أم لم تقع.

٢١-١١ في حال وقوع أي حالة تقصير فإن الشركة:

١-٢١-١١ من حقها إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت؛ و/أو

٢-٢١-١١ مفضضة من قبلك تفويضاً غير قابل للنقض بما يلي:

١-٢-٢١-١١ بيع جزء أو كامل أوراقك المالية بالطريقة وفي الوقت وبالشروط التي تراها الشركة مناسبة؛ و

٢-٢-٢١-١١ استخدام عائدات البيع (وأية مبالغ نقدية محفوظة لدى الشركة أو البنك باسمك) في تنفيذ أية التزامات أو مسؤوليات مترتبة في ذمتك للشركة (أو أي كيان تابع لها) بالترتيب وبالطريقة التي تراها الشركة مناسبة، ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية مسؤوليات أو خسائر (بما فيها خسارة الأرباح أو الفرص) تتعرض لها بسبب ما سبق.

٣١-١١ إذا كنت تتمتع بتسهيلات السحب على المكشوف أو أية تسهيلات اقتراض أخرى لدى البنك، يجوز للشركة أن تسمح لك من وقت لآخر استخدام الأموال التي يتم توفيرها لك بموجب تلك التسهيلات لتمكينك من شراء الأوراق المالية. وتجاوزاً للشك، فإن الأوراق المالية المشتراة بالتسهيلات المذكورة، أو المستخدمة كضمان لمثل تلك التسهيلات ستكون ضمن نطاق الرهن الناشئ بموجب البند ١١-١، وكل تقصير من جانبك في تسيد مبلغ التسهيلات بالشروط الخاصة بكل منها يعتبر تقصيراً لأغراض البند ١١.

٤١-١١ يجوز للشركة ودون سابق إخطار، احتجاز أو تحويل أو دمج أو بيع كل أو جزء من أوراقك المالية وأية أصول أخرى في محفظتك لدى الشركة إذا رأت ضرورة لذلك للأغراض الآتية:

١١-٤١-١ تسوية أية معاملة أبرمتها الشركة أو كيان تابعها بالنيابة عنك؛ و/أو

١١-٤١-٢ تسوية أي من مسؤولياتك الناشئة عن أي أمر يتعلق بأية معاملة ناشئة عن هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى مبرمة بينك وبين الشركة أو البنك أو الكيانات التابعة لها.

١١-٥١-١ يجوز للشركة أيضاً اتخاذ كافة الخطوات المبينة في البند ١١-٤١ أعلاه إذا كان لدى الشركة أسباب معقولة تدعوها للاعتقاد بأنك لن تكون قادراً على تسوية معاملاتك أو مسؤولياتك عند استحقاقها.

١١-٦١-١ يجوز للشركة استعمال حقها في المقاصة وفق البند ١١-١١ أعلاه بشأن أية أوراق مالية أو أية أصول أخرى (بما فيها النقد) يتم تحقيقها أو بيعها أو تخصيصها بموجب أحكام هذا البند ١١.

الإغلاق

١١-٧١-١ مع مراعاة القوانين المعمول بها فإنه في حال تسببت أي من الأوراق المالية التي تشتريها الشركة أو تحفظها بالنيابة عنك بأية خسارة من أي نوع لم يكن ينبغي وقوعها أو السماح باستمرارها، فعندئذٍ يجوز للشركة القيام بما يلي دون إخطارك مسبقاً بذلك:

١١-٧١-١ بيع تلك الأوراق المالية؛

١١-٧١-٢ وفتح حساب باسمك لتخصيصه للعائدات المتحصلة من أي بيع يتم وفقاً لأحكام البند ١١ أو لأية أوراق مالية أخرى تحفظها الشركة باسمك لتكون ضماناً لمثل تلك الخسائر حسبما ترى الشركة ذلك مناسباً.

القيود على الترقيات والصيانة

١١-٨١-١ تبذل الشركة والكيانات التابعة لها ما في وسعها لضمان إتاحة إمكانية النفاذ للخدمات عبر الوسائل الإلكترونية كتطبيقات التداول الإلكتروني وتطبيقات الهاتف الجوال (ppAeliboM)، وفقاً لأحكام الاتفاقية. ومع ذلك فقد يتم تأخير أو تقييد أو تحديد إمكانية النفاذ لواحدة أو أكثر من تلك الخدمات من وقت لآخر دون الحاجة لموافقتك أو لإخطارك بذلك:

١١-٨١-١ لكي يتسنى للشركة إجراء الترقيات أو الصيانة أو الإصلاحات المخطط أو غير المخطط لها أو التي تجرى على نحو منتظم للمباني أو الأنظمة أو الموقع الإلكتروني؛

١١-٨١-٢ أو ما قد يحصل نتيجة أي تأخير أو توقف في عمل الخدمات أو الأنظمة التي تستخدمها الشركة لتوفير الخدمات بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

١١-٩١-١ لا تُسأل الشركة ولا الكيانات التابعة لها (وبالقدر المتاح قانوناً) عن أية مسؤولية تنشأ كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لتوقف الخدمة على النحو المشار إليه في البند ١١-٣١.

٢١- تغيير هذه الأحكام والشروط

١-٢١ يجوز للشركة (وبالقدر المتاح قانوناً) تغيير أو استبدال أو تكميل أو حذف أي من شروط وأحكام الاتفاقية في أي وقت تشاء، وفي حال إجراء أي تغيير من هذا النوع فسوف تتوهم الشركة بإخطارك بوقوعه عبر الوسائل الآتية:

١-٢١-١ الموقع الإلكتروني و/أو البريد الإلكتروني؛

١-٢١-٢ الرسائل النصية القصيرة أو التراسل الآمن أو الخدمات المصرفية عبر الانترنت؛ و/أو

١-٢١-٣ أية وسيلة أخرى من وسائل الاتصالات تراها الشركة مناسبة.

٢-٢١ يبدأ العمل بتلك التغييرات بأثر فوري، وتُعتَبَرُ موافقاً على التغييرات الحاصلة على الاتفاقية التي تم إخطارك بها وفقاً للبند ١-٢١ (ودون أي تحفظ) في حال لم تقدم أي اعتراض خطي عليها للشركة وفقاً للبند ٣ خلال ١٢ يوماً من تاريخ إخطارك من قبل الشركة بتلك التغييرات الجارية على شروط وأحكام الاتفاقية. وفي حال اعتراضك على التغييرات الحاصلة للاتفاقية أو على أي جزء منها، فإن من حق الشركة إنهاء اتفاقيتها معك.

٣-٢١ وتجاوزاً للشك فإن تغيير الشركة ماركة أو اسم أية خدمة من خدماتها لا يعتبر تغييراً للاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة. وتتمتع الشركة بحق غير مقيد ولا محدود في تغيير ماركة أو اسم أية خدمة من خدماتها في أي وقت تشاء ودون أي التزام من جانبها بإخطارك بذلك.

٣١- إنهاء هذه الاتفاقية

١-٣١ يجوز للشركة في أي وقت إنهاء هذه الاتفاقية إنهاءً كلياً أو جزئياً (بما في ذلك إنهاء أي قسم منها) بأثر فوري بموجب خطاب خطي توجهه الشركة إليك وفقاً للبند ٤ ودون أن تكون ملزمة بإبداء أسباب الإنهاء.

٢-٣١ للشركة إنهاء أي قسم من أقسام هذه الاتفاقية والتوقف عن تقديم الخدمات التي يشملها القسم المعني. وللشركة كامل السلطة التقديرية في تقرير متى تباشر أو توقف تقديم الخدمات المتعلقة بأي قسم.

٣-٣١ يجوز لك أيضاً إنهاء هذه الاتفاقية بعد إخطار الشركة بذلك قبل ٣٠ يوماً على الأقل وفقاً لأحكام البند ٣. وفيما يتعلق بالحسابات المفتوحة باسم أكثر من شخص واحد، فإن للشركة السلطة التقديرية في أن تقرر ما إذا كانت بحاجة إلى إخطار يوجهه بعض أو جميع الأفراد أصحاب الحساب ذي الصلة. كما يحق لك أيضاً إنهاء الخدمات التي تقدمها لك الشركة بموجب أي قسم من أقسام الاتفاقية من ضمن الخدمات الأخرى، وفي هذه الحالة تسري أحكام البند مع إجراء التعديلات المناسبة وفقاً للظروف السائدة في حينه.

٤-٣١ ومع عدم تقييد نطاق البند ٣١-١ أعلاه، يجوز للشركة إنهاء هذه الاتفاقية بأثر فوري إنهاءً كلياً أو جزئياً (بما في ذلك إنهاء أي قسم منها) في الحالات الآتية ودون إخطارك مسبقاً بذلك:

٣١-٤-١ في حال عدم تسديدهم أي من الرسوم أو الأتعاب أو التكاليف أو أي أموال أخرى مستحقة للشركة أو لأي من مقدمي الخدمات الخارجيين حال استحقاقها؛

٣١-٤-٢ في حال استلمت الشركة تأكيداً خطياً على وفاتك أو انعدام أهليتك القانونية أو حل كيانك الاعتباري؛

٣١-٤-٣ في حال استلمت الشركة أمراً من المحكمة أو من أية جهة تنظيمية بإنهاء الاتفاقية؛

- ٣١-٤-٤ إذا رأت الشركة أن أيًا من الأموال الموجودة في حسابك متحصلة بطرق غير مشروعة أو أن الحساب يتم استخدامه في تنفيذ معاملات مشبوهة:
- ٣١-٤-٥ إذا رأت الشركة أن من المرجح أنك ستفقد مصدر ذلك الأساسي وكانت عليك التزامات حالية أو مستقبلية بتسديد أية دفعات مالية للشركة:
- ٣١-٤-٦ إذا رفضت طلب الشركة تزويدها بالمعلومات أو المستندات المتعلقة بك و/أو بحسابك التي يجب أو قد يتوجب عليها الحصول عليها منك امتثالاً للقوانين المعمول بها و/أو لأحكام هذه الاتفاقية:
- ٣١-٤-٧ إذا كان حسابك في طور الإغلاق:
- ٣١-٤-٨ إذا رأت الشركة أن الاستمرار في تشغيل حسابك وفقاً لشروط وأحكام هذه الاتفاقية يعرضها لمخاطر تنظيمية أو تشغيلية أو يعرض سمعتها للخطر أو أية مخاطر أخرى:
- ٣١-٤-٩ إذا تكونت لدى الشركة أسباب تدعوها للاعتقاد بأنك قد خالفت أحكام القوانين المعمول بها؛ و/أو
- ٣١-٤-١٠ إذا كانت لدى الشركة أسباب أخرى كافية تدعوها للاعتقاد بضرورة إنهاء الاتفاقية.
- ٣١-٥-٠ بعد إنهاء الاتفاقية بموجب البند ٣١، يجب على الشركة أن تقرر ما إذا كانت ستكمل تنفيذ أية معاملات أو التزامات قيد التنفيذ. وتجاوزاً للشك فإنك توافق على تحمل المسؤولية عن تسديد كافة النفقات والرسوم والمصاريف والمصروفات والجبایات والضرائب التي تتكبدها الشركة أو الكيانات التابعة لها أو أي مقدم خدمات خارجي بشأن أي من المعاملات التي تكون قيد التنفيذ وقت إنهاء الاتفاقية.
- ٣١-٦-٦ في حال إنهاء هذه الاتفاقية:
- ٣١-٦-١ تعتبر الشركة مفوضة تفويضاً صحيحاً منك باتخاذ الترتيبات اللازمة لتحويل كافة الأوراق المالية التي تحفظها لدى الشركة. ولهذا الغرض فيجب عليك تزويد الشركة ببيانات حسابك لدى أي بنك أو مؤسسة مالية أخرى خلال الفترة التي تحددها الشركة بعد تاريخ توجيهك أو استلامك إخطار الإنهاء (أو يمكنك كذلك توجيه الشركة ببيع بعض أو جميع أوراقك المالية)، إلا أنه يحق للشركة رفض طلب تحويل أو بيع الأوراق المالية:
- ٣١-٦-٢ وفيما يتعلق بالمبالغ المستحقة عليك للشركة أو لأي كيان تابع لها أو لأي مقدم خدمات خارجي بموجب أحكام هذه الاتفاقية (بما في ذلك كافة النفقات والرسوم التي تم أو سيتم تكبدها نتيجة إنهاء الاتفاقية وأي من المسؤوليات التي تنشأ عن ذلك) فإنها تصبح جميعها مستحقة وحالة الأداء فوراً، وتكون مسؤولاً عن تسديد كافة المبالغ الغير مسددة؛ و
- ٣١-٦-٣ يبقى الرهن الناشئ بموجب أحكام البند ١١ قائماً ومستمرّاً بكامل آثاره القانونية، ويجوز للشركة (دون توجيه أي إخطار أو طلب إليك) مقاصة المبالغ المقيدة في الجانب الدائن من حساباتك (بما فيها حساب الأوراق المالية وأي حساب آخر باسمك لدى الشركة أو البنك) مقابل أي مبلغ مستحق للشركة أو لأي كيان تابع لها (بما فيهم البنك) أو أي مقدم خدمات خارجي، ويجوز للشركة لهذه الأغراض تحويل ومقاصة المبالغ الدائنة والمدبنة بعمولات مختلفة وإجراءات تقديرات معقولة بشأن المبالغ المستحقة أو واجبة الأداء عن أية مطالبات أو التزامات مستقبلية أو طارئة.
- ٣١-٦-٤ في حال تقيت أية أموال في حساب الوساطة الخاص بك بعد إجراء التسوية الكاملة لجميع التزاماتك تجاه الشركة أو أي كيان تابع لها أو أي مقدم خدمات خارجي وفق أحكام الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة، فإن الشركة سوف تبقي على تلك الأموال في حسابك مع مراعاة أية تعليمات تصدر عنك بشأنها، أو يمكنك إصدار أمر دفع عند الطلب بشأن تلك الأموال والتي يمكن إرسالها لك على العنوان المدون في سجلات الشركة، أو يمكن

حفظها لدى الشركة حتى تقوم بتحصيلها بنفسك.

٧-٣١ فضلاً عن الصلاحيات العامة للشركة لإنهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام البند ١-٣١، يحق للشركة إنهاء هذه اتفاقية دون إخطارك بذلك في حال فشلت جميع محاولاتها في الاتصال معك بالرغم من استخدام عنوانك أو باقي بيانات الاتصال بك المحفوظة لديها دون جدوى. وفي هذه الحالة فإن باقي أحكام البند ٣١ تبقى سارية كالمعتاد.

٨-٣١ في حال إنهاء هذه الاتفاقية، يجوز للشركة:

١-٨-٣١ استلام كافة المبالغ المستحقة لها بموجب هذه الاتفاقية؛ و

٢-٨-٣١ الحصول على تعويض عن كامل النفقات الثرية والمصاريف التي تكبدتها هي أو أي كيان تابع لها، بما في ذلك كافة الرسوم أو الجبايات التي تكبدتها نتيجة تحويل أوراقك المالية بموجب البند ١-٦-٣١.

٤١- إغلاق حسابك أو وقفه أو تجميده أو حجبه أو تعليقه

١-٤١ يجوز للشركة في أي وقت إغلاق أو وقف أو تجميد أو حجب أو تعليق حساباتك أو أوراقك المالية أو معاملتك (أو كلها معاً) في أي من الحالات المنصوص عليها في البند ٤-٣١ ، أو ما يعادلها من البنود الأخرى في حال تغيير هذه الأحكام والشروط مستقبلاً لأي سبب من الأسباب، وستبذل الشركة ما في وسعها لإخطارك بذلك مسبقاً .

٢-٤١ لا تُسأل الشركة ولا أي كيان من الكيانات التابعة لها عن أية مسؤولية أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) تنشأ أو تتعلق بإغلاق أو وقف أو تجميد أو حجب أو تعليق حساباتك أو أوراقك المالية أو معاملتك (بحسب الأحوال).

٣-٤١ إنك تضمن بموجبه تعويض الشركة والكيانات التابعة لها وإبراء ذمتهم من أية مسؤولية أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح) تنشأ عن إغلاق أو وقف أو تجميد أو حجب أو تعليق حساباتك أو أوراقك المالية أو معاملتك (بحسب الأحوال).

٥١- تحويل الأوراق المالية إلى مؤسسة مالية أخرى

١-٥١ في حال رغبت في تحويل كل أو بعض أوراقك المالية، فإنه يجوز لك:

١-١-٥١ إنهاء هذه الاتفاقية وفقاً لأحكام البند ٣١ (وهذا يقتضي تحويل جميع أوراقك المالية) أو

٢-١-٥١ توجيه الشركة بتحويل أوراق مالية معينة فقط مع استمرار سريان هذه الاتفاقية على أية أوراق مالية تملكها (وهذا يتيح تحويل جزء من أوراقك المالية).

٢-٥١ تخضع كافة أنواع التحويلات الأخرى للسلطة التقديرية للشركة، مع مراعاة دفع كافة الرسوم والأتعاب المعقولة التي تتكبدها الشركة أو أي كيان تابع لها نتيجة التحويل. كما أن من غير المسموح به بصفة عامة إجراء أي تحويل إذا لم تكن قد أوفيت بالكامل بجميع التزاماتك تجاه الشركة أو الكيانات التابعة لها و/أو إذا كان سيترتب على التحويل انخفاض رصيد أوراقك المالية والنقد في حسابك عن الحد الأدنى المقرر.

٦١- استخدام أمين حفظ خارجي

١-٦١ تسري أحكام البند ٦١ في حال قمت بتعيين أمين حفظ خارجي لحفظ أوراقك المالية وتسوية معاملات التداول بالأوراق المالية من وقت لآخر. وتحفظ الشركة بالحق في رفض قبول أي تعليمات منك إذا رأيت وفق تقديرها الخاص أنك لم تتقيد

- بالتزاماتك المنصوص عليها في البند ٦١. وفي حال تعارض أحكام البند ٦١ مع باقي أحكام هذه الاتفاقية فإن أحكام البند ٦١ هي التي تسري وتُعتد.
- ٢-٦١ يجب عليك إخطار الشركة بتعيين أمين الحفظ وقت إبرام هذه الاتفاقية أو قبل ذلك، وعليك أيضاً إبلاغ الشركة في حال تغييره أو تغيير شروط تعيينه أثناء مدة سريان هذه الاتفاقية.
- ٣-٦١ يجب عليك تزويد أمين الحفظ بنسخة عن أية تعليمات توجهها للشركة بموجب أحكام هذا القسم ٢ وقت توجيهها أو خلال موعد لا يتجاوز بال من الأحوال الساعة الثانية من بعد ظهر نفس اليوم، وإلا جاز للشركة رفض تلك التعليمات وفقاً لتقديرها الخاص.
- ٤-٦١ يجوز للشركة وفق تقديرها الخاص قبول أية أتعاب أو عمولات مستحقة لها في ذمتك بموجب هذه الاتفاقية من أمين الحفظ، غير أنك ستبقى دوماً (قبل أداء تلك الدفعات) المسؤول الرئيسي والوحيد تجاه الشركة.
- ٥-٦١ إذا كنت قد عينت أمين الحفظ لتنفيذ تعليمات التسوية مباشرة في السوق الإماراتية، فإنك تقر وتوافق على عدم تحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة تتعرض لها نتيجة تنفيذ أمين الحفظ لتعليمات التسوية.
- ٦-٦١ على أمين الحفظ تنفيذ جميع تعليمات التسوية بالنيابة عنك (باستثناء التعليمات/ الأوامر التي ترفضها السوق الإماراتية) في يوم التسوية (اليوم الثاني بعد يوم التداول «T+٢»). وإنك تقر وتوافق على عدم تحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة تتعرض لها نتيجة تسوية الصفقات بهذه الطريقة.
- ٧-٦١ في حال رفض أمين الحفظ تنفيذ أحد التعليمات، فعليك ضمان تعويض الشركة عن أية خسارة أو مسؤولية تتعرض لها الشركة نتيجة رفض الأمين. وكذلك فإنه في حال رفض أمين الحفظ تنفيذ أحد التعليمات، فيجب عليك بذل كل ما في وسعك لتسوية الصفقات في مواعيدها المقررة.
- ٨-٦١ إنك تتحمل المسؤولية عن التزام أمين الحفظ بتزويد الشركة بصورة عن طلب الرفض الذي أرسله للسوق الإماراتية بحلول الساعة الواحدة من اليوم التالي ليوم التداول (T+١).
- ٩-٦١ في الأحوال التي يجب على الشركة تسوية أي عمليات تداول مرفوضة وفقاً لقواعد السوق، فيجب عليك التقيد بكافة الطلبات التي قد تصلك من الشركة أو من أمين الحفظ بشأن التسوية. وتحتفظ الشركة بالحق في اتخاذ كافة الإجراءات التي تراها ضرورية بشأن عمليات التداول المرفوضة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر اتباع آليات الشراء أو التصفية المطبقة في السوق.
- ١٠-٦١ يجوز للشركة وفق تقديرها الخاص أن تسمح لك بطلب تأجيل تسوية الصفقات (أي: التأجيل ليومين بعد تاريخ التداول (T+٤) بدلاً من اليوم الثاني بعد يوم التداول (T+٢)). وتمنح الشركة موافقتها على طلبات التأجيل وفق تقديرها الخاص بعد دراسة كل طلب على حدة، ومع مراعاة أية رسوم و/أو عمولات إضافية تبلغك الشركة بها من وقت لآخر. ويجب أن يتم تقديم طلبات التأجيل من خلال أمين الحفظ. ويتم تبليغ الشركة بأي طلب تأجيل بحلول الساعة ١١ صباحاً من يوم التسوية (T+٤). ويقوم أمين الحفظ بإبلاغك بإجراءات التسوية المتأخرة للصفقات. ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة تتعرض لها نتيجة أية تسوية متأخرة للصفقات. كما يجب عليك أن تسدد جميع الجزاءات التي تفرضها القواعد المعمول بها في السوق على التسويات المتأخرة، ويتم الدفع من خلال أمين الحفظ.

٧١- الامتثال للقوانين

- ١-٧١ إنك توافق بموجبه على الامتثال دوماً لكافة القوانين والسياسات والإجراءات المعمول بها، وعلى تقديم كافة أشكال المساعدة المعقولة للشركة وتزويدها بكافة المعلومات التي تطلبها من وقت لآخر لتمكين الشركة أو الكيانات التابعة لها

أو مقدمي الخدمات الخارجيين من الوفاء بالتزاماتهم بموجب القوانين المعمول بها. ٢-٧١
لا يجوز تفسير هذه الاتفاقية على أنها تُلزم الشركة بالتصرف بما يخالف أيًا من القوانين المعمول بها أو أيًا من السياسات والإجراءات المعتمدة لديها. وبصفة خاصة، ليس في هذه الاتفاقية ما يُلزم الشركة بتنفيذ أية معاملة:

١-٢-٧١ إذا كانت المعاملة مخالفة للقوانين المعمول بها، بما فيها القوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب؛

٢-٢-٧١ أو إذا كانت المعاملة مخالفة للوائح التأسيسية للشركة وتعدلاتها؛

٣-٢-٧١ أو إذا كانت المعاملة مخالفة للاتفاقية أو للسياسات والإجراءات الخاصة بالشركة أو بالكيانات التابعة لها أو بمقدمي الخدمات الخارجيين؛

٤-٢-٧١ أو إذا كانت المعاملة مخالفة للوائح التأسيسية للمؤسسة التي تعترف التداول فيها؛

٥-٢-٧١ أو إذا كانت الشركة أو أي كيان تابع لها يملكون أوراقاً مالية (سواء كانت لهم أو لعميل أو أكثر من عملائهم) في أحد الكيانات التي تعترف إجراء صفقة من خلالها، ويصبح واجباً على الشركة أو الكيان التابع لها (كنتيجة لتلك الصفقة) بموجب القوانين المعمول بها أو بموجب الوثائق التأسيسية لتلك المؤسسة اتخاذ أي إجراء أو الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعلق بملكيتهما للأسهم في تلك المؤسسة أو بأية أسهم أخرى في تلك المؤسسة.

٣-٧١ في حال وقعت منك مخالفة لأي من القوانين التي تسري عليك، فعندئذٍ يجوز للشركة بيع كل أو جزء من أوراقك المالية فوراً ودون توجيه أي إخطار أو طلب إليك إذا رأت الشركة أن ذلك ضروري أو مستحسن. ولا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة (بما فيها خسارة الأرباح) أو أية رسوم أو تكاليف أو أتعاب أو مصاريف أو جبايات أو ضرائب تتكبدها نتيجة ذلك.

قيود الملكية والقيود الأخرى

٤-٧١ قد تخضع بعض الأوراق المالية المعينة لقيود الملكية أو أية قيود أخرى (فمثلاً، هناك بعض الأوراق المالية التي لا يجوز شراؤها إلا من قبل كبار المستثمرين، أو أوراق مالية لا يجوز أو يجوز فقط عرضها على المستثمرين المقيمين أو الحاملين لجنسية بلدان محددة أو يتخذون منها موطناً لهم). فإذا كنت تتداول في مثل تلك الأوراق المالية، فيجب عليك الامتثال لكافة القيود المعمول بها، وقد لا تتوفر لك إلا أسواق محدودة جداً لتلك الأوراق المالية. وفي حين ستبذل الشركة ما في وسعها لبيع مثل تلك الأوراق المالية إذا استلمت تعليمات بذلك منك، فإن معاملات البيع ستخضع للقوانين المعمول بها أو للشروط الخاصة بالأوراق المالية ذات الصلة أو لسياسات وإجراءات الشركة، وقد يتم رفضها في حال تعذر بيعها وفقاً لما سبق.

٥-٧١ إن عملاء الشركة من المقيمين في بلدان معينة أو يحملون جنسيتها أو يتخذونها موطناً لهم، أو العملاء الذي قد يصبحون من المقيمين في بلدان معينة أو يحملون جنسيتها أو يتخذونها موطناً لهم، قد يخضعون لبعض القيود المعينة، كالقيود على استلام العروض أو المواد الترويجية المتعلقة ببعض الأوراق المالية المعينة. وتحمل من جانبك مسؤولية الامتثال لكافة القوانين المعمول بها التي تسري عليك في هذا الشأن، ويجب عليك إبلاغ الشركة فوراً وخطياً بكافة القيود التي تفرض عليه والتي تصبح على علم بها. وتحفظ الشركة بالحق في رفض تنفيذ أية تعليمات بالمخالفة لأحكام القوانين المعمول بها.

٦-٧١ لا يجوز لك توجيه أية تعليمات للشركة إلا بعد الحصول على كافة الموافقات المطلوبة (إن وجدت) للتداول في الأوراق المالية المعنية، واتخاذ كافة الإجراءات

للإلزام لضمان عدم وقوع أية مخالفة للقوانين المعمول بها نتيجة توجيه التعليمات.

٨١- حدود التزامات الشركة

١-٨١ على الرغم من رغبة الشركة في تقديم كافة الخدمات التي تطلبها، إلا أنها غير ملزمة بإبرام جميع الصفقات أو بقبول جميع التعليمات والعمل بمقتضاها. وعلى وجه الخصوص فإنك توافق على ما يلي:

١-١-٨١ الشركة ليست ملزمة بقبول أي أوامر تداول بشأن الأوراق المالية كلياً أو جزئياً؛

٢-١-٨١ لا تُسأل الشركة ولا أي كيان تابع لها عن أية مسؤولية أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) قد تتعرض لها نتيجة رفضها قبول أي أمر منك، أو رفض السوق قبول تنفيذ ذلك الأمر أو تأخير تنفيذه؛ و

٣-١-٨١ عند قبول الشركة أي أمر، فإن مسؤوليتها الوحيدة تنحصر في تنفيذ تعليماتك فقط، مع مراعاة أحكام هذه الاتفاقية.

٢-٨١ لا تتحمل الشركة ولا أي كيان تابع لها المسؤولية عن المسائل الآتية:

١-٢-٨١ خسارة أو تناقص قيمة أوراقك المالية. كما لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة ناتجة عن أي فعل أو امتناع عن الفعل أو عن إفسار أي جهة مصدرية للأوراق المالية أو أي من الوسطاء الخارجيين أو المُتاجرين بالأوراق المالية أو صانعي حركة السوق أو أي بورصة أو أمين إيداع أو مقدم خدمات خارجي أو وكيل أو مرشح تختاره الشركة بحسن نية لتنفيذ الصفقات الخاصة بأوراقك المالية و/أو لتقديم خدمات الحفظ الأمين لأي من أوراقك المالية؛

٢-٢-٨١ أي فعل أو امتناع عن الفعل يتعلق بواجباتها بموجب هذه الاتفاقية (بما في ذلك عدم تنفيذ أي من الأوامر أو التعليمات الواردة منك، أو عدن تنفيذها في الموعد المقرر لها)، إلا إذا كان ذلك الفعل أو الامتناع عن الفعل نتيجة إهمال جسيم أو سوء سلوك متعمد من جانب الشركة؛

٣-٢-٨١ أية خسارة غير مباشرة أو خاصة أو معنوية أو تبعية؛

٤-٢-٨١ محتوى أو وظائف أو فشل أي من قنوات أو برامج الاتصالات الإلكترونية، بما في ذلك خدمات التداول المباشر أو التداول الإلكتروني أو تطبيقات الهاتف المتحرك أو أي برمجيات (أو تطبيقات) جوال أخرى تستخدمها أو تقدمها لك الشركة أو مقدم خدمة من الغير، حتى لو أخطت الشركة إليها أو أتاحت لك قنوات أو برامج الاتصال الإلكترونية تلك. الشركة غير مسؤولة عن أي جانب من جوانب علاقتك مع أي من مقدمي الخدمات الخارجيين (بما في ذلك فيما يتعلق بمعالجته لمعلوماتك) أو أي تصرف آخر لأي طرف من الغير؛

٥-٢-٨١ أي خلل أو عطل ميكانيكي أو تشغيلي، أو أي عطل في قنوات الاتصال الإلكتروني أو أي قنوات اتصال أخرى، بما في ذلك الانترنت أو الكابل أو الهاتف أو الأنظمة البريدية؛ أو

٦-٢-٨١ عدم تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بالقدر الذي لا يكون تنفيذها مقيداً أو محظوراً بأي فعل أو امتناع عن الفعل من أية جهة حكومية أو حالة من حالات القوة القاهرة الخارجة عن نطاق سيطرة الشركة.

٣-٨١ لا تقدم الشركة ولا أي مقدم خدمات خارجي أي ضمان يتعلق بدرجة أمان أو أداء أي من أوراقك المالية أو أية استراتيجية تداول تتفق عليها مع الشركة. وما لم يقع من الشركة أي سوء سلوك متعمد أو إهمال جسيم، فإنك تتحمل وحدك المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) أو مسؤولية تنشأ أو تتعلق بحساباتك لدى الشركة أو بأي حساب آخر تنشئه الشركة بالنيابة عنك بموجب هذه الاتفاقية. وتجاوزاً للشك، فإنك تتحمل وحدك المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح) تنشأ أو تتعلق بأية تعليمات توجهها للشركة أو بأية خدمات أخرى

تقدمها لك الشركة بموجب هذه الاتفاقية.

٤-٨١ إن التقلبات في قيمة الأوراق المالية والدخل المتحصل منها، والتغيرات في معدلات الربح وسعر الصرف يعني أن قيمة أي محفظة تُدار بالنيابة عنك عرضة للصعود أو الهبوط. كما أن تقلبات القيمة والاختطاعات المتعلقة بالرسوم والمصاريف تعني أنك عرضة للخسارة. وإنك توافق بموجبه على تحمل المسؤولية عن أية خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح) تنشأ أو تتعلق بتلك التقلبات عند توجيه تعليمات التنفيذ للشركة بموجب أحكام هذه الاتفاقية.

٥-٨١ الأوراق المالية ليست ودائعاً بنكية، ولا تقدم الشركة أو الكيانات التابعة لها ولا تلتزم بتقديم أية ضمانات بشأنها. كما لا تتحمل الشركة بحال من الأحوال المسؤولية عن الأداء المالي للأوراق المالية التي تبيعها أو تشتريها على النحو المبين في هذه الاتفاقية.

٦-٨١ أنت توافق على أن الشركة لا تصدر الأوراق المالية ولا تديرها بموجب هذه الاتفاقية. سوف تعمل الشركة فقط كوسيط للأوراق المالية ذات الصلة ولن تكون لها أي دور في إصدار أو إدارة أو أداء الأوراق المالية أو أصولها الأساسية. عندما تتداول هذه الأوراق المالية، فإنك توافق على الامتثال لأي شروط ذات صلة تنطبق على الأوراق المالية ذات الصلة وسيكون للسوق حرية التصرف في قبول أو رفض طلبك للشراء أو الاكتتاب. لن تكون الشركة مسؤولة عن أي التزام أو خسارة (بما في ذلك خسارة الأرباح أو ضياع الفرصة) ناشئة عن أو فيما يتعلق بعدم امتثالك لأي من الشروط ذات الصلة التي تنطبق على تلك الأوراق المالية.

٧-٨١ الشركة غير ملزمة بما يلي:

١-٧-٨١ اتخاذ أية إجراءات غير تلك المحددة في الاتفاقية بشأن أوراقك المالية أو أموالك النقدية. ويحق للشركة طلب النصح والمشورة والعمل بمقتضاها دون تحمل المسؤولية عن أي إجراء أو شيء تقوم به بحسن نية اعتماداً على تلك المشورة؛ أو

٢-٧-٨١ الأخذ بعين الاعتبار إجراء أي استبيان بشأن حجم المخاطر أو أي تقييم مخاطر آخر مماثل بشأنك.

٨-٨١ لا تتحمل الشركة ولا الكيانات التابعة لها المسؤولية عن أي فعل أو امتناع عن الفعل من جانب أي مقدم خدمات خارجي يتم تعيينه بموجب هذه الاتفاقية، إلا إذا وقع إهمال جسيم من جانب الشركة عند تعيين مقدم الخدمات.

٩-٨١ لا يجوز تفسير هذه الاتفاقية على أنها تستثني أو تقصي أية مسؤولية بالمخالفة لأحكام أي من القوانين المعمول بها.

٩١- التوقيت

١-٩١ تعمل الشركة على إدخال التعليمات في نظام التداول الخاص بالوسيط لتنفيذ المعاملة في تاريخ التداول المطلوب، شرط استلام تلك التعليمات قبل أوقات توقف الخدمة.

٢-٩١ لأغراض هذا البند ٩١، تاريخ التداول يعني تاريخ تنفيذ أمر التداول.

٣-٩١ وفي كافة الأحوال، فإن الشركة غير ملزمة بحال من الأحوال باتخاذ أي إجراء لتنفيذ تعليمات المعاملة خارج ساعات التداول المعتادة في البلد الذي وردت منه التعليمات إلى الشركة و/أو البلد الذي تم فيه شراء أو بيع الأوراق المالية ذات الصلة، أو خارج أيام التداول التي تسري على الأوراق المالية ذات الصلة.

٤-٩١ تجاوزاً للشك فإن كافة التعليمات التي تستلمها الشركة يتم تنفيذها بحسب إمكانية تنفيذها.

٠٠٢ تعارض المصالح

- ١-٠٢ الخدمات التي تقدمها الشركة ليست خدمات حصرية، وبناء عليه فإنه يجوز للشركة والكيانات التابعة لها ومقدمي الخدمات الخارجيين تنفيذ الخدمات لأطراف أخرى أو عملاء آخرين بحسب رغبتهم، ولا يتوجب عليها:
- ١-١-٠٢ إبلاغك بأية منافع تحصل الشركة عليها لقاء القيام بذلك؛
- ٢-١-٠٢ أو الإفصاح لك عن أية وقائع أو أشياء تبلغ علم الشركة أو الكيانات التابعة لها أو مقدمي الخدمات الخارجيين في سياق تقديم تلك الخدمات للآخرين، أو في سياق ممارسة أعمالهم بأية صفة أخرى أو بأية طريقة أخرى، باستثناء طريقة تأديتهم لواجباتهم المنصوص عليها في الاتفاقية.
- ٢-٠٢ يحق للشركة أو الكيانات التابعة لها أو مقدمي الخدمات الخارجيين القيام بما يلي دون الحاجة إلى إخطارك بها:
- ١-٢-٠٢ تنفيذ المعاملات أو الصفقات التي قد تكون لهم فيها مصلحة جوهرية مباشرة أو غير مباشرة؛ و
- ٢-٢-٠٢ استلام أية عمولات أو حوافز غير مالية من أية شركة أخرى بشأن الأوامر التي وجهتها أو الخدمات التي اشترتها بالنيابة عنك.
- ٣-٠٢ لا تتحمل الشركة ولا الكيانات التابعة لها أو مقدمي الخدمات الخارجيين مسؤولية إبلاغك بأية أرباح أو عمولات أو مكافآت أو أية مبالغ أخرى تحققها أو تحصل عليها، ولا يترتب على ذلك إجراء أي تخفيض أو خصم على أتعابها (إلا إذا تم ذلك باتفاق خطي بينك وبين الشركة).
- ٤-٠٢ وعلى وجه الخصوص، فإنك تقر بموجبه بأنه يجوز للشركة أو الكيانات التابعة لها تلقي عمولات بيع أو تنفيذ أوامر التداول (بأي وصف كانت) من الجهة المصدرة أو المروجة أو البائعة للأوراق المالية التي تقدم لك معلومات بشأنها بموجب الاتفاقية، وتوافق كذلك على أنه يحق للشركة والكيانات التابعة لها الاحتفاظ بتلك العمولات دون أن تكون ملزمة بإبلاغك بها أو بأي جزء منها.
- ٥-٠٢ إنك توافق بموجبه على أنه يحق للشركة والكيانات التابعة لها في ظروف معينة أن تبرم معاملات لنفسها أو أن توصي بمعاملات معينة لعملاء آخرين بصورة قد تتعارض مع الأوراق المالية في محفظتك، وأن الشركة غير ملزمة بالإفصاح لك عن ذلك.
- ٦-٠٢ إذا رأت الشركة أنها يتعذر عليها التعامل مع حالة معينة من حالات تعارض المصالح تعاملاً مناسباً، يجوز لها إبلاغك بطبيعة التعارض حتى يتسنى لك اتخاذ القرار المناسب بشأنها، وفي حال كانت الشركة غير قادرة على التعامل بفعالية مع إحدى حالات تعارض المصالح، فقد لا تعود قادرة على تقديم الخدمة أو المعاملة الناتجة التي طلبتها، وإنك توافق على أن الشركة قد لا تقدم لك أية معلومات في هذا الشأن في مثل هذه الأحوال.

١٢- سرية المعلومات

- ١-١٢ تعامل الشركة كافة المعلومات ذات الطبيعة السرية التي تقدمها لها (سواء تم الحصول عليها في سياق تقديم الخدمات بموجب الاتفاقية أو بغير ذلك) على أنها سرية للغاية، وتتخذ الشركة كافة الإجراءات المناسبة للحفاظ على سريتها.
- ٢-١٢ إنك توافق بموجبه على الحفاظ على سرية الاتفاقية وكافة المعلومات الأخرى المتعلقة بأوراقك المالية، بما في ذلك الترتيبات المتعلقة بالتعاب والعمولات المسددة والممتلكات في محفظتك، وعدم الإفصاح عنها لأي شخص أو استخدامها في أي غرض، إلا إذا كان الإفصاح عنها واجباً بمقتضى القانون أو بموافقة خطية مسبقة من الشركة.
- ٣-١٢ إنك توافق بموجبه على أنه يجوز للشركة معالجة وتخزين ونقل والإفصاح عن المعلومات الخاصة بك (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمالكيين النهائيين إن كان ذلك منطبقاً) ومعلومات حسابك والمعلومات المتعلقة بأوراقك المالية

وباستخداماتك لخدمات الشركة للأطراف الآتية دون الحاجة لطلب موافقتك أو لإخطارك بذلك:

١٢-٣-١ الكيانات التابعة لها (بما في ذلك الموظفين والمدراء والمساهمين) الملزمة بواجب السرية تجاه الشركة:

١٢-٣-٢ المشاركين الأساسيين أو الفرعيين الفعليين أو المحتملين فيما يتعلق بحقوق والتزامات الشركة بموجب أية اتفاقية مبرمة مع الشركة:

١٢-٣-٣ أية محكمة أو هيئة قضائية أو تنظيمية أو رقابية أو ضريبية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية في الحالات الآتية:

١٢-٣-٣-١ إذا كان يجب على الشركة أو إذا اختارت الشركة من تلقاء نفسها الامتثال طوعاً للقوانين المعمول بها، بما في ذلك القوانين المعمول بها في البلدان التي تمارس هي أو عملاؤها عملياتها فيها، والبلدان التي تسدد الشركة أو البنك أو مراسلوها الدفعات المالية فيها:

١٢-٣-٣-٢ إذا كان واجباً على الشركة بمقتضى القوانين المعمول بها أو التزامات قانون (فاتكا)/معايير الإفصاح المشتركة (أو أية التزامات أخرى) بقدر ما تسري على الشركة، أو أي اتفاق مع السلطات الضريبية، أو سياساتها الداخلية، الإبلاغ عن تلك المعلومات إلى:

(أ) أية حكومة أو جهة أو سلطة تنظيمية دولية أو وطنية أو محلية:

(ب) السلطات الضريبية في أي من البلدان التي تحتفظ الشركة بحسابات فيها باسمك، أو البلدان التي ترى الشركة لأسباب معقولة أو كان لزاماً عليها أن تفترض أنك خاضع للضريبة فيها: أو

١٢-٣-٣-٣ إذا كانت الشركة تمتثل أو تسعى للامتثال (بصورة اختيارية) لأية التزامات متعلقة بالإفصاح بموجب أية التزامات ضريبية:

١٢-٣-٤ أي مكتب ائتمان (بما فيها مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية) أو جهة مرجعية تختار الشركة استعمالها من وقت لآخر لغرض استخراج أو تقديم مراجع ائتمانية وغيرها من المعلومات الأخرى:

١٢-٣-٥ أي كان تابع لها:

١٢-٣-٦ أي جهة ترى الشركة لأسباب معقولة أنها تتصرف بالنيابة عنك، أو مستلمو الدفعات أو المستفيدون من حسابك أو الأشخاص المعينون في الحساب أو الوسطاء والبنوك والمراسلة والبنوك الوكيل، أو غرف المقاصة أو أنظمة المقاصة أو التسوية، أو الأطراف المقابلين في السوق، أو وكلاء الاقتطاع الضريبي من المصدر ومستودعات المبادلة أو التجارة أو أسواق الأوراق المالية أو الشركات التي يكون لك فيها حصة في الأوراق المالية (حيث تحتفظ الشركة بتلك الأوراق المالية من أجلك):

١٢-٣-٧ أي طرف في أية معاملة يمتلك مصلحة أو يتحمل مخاطراً بشأن أية مسألة تتعلق بعلاقات صيرفة الجملة أو الخدمات المصرفية الفردية التي تجمع بينك وبين البنك:

١٢-٣-٨ أي طرف كان بغرض فرض تنفيذ أو حفظ حقوق الشركة في مواجهتك، كما في الحالات التي تقيم فيها الشركة دعوى قضائية ضدك أو بالعكس، أو الحالات التي يقيم فيها طرف من الغير دعوى ضدك أو ضد الشركة بشأن أي من الأوراق المالية أو الخدمات التي تقدمها الشركة لك، أو أية معاملات تجرى مع الشركة، أو أية وكالة تحصيل ديون خارجية بغرض تحصيل الديون المستحقة عليك لصالح الشركة أو البنك:

٩-٣-١٢ أي طرف تعيينه الشركة أو أي كيان من الكيانات التابعة لها لتنفيذ معاملاتها، أو لمعالجة أو تخزين معلوماتك، داخل دولة الإمارات أو خارجها؛

١٠-٣-١٢ أي طرف آخر إذا رأت الشركة أن الإفصاح لها سيحول دون تعرض الشركة أو البنك لأية خسائر أو سبب لها خسائرها؛ و/أو

١١-٣-١٢ أي طرف تقتضي المتطلبات التشغيلية الداخلية للشركة أو للكيانات التابعة لها بالإفصاح له (بما في ذلك إدارة الائتمان والمخاطر، أو لأغراض تطوير وتخطيط البرامج والمنتجات أو لأغراض التأمين والمراجعة أو للأغراض الإدارية).

٤-١٢ ولأغراض كل حالة من حالات الإفصاح المشار إليها أعلاه، فإنك تتنازل بموجبه صراحةً (بالقدر المسموح به قانوناً) عن حقوقك في الأمان الذي تنص عليه القوانين التي تسري عليك.

٥-١٢ وأنت تضمن تعويض الشركة والكيانات التابعة لها وإبراء ذمتهم من أية مسؤولية أو خسارة يتعرضون لها (بما في ذلك خسارة الأرباح أو الفرص) لأسباب ناتجة أو متعلقة بالإفصاحات المقدمة في الحالات المبينة في البند ١٢، أو أية حالات أخرى مشابهة.

استعانة الشركة بالمراجع الائتمانية

٦-١٢ يجوز للشركة في أي وقت أن تسعى للحصول على أية معلومات مناسبة حولك من صاحب عملك أو من أية مؤسسة مالية أو مكتب ائتمان أو أي وكالة أو جهة مرجعية (بما في ذلك مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية) أو أي مصدر آخر ترى الشركة ضرورة اللجوء إليه لتقييم قدرتك على الوفاء بالتزاماتك. وإنك تفوض بموجبه الشركة (أو أي كيان تابع لها يتصرف باسمها) بإجراء مثل تلك التحريات والحصول على أية مراجع ائتمانية أو معلومات ذات صلة بشأنك.

الإجراءات الأمنية

٧-١٢ باستثناء ما ورد عليه نص بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، فإن كافة المعلومات الأمنية معلومات سرية بينك وبين الشركة. وإذا قمت بالكشف عن أية معلومات سرية لأي طرف من الغير فإنك تتحمل وحدك كامل المسؤولية والمخاطر المترتبة عليها.

٨-١٢ يجب عليك ضمان الحيولة دون قدرة أي شخص غير مصرح له على النفاذ إلى معلوماتك السرية أو أية بنود أو معلومات ذات صلة بالعلاقة القائمة بينك وبين الشركة والتي تشترط الشركة عليك الحفاظ على أمنها وسريتها. كما يتعين عليك بذل العناية الواجبة لعدم تمكين أي شخص غير مصرح له من الاطلاع على تلك المعلومات أو البنود. وتشمل الإجراءات الأمنية، ولكن لا تقتصر على ما يلي:

١-٨-١٢ عدم الرد على أي طلب يتعلق بمعلوماتك الأمنية، حتى ولو بدا لك أن الجهة الطالبة هي الشركة نفسها؛

٢-٨-١٢ عدم اختيار كلمات مرور يسهل تخمينها، وعلى وجه الخصوص الكلمات التي تشتمل على تاريخ ميلادك أو جزء من اسمك أو أي بيانات خاصة بك (كرقم هاتفك مثلاً) يسهل على أي طرف التكهن بها؛

٣-٨-١٢ تغيير كلمة المرور بانتظام وإجراء مسح دوري للفيروسات في جهاز الحاسوب و/أو الهاتف المحمول؛

٤-٨-١٢ تحديث البرامج في جهاز الحاسوب والهاتف المحمول والحفاظ على أمنهما؛ وأمانهما؛

٥-٨-١٢ عدم ترك جهاز الحاسوب والهاتف المحمول دون مراقبة، وعدم تسجيل بياناتك الأمنية بطريقة مرئية أو تخزينها كلها معاً في أي برنامج يتمتع بخاصية الحفظ التلقائي؛

١٢-٨-٦ استخدام الشبكات اللاسلكية الآمنة فقط عند إجراء المعاملات والصفقات؛
و/أو

١٢-٨-٧ الامتثال لكافة الشروط والمتطلبات الأمنية التي تعتمدها الشركة من وقت
لآخر.

٩-١٢ في حال علمت أو اشتبهت بضياع أو سرقة أو كشف معلوماتك السرية أو أي جزء
منها لأي طرف من الغير (كحالات الضياع أو السرقة مثلاً)، أو إذا علمت بوقوع حالة
نفاذ غير مصرح به للخدمات المقدمة لك، فيجب عليك الاتصال فوراً بالشركة واتباع
التعليمات التي تزودك بها. وقد تشمل تلك التعليمات على طلب بتغيير بياناتك
الأمنية أو إغلاق حسابك وفتح حساب جديد، أو اتخاذ أية إجراءات أخرى تطلبها منك
الشركة.

١٢-١٠ تتحمل وحدك المسؤولية عن أية حالة نفاذ غير مصرح به إلى خدماتك، وتضمن
تعويض الشركة والكيانات التابعة لها وتخلي مسؤوليتهم عن أية خسارة تنشأ عن
تلك الحالة، ما لم تكن قد أبلغت الشركة بحالة الفقد أو السرقة أو الكشف عن
بياناتك الأمنية أو عن أي حالة نفاذ غير مصرح بها وفقاً لأحكام القسم ١.

٢٢- الضرائب

١-٢٢ قد تفرض بعض الالتزامات الضريبية على الشركة والكيانات التابعة لها استقطاع
مبلغ الضريبة على الدفعات الواردة من مصدر أمريكي، وعلى إجمالي العائدات من
بيع الأوراق المالية التي تشكل مصدر دخل أمريكي.

٢-٢٢ إن كافة الدفعات الواردة لك أو الأموال المحتفظ بها لأجلك قد تخضع
للاستقطاعات الواجب إجراؤها أو المفروضة على الشركة أو الكيانات التابعة لها من
وقت لآخر بشأن حالات عدم الامتثال بالالتزامات الضريبية المعمول بها أو مخالفة
الالتزامات ذات الصلة المنصوص عليها في البند ٢٢.

٣-٢٢ لا تتحمل الشركة ولا الكيانات التابعة لها المسؤولية عن دفع أو الاحتفاظ بأية
مبالغ إضافية لك تعويضاً عن تلك الاستقطاعات أو الخصومات التي تجرى امتثالاً
للاللتزامات الضريبية المعمول بها.

ضريبة القيمة المضافة

٤-٢٢ ما لم توافق الشركة على خلاف ذلك، فإنه في حال قامت الشركة بتوريد السلع
أو الخدمات لك توريداً خاضعاً للضريبة أو توريداً اعتبارياً، فإن المبلغ المدفوع مقابل
توريد تلك السلع أو الخدمات لا يشمل ضريبة القيمة المضافة المفروضة عليها،
وعليك تسديد قيمة الضريبة المذكورة بالإضافة للمقابل المادي المذكور وبالتزامن
معه، وسيرسل لك البنك الفاتورة الضريبية أو أي دليل مستندي آخر وفق النموذج
الذي تنص عليه القوانين والأنظمة التي تسري على ضريبة القيمة المضافة.

٥-٢٢ في الأحوال التي ينص فيها القانون على تسديد ضريبة القيمة المضافة وفق آلية
الاحتساب العكسي أو بدفعها للسلطة الضريبية ذات الصلة، ولم تكن الشركة
مسؤولة عن تسديد ضريبة القيمة المضافة (كحالات توريد السلع أو الخدمات التي
تشمل أكثر من بلد واحد على سبيل المثال)، فعليك تقديم رقم التعريف الضريبي غير
الإماراتي لضريبة القيمة المضافة إلى الشركة وتحمل كافة مستحقات ضريبة القيمة
المضافة المفروضة في البلدان ذات الصلة، ولن تدفع في هذه الحالة ضريبة القيمة
المضافة إلى الشركة بالإضافة للمقابل المادي المستحق لها.

٦-٢٢ في الأحوال التي توافق فيها على تسديد أو تعويض الشركة عن كافة التكاليف
والرسوم والآتعاب والمصاريف التي تتكبدها بشأن الخدمات التي تقدمها لك
بموجب هذه الاتفاقية (باستثناء الحالات التي يكون فيها التوريد خاضعاً للضريبة)،
فإنه يجب عليك أيضاً تعويض الشركة عن الجزء الذي يمثل ضريبة القيمة المضافة
من تلك التكاليف والرسوم والآتعاب والمصاريف، إلا إذا أبلغتكم الشركة بأنها قد
تأكدت من أنها يحق لها استرداد قيمة الضريبة من السلطات الضريبية ذات الصلة.

٧-٢٢ في الأحوال التي تتيح فيها نصوص الاتفاقية تعليقها أو إنهاءها نتيجة عدم دفعك

أو تأخر في دفع المبالغ المستحقة للشركة، فإن نفس النصوص تسري على حالات عدم دفع أو التأخر في دفع ضريبة القيمة المضافة مع قيمة المقابل المادي عند استحقاقها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية.

٨-٢٢ في الأحوال التي يتم فيها تعديل أو تسوية المقابل للتوريد الخاضع للضريبة للسلع أو الخدمات (عند إنهاء هذه الاتفاقية على سبيل المثال لا الحصر) فيجب على الأطراف إجراء كافة التسويات اللازمة لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك تسديد قيمتها، أو تسديدها مرة أخرى مع إصدار إشعار دائن بشأنها أو فاتورة ضريبية سارية لأغراض ضريبة القيمة المضافة.

٩-٢٢ في حال لم تكن الشركة متيقنة من مدى سريان ضريبة القيمة المضافة على أية توريدات للسلع أو الخدمات بموجب هذه الاتفاقية، أو في حال اعتبرت السلطة الضريبية المعنية أن تعامل الأطراف مع ضريبة القيمة المضافة على تلك التوريدات غير صحيح من كافة الأوجه، فيجب على الأطراف بذل كل ما في وسعهم للتعاون فيما بينهم للتوصل لاتفاق بينهم وبين السلطة الضريبية وإبلاغ بعضهم البعض بكافة المستجدات في هذا الشأن وإجراء كافة التعديلات المناسبة.

١٠-٢٢ يجب عليك تزويد الشركة فوراً بكافة المعلومات التي تحتاجها أو تطلبها للامتثال لالتزاماتها الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة بموجب هذه الاتفاقية.

ضمان التعويض

١١-٢٢ لا تُسأل الشركة ولا أي كيان تابع لها عن أية مسؤولية تنشأ عن الأمور الواردة أدناه، وعليك تعويضهم وإبراء ذمتهم من تلك المسؤوليات:

١-١١-٢٢ أي مسؤولية تنشأ عن امتثالهم للقوانين المعمول بها أو للالتزامات الضريبية أو للاتفاقيات مع السلطات الضريبية أو للسياسات والإجراءات المعتمدة لديهم؛

٢-١١-٢٢ أي مسؤولية تنشأ عن قصور أو عجز الشركة أو الكيانات التابعة لها عن الامتثال للالتزامات المنصوص عليها في البند ١-١١-٢٢ بسبب مخالفتك أو عدم امتثالك لأحكام الاتفاقية و/أو القوانين المعمول بها؛

٣-١١-٢٢ أي مسؤولية تنشأ عن أي حالة تأخير أو تعليق أو حجز أو احتباس وكل ما ينجم عنه من نقص في الأموال نتيجة الامتثال للقانون أو السعي بحسن نية للامتثال للقوانين المعمول بها؛ و/أو

٤-١١-٢٢ أي مسؤولية تتعلق بتصنيف أي مبالغ مالية أو حساب على أنه «مصدر دخل أمريكي»، أو بأي تصنيفات أخرى تتعلق بالامتثال أو بالإجراءات المتخذة في سبيل الامتثال بالالتزامات الضريبية المعمول بها، وإنك توافق على أن أي تصنيف أو إجراء تتخذه الشركة أو أي كيان تابع لها في هذا الشأن سيكون نهائياً وملزماً لك.

٢١-٢٢ وتجاوزاً للشك، فإنك توافق على أنك لم تتلقى أية استشارة ضريبية أو قانونية من الشركة أو من أي كيان تابع لها، وأنت وحدك المسؤول عن السعي شخصياً للحصول على الاستشارات الضريبية أو القانونية بشأن الخدمات التي تقدمها لك الشركة.

٣٢- العقوبات والامتثال للقواعد التنظيمية

أحكام عامة

١-٣٢ إنك تصرّح بموجبه وتتعهد بما يلي:

١-١-٣٢ أن الأموال المستخدمة في تمويل حسابك لم ولن يتم الحصول عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أي أنشطة غير قانونية، بما في ذلك أنشطة غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، وأن العائدات التي تحصل عليها نتيجة تعاملك مع الشركة لن تُستخدم في تمويل أي نشاط غير قانوني في أي بلد من البلدان؛

٢-١-٣٢ أنك غير خاضع ولن تصبح خاضعاً لأية قيود مفروضة من أي من القوانين ذات الصلة:

٣-١-٣٢ أنك والكيانات التابعة لك لستم ولن تصبحوا من الأشخاص المحظورين:

٤-١-٣٢ أنك والكيانات التابعة لك:

١-٤-١-٣٢ لستم من شخاص المحظورين أو المتورطين حالياً أو في السابق في أية معاملة أو سلوك قد يجعل منك أو من الكيانات التابعة أشخاصاً محظورين:

٢-٤-١-٣٢ لستم ولم تكونوا أبداً أطرافاً في أية مطالبات أو إجراءات قانونية أو إنذارات رسمية أو تحقيقات بشأن أية عقوبات:

٣-٤-١-٣٢ لستم ولم تكونوا متورطين في أية معاملة تنطوي على تهريب أو السعي إلى التهرب أو على أية مخالفة أو السعي لارتكاب أية مخالفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأية عقوبات تسري عليك أو على الكيانات التابعة لك؛ أو

٤-٤-١-٣٢ لم تتورطوا ولستم متورطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في أية متاجرة أو أعمال تجارية أو أية أنشطة أخرى لمصلحة أي شخص محظور:

٥-١-٣٢ أنك والكيانات التابعة لك لستم ولن تصبحوا مدرجين على أية قائمة من قوائم الحظر:

٦-١-٣٢ أنك لست ولن تصبح:

١-٦-١-٣٢ مقيماً في أي بلد من البلدان المحظورة ولن تتخذ أيًا منها موطناً لك:

٢-٦-١-٣٢ كياناً أو شخصاً يُحظر أو قد يُحظر إبرام المعاملات معهم بمقتضى القوانين المعمول بها:

٧-١-٣٢ أنك لست ولن تكون بحال من الأحوال مرتبطاً بأي شخص أو كيان محظور، ولست متورطاً بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأي نشاط تجاري من أي نوع مع أي شخص أو كيان محظور أو مقيم في بلد محظور أو يتخذ من بلد محظور موطناً له:

٨-١-٣٢ أنك لن تستخدم:

١-٨-١-٣٢ خدمات الشركة:

٢-٨-١-٣٢ أو أوراقك المالية أو أموالك أو أصولك المودعة أو المحفوظة لدى الشركة:

٣-٨-١-٣٢ أو الأموال التي أقرضتك إياها الشركة أو ساهمت لك بها أو قدمتها لك:

٤-٨-١-٣٢ أو أية أموال أخرى تحصل عليها نتيجة تعاملك مع الشركة، في أية معاملة أو صفقة تبرمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مع أي شخص مقيم في بلد محظور أو يتخذ من بلد محظور موطناً له، أو مع أي شخص محظور أو في أي غرض غير قانوني؛ و

٩-١-٣٢ أنك تتمتع عن:

١-٩-١-٣٢ إرسال أو تحويل أو استعمال أو إقراض أو المساهمة أو توفير أي مبلغ أو أي من أوراقك المالية أو أموالك لأي شخص بغرض تحقيق أية منفعة أو تمويل أية أنشطة لأي شخص محظور أو أي بلد أو دولة أو أي طرف خاضع لأية قيود بمقتضى القوانين المعمول بها:

- ٢-٩-١-٣٢ إرسال أو تحويل أو استعمال أو إقراض أو المساهمة أو توفير أي من الأموال أو الأصول الأخرى التي تعيرك إياها الشركة أو تقديمها لك أو تحفظها بالنيابة عنك أو تحويلها لك بصورة مباشرة أو غير مباشرة بغرض تمويل أية تجارة أو أعمال تجارية أو أية أنشطة أخرى يشترك فيها أو تنفذ لمصلحة أي شخص محظور أو مدرج على قوائم المنظمات الإرهابية أو أي كيان أو فرد تابع لمثل ذلك الشخص بأي شكل من الأشكال؛
- ٣-٩-١-٣٢ الاشتراك في أي معاملة تنطوي على تهريب أو السعي إلى التهريب أو على أية مخالفة أو السعي لارتكاب أية مخالفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة لأي قانون معمول به، وبخاصة أي قانون يتعلق بمكافحة عمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب؛ و/أو
- ٤-٩-١-٣٢ تمويل أي دفعة أو جزء من أي دفعة للشركة من العائدات المتحصلة عن أعمال أو صفقات تجارية مع أي شخص محظور أو شخص تابع له بشكل من الأشكال، أو عن أي فعل مخالف للقوانين المعمول بها.
- ٢-٣٢ ليس على الشركة أي التزام بتنفيذ أي تصرف و/أو تقديم أية خدمات لك أو بالنيابة عنك إذا كان ذلك التصرف أو تلك الخدمات تخرق أية عقوبات و/أو أيًا من السياسات والإجراءات المعتمدة لدى الشركة أو الكيانات التابعة لها (ولهذه الأغراض، لا يؤخذ في الاعتبار ما إذا كانت تلك العقوبات تسري على الشركة أم على الكيانات التابعة لها).
- ٣-٣٢ يحق للشركة تجميد كافة الأموال والأصول الأخرى المحفوظة من قبلك أو بالنيابة عنك أو المتعلقة بك بصفة عامة في حال أصبحت أنت أو أي من الكيانات التابعة لك خاضعاً لقيود تتعلق بتجميد الأصول أو أية قيود أخرى مماثلة بموجب أية عقوبات.
- ٤-٣٢ يجب عليك إبلاغ الشركة (وتزويدها بكامل البيانات) فور علمك بأنك أنت أو أي كيان تابع لك؛
- ١-٤-٣٢ أصبحت أو من المرجح أن تصبح شخصاً محظوراً؛
- ٢-٤-٣٢ أبرمت معاملات أو صفقات مع أي شخص محظور؛
- ٣-٤-٣٢ خاضع أو طرف أو على وشك أن تصبح طرفاً في أية شكوى أو دعوى أو إجراءات قانونية أو إنذار رسمي أو تحقيقات أو أي إجراء آخر متخذ من سلطة تنظيمية أو تنفيذية أو أي طرف من الغير بشأن أية عقوبات.
- التأثير المترتبة على امتثال الشركة للأنظمة الضريبية والعقوبات واللوائح التنظيمية**
- ٥-٣٢ يجوز للشركة أن تتمثل طوعاً لأبي من القوانين المعمول بها وأن تؤل تلك القوانين بما يقتضي منها اتخاذ أي نوع من الإجراءات الضرورية للامتثال لتلك القوانين؛ بما في ذلك؛
- ١-٥-٣٢ حظر أي أوراق مالية أو معاملات إضافية من جانبك أنت أو أي كيان تابع لك؛
- ٢-٥-٣٢ الامتناع عن تقديم أية خدمات لك أو للكيانات التابعة لك؛
- ٣-٥-٣٢ الفصل بين الأوراق المالية المحفوظة في حساباتك؛
- ٤-٥-٣٢ تعليق أو إنهاء استخدامك أنت أو الكيانات التابعة لك لخدمات الشركة؛ و/أو
- ٥-٥-٣٢ اتخاذ كافة الإجراءات والتصرفات الأخرى التي تراها الشركة ضرورية ليتسنى لها الامتثال للقوانين المعمول بها.
- ٦-٣٢ يجوز للشركة تأخير أو تعليق أو التحفظ أو الحجز (بأمر من المحكمة) على أي من المعاملات أو الصفقات أو الأموال المحولة من أو إلى حسابك.

- ٧-٣٢ يجوز وقف حسابك أو أموالك ريثما يتم فحص أية معاملة أو صفقة بغرض التحقق من خلوها من أية مخالفات للقوانين المعمول بها.
- ٨-٣٢ في حال طلبت من الشركة تسديد دفعة لأحد الحسابات لدى مؤسسة مالية غير مشمولة أو لا تمتثل (أو لا يمكن للشركة التحقق من أنها مشمولة أو تمتثل) لأية تشريعات ضريبية، فعندئذٍ قد يتعين على الشركة حجز مبالغ معينة من تلك الدفعة (وإنك تفوضها بذلك) وإخطارك بذلك.

التداول الداخلي

- ٩-٣٢ على كافة العاملين في شركات تلك أوراقاً مالية مدرجة في سوق للأوراق المالية السعي دوماً للحصول على موافقة مسبقة على التداول في الأوراق المالية لتلك الشركة.
- ١٠-٣٢ إنك توافق على التقيد بكافة القوانين والتشريعات ذات الصلة الصادرة عن الهيئة والأسواق المالية.

٤٢- مسائل عامة

- ١-٤٢ تجاوزاً للشك فإنه إذا اعتُبر أي نص في هذه الاتفاقية أو تبين أنه باطل أو غير قابل للتنفيذ، فإن باقي نصوص الاتفاقية تبقى سارية ومنتجة لأثارها القانونية.
- ٢-٤٢ أبرمت هذه الاتفاقية لتحقيق المنفعة لك وللشركة فقط، ولا يراد منها جلب المنفعة للغير أو تمكينه من فرض تنفيذ أحكامها. ومع ذلك يحق للكيانات التابعة للشركة (بما فيها البنك) فرض إحقاق كافة الحقوق والمنافع التي تمنحهم إياها هذه الاتفاقية.
- ٣-٤٢ إنك توافق على أنه يجوز للشركة تحويل و/أو التنازل و/أو تجديد حقوقها (كلياً أو جزئياً) و/أو التزاماتها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لأي طرف من الغير، بما في ذلك الكيانات التابعة لها. وبموجب ذلك الحق، يجوز للشركة ضم حساباتك المدينة المتعلقة بالتزاماتك المالية تجاه الشركة في أية محافظ للأصول المورقة. ولا يحق لك تحويل أو التنازل أو تجديد أي من حقوقك أو التزاماتك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية لأي شخص دون موافقة خطية مسبقة من الشركة.
- ٤-٤٢ في حال وفاتك أو الإعلان الرسمي عن عجزك أو فقدان أهليتك القانونية، فإن من حق الشركة إنهاء أو وقف تنفيذ هذه الاتفاقية لحين استلام إثبات كافي على صفة الورثة أو خلفاء الحق أو منفذي الوصية أو المؤمنين، بحسب الأحوال. غير أن كافة تصرفات الشركة أو الكيانات التابعة لها قبل استلام أي إخطار خطي بالوفاة (أو العجز أو فقدان الأهلية القانونية) تبقى سارية وملزمة لك ولجميع خلفائك في الحق (بحسب الأحوال).
- ٥-٤٢ في حال وجود أي تعارض أو فروقات أو اختلافات في تفسير النسختين العربية والإنكليزية من الاتفاقية (أو في أي مستند آخر تقدمه لك الشركة، بما في ذلك أية اتفاقيات أخرى بينك وبين الشركة) أو أي مستن أو ملف يتعلق بها، فإن النسخة العربية هي التي تعتمد. غير أنه في حال نشبت أية منازعة بينك وبين الشركة وأحيلت المنازعة إلى محكمة أو هيئة مختصة بتسوية المنازعات لا تكون اللغة العربية معتمدة لديها، فإن النسخة الإنكليزية من الاتفاقية هي التي تعتمد.
- ٦-٤٢ في الأحوال التي تنص فيها الاتفاقية على أن من حق الشركة أو يُسمح لها أو أنها مفضولة في فعل شيء أو تقرير مسألة ما (بأية صيغة كانت)، فإن من حقها أن تقوم بذلك وفقاً لتقديرها الخاص، ما لم تنص الاتفاقية صراحة على غير ذلك.
- ٧-٤٢ إن استخدامك لأي من الخدمات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية يعني أنك توافق (بطلب من الشركة وعلى نفقتك الخاصة) على توقيع وتسليم (أو الإيعاز بتوقيع وتسليم) كافة المستندات والتصرفات والمحركات التي تراها الشركة ضرورية أو مناسبة لفرض أو تسهيل استعمال كافة الحقوق والسلطات والصلاحيات والسلطات التقديرية التي تنص الاتفاقية على منحها للشركة.

٨-٤٢ إن تقصير الشركة في استعمال أو التأخر في استعمال أي حق أو تعويض يتمتع به بموجب الاتفاقية لا يفسر على أنه قد تنازل عن ذلك الحق أو التعويض، كما أن استعمال أي حق أو تعويض لمرة واحدة أو استعماله استعمالاً جزئياً لا يحول دون إمكانية استعمال ذلك الحق أو التعويض أو أي حق أو تعويض آخر مرة أخرى بموجب هذه الاتفاقية أو بمقتضى القانون.

٩-٤٢ في حال نشوء أي خلاف أو منازعة أو مطالبة تنشأ أو تتعلق بهذه الاتفاقية، بما في ذلك أية مسألة تتعلق بوجودها أو سريانها أو تفسيرها أو مخالفتها أو إنهائها، فيجب عليك أنت والشركة بذل كل ما في وسعكما لحلها بالطرق الودية عبر المفاوضات المباشرة.

١٠-٤٢ إذا تعارض أي نص في هذه الاتفاقية مع أي قانون معمول به، يُفسر ذلك النص على أنه قد تم تعديله بالقدر اللازم لإزالة التعارض ومنح الاتفاقية كامل الأثر القانوني اللازم في البلد ذي الصلة. وفي حال عدم إمكانية تحقيق كامل الأثر القانوني للاتفاقية من خلال تعديل النصوص المعنية، اعتُبر ذلك النص محذوفاً من الاتفاقية وينتهي سريانه ولا يعود ملزماً عليك ولا على الشركة، بحسب الأحوال. ومع ذلك، فإن الاتفاقية بكليتها ومع تلك النصوص التي قد يتعين تفسيرها أو حذفها كلياً أو جزئياً وفقاً لما ورد أعلاه، تبقى سارية وبكامل آثارها القانونية في كافة البلدان والاختصاصات القانونية الأخرى التي لا يؤثر عليها التعارض ذي الصلة.

١١-٤٢ إنك بإبرامك هذه الاتفاقية فإنك تصرّح وتتعهد وتضمن ما يلي للشركة:

١-١١-٤٢ أنك تتمتع بكامل السلطة والصلاحيات لإبرام هذه الاتفاقية وتنفيذ التزاماتك المنصوص عليها فيها، وأن ذلك من ضمن صلاحياتك وتنشئ عليك التزامات صحيحة وسارية وملزمة لك ولا تتعارض معي أي من التزاماتك التعاقدية أو القانونية الأخرى؛

٢-١١-٤٢ إن كافة المعلومات التي قدمتها للشركة أو لأي مقدم خدمات خارجي في المستندات التي قدمتها بشأن الحصول على الخدمات صحيحة وكاملة ودقيقة وليست مضللة؛

٣-١١-٤٢ أنك لست طرفاً في أية قضية أو دعوى تحكيم أو أية إجراءات إدارية قائمة أو وشيكة؛

٤-١١-٤٢ أنه لم ولن تنشأ أية مخالفة نتيجة تنفيذك لالتزاماتك المنصوص عليها في هذه الاتفاقية؛

٥-١١-٤٢ أنك لن تقوم ببيع أو التنازل أو تحويل أو رهن أو نقل ملكية حسابك أو الأوراق المالية التي تحفظها الشركة لك، أو أية مصلحة فيها لأي طرف آخر غير الشركة أو الكيان الفرعي الذي تحدده الشركة، وأنك لن تقوم بإجراء أي تصرف بشأنها يترتب عليه تحديد أو تقليص حقوق الشركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

٥٢- القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي

١-٥٢ تخضع هذه الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة، وكافة الالتزامات غير التعاقدية المتعلقة بها للقوانين الاتحادية لدولة الإمارات العربية المتحدة والقوانين المحلية للإمارة ذات الصلة.

٢-٥٢ إنك توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على أنه في حال نشأت منازعة بينك وبين الشركة، فإن المحاكم في الإمارة ذات الصلة (عدا الاستثناءات أدناه الممنوحة للشركة) هي التي يتعقد لها الاختصاص القضائي الحصري في نظر كافة المسائل الناشئة أو المتعلقة بالاتفاقية أو بموضوعها أو بإبرامها، بما في ذلك المسائل المتعلقة بوجودها وسريانها وإنهائها.

٣-٥٢ في حال قررت الشركة إقامة دعوى ضدك أمام:

- ١٣-٥٢ أمام المحكمة الذكية للدعوى الصغيرة بمركز دبي المالي العالمي، فإنك توافق أنت والشركة موافقة صريحة على أنه يجوز إقامة مثل تلك الدعوى للمطالبات المقدرة بمبالغ تصل إلى ١,٠٠٠,٠٠٠ درهم، أو أي مبلغ أعلى قد يصبح ضمن اختصاص تلك المحكمة من وقت لآخر؛
- ٢٣-٥٢ أمام محكمة سوق أبوظبي العالمي الإلكترونية، فإنك توافق أنت والشركة موافقة صريحة على أنه يجوز إقامة تلك الدعوى للمطالبة بأي مبلغ قد يصبح ضمن اختصاص تلك المحكمة من وقت لآخر.
- ٤-٥٢ يُفسر البند ٣-٥٢ أعلاه لمصلحة الشركة فقط، ولا شيء يمنع الشركة من إقامة دعوى قضائية بشأن أية منازعة تنشأ بينكما في أي اختصاص قضائي آخر خارج دولة الإمارات (وتجاوزاً للشك فإن ذلك يشمل أي اختصاص قضائي جرى فيه تسجيلك أو تأسيسك أو تقييم فيه أو تتخذ منه موطناً أو تملك أصولاً فيه). ويجوز للشركة وبالقدر المسموح له قانوناً السعي والشروع في إقامة أكثر من دعوى متزامنة في عدة اختصاصات قضائية.
- ٥-٥٢ إنك توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على الخضوع للاختصاص القضائي لمحاكم أية دولة تقرر الشركة الادعاء فيها ضدك، وعلى التنازل عن أي حق في الاعتراض على ذلك بحجة عدم ملاءمة مكان التقاضي. وتجاوزاً للشك فإنك توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها (ولمصلحة الشركة حصراً) على الخضوع للاختصاص القضائي لمحاكم مركز دبي المالي العالمي (بما فيها المحكمة الذكية للدعوى الصغيرة) ومحكمة سوق أبوظبي العالمي الإلكترونية (بما فيها أية محكمة ذكية تنشأ فيها).
- ٦-٥٢ بصرف النظر عن موطنك أو محل إقامتك:
- ١٦-٥٢ توافق بموجبه موافقة لا رجعة فيها على قبول التبليغات بأية طريق تختارها الشركة (وبما لا يحالف القانون) بشأن الإجراءات القضائية المقامة أمام أية محكمة أو في أي بلد، وتشمل مثل تلك الطرق ولكن لا تقتصر على ما يلي:
- ١-١-٦-٥٢ التبليغ عن طريق المراسل أو البريد الإلكتروني أو الفاكس أو البريد المسجل على عنوانك المسجل لدى الشركة؛
- ٢-١-٦-٥٢ التبليغ عن طريق النشر في صحيفة يومية أو أكثر في دولة الإمارات أو في موطنك أو محل إقامتك (بحسب الأحوال) أو أي بلد تراه الشركة مناسباً؛ و/أو
- ٣-١-٦-٥٢ أي طرق أخرى للتبليغات القضائية التي تسمح بها القوانين المعمول بها من وقت لآخر، سواء وسائل الاتصالات أو الإخطارات أو النشر؛
- ٢-٦-٥٢ توافق بموجبه على أن يتم تبليغك بالإشعارات من خلال أي طرف تسمح به القوانين المعمول بها (بمن في ذلك الشركة نفسها و/أو أي طرف يتصرف بالنيابة عن الشركة في الأحوال التي توافق فيها المحكمة المختصة بتبليغك بتلك الطريقة)؛ و
- ٣-٦-٥٢ توافق بموجبه، وبالقدر المسموح به قانوناً، على أن التبليغ بتلك الطريقة يستوفي كافة المتطلبات اللازمة لإثبات الاختصاص القضائي الشخصي عليك وعلى المحكمة المختصة.
- ٧-٥٢ يجوز للشركة استخدام النسخ المطبوعة أو الورقية أو الإلكترونية لأي رسالة فاكس أو بريد إلكتروني أو رسالة نصية قصيرة أو أية رسائل وبيانات إلكترونية أخرى، أو أي من سجلاتها المحفوظة، بما في ذلك تسجيلات المحادثات الهاتفية بينك وبين موظفي الشركة كدليل أمام أي محكمة أو هيئة تحكيم أو في أية إجراءات قضائية.
- ٨-٥٢ إنك توافق على القسام (بطلب من الشركة) وعلى نفقتك الخاصة بتعيين وكيل التبليغات الذي تعينه الشركة لقبول التبليغات بالدعوى المقامة ضدك.

القسم ٢: شروط إضافية بشأن خدمات الوساطة:

١- التطبيق:

تسري شروط وأحكام القسم ٢ عليك في الأحوال التي تقدم لك الشركة فيها خدمات التداول بالأوراق المالية المدرجة في السوق الإماراتية، أي أن الشركة ستدبر لك أو ستنفذ لك معاملات التداول بالأوراق المالية بطلب خاص منك.

٢- التعيين

١-٢ تعين بموجبه الشركة للترتيب أو لتنفيذ معاملات التداول بالأوراق المالية بالنيابة عنك بطلب خاص منك بصفة وسيط وفقاً لأحكام البند ٢ من القسم ١ والقسم ٢.

٢-٢ يتم تنفيذ المعاملات التي تبرمها بشأن التداول بالأوراق المالية وفقاً للتعليمات التي تصدرها أنت أو من يملك للشركة، وقد تشترط الشركة أن تصدر تلك التعليمات بطريقة معينة أو وفق نموذج معين.

٣-٢ إذا تكفلت الشركة بترتيب أو تنفيذ معاملات التداول بالأوراق المالية بالنيابة عنك وفقاً لأحكام القسم ٢، فهذا لا يعني أنها تغريك بإبرام تلك المعاملة أو توصي لك بها أو ترى أنها مناسبة لك.

٣- النفاذ

في الأحوال التي تسري فيها أحكام القسم ٢، فإنها تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من التاريخ المتفق عليه خطياً معك، أو التاريخ الذي تقدم لك الشركة فيه أو توافق على تقديم خدمات التداول بالأوراق المالية لك بموجب هذا أحكام القسم، بصرف النظر عما إذا تم ذلك باتفاق خطي أو بغير ذلك.

٤- خدمات التداول بالأوراق المالية

١-٤ يجوز للشركة أن تقدم لك خدمات التداول بموجب أحكام هذا القسم بالنسبة للأوراق المالية المدرجة في إحدى الأسواق الإماراتية.

٢-٤ إذا قررت الشركة تنفيذ تعليماتك بشأن معاملات التداول بالأوراق المالية فإنها سوف تسعى لتنفيذ تلك التعليمات في السوق المالية ذات الصلة. وستقوم الشركة بإبلاغك في أسرع وقت ممكن بتنفيذ تعليماتك. أما إذا كانت الشركة غير قادرة على تنفيذ تعليماتك فسوف تبلغك بذلك في أسرع وقت ممكن.

٣-٤ إذا اعتزمت شراء أو بيع ورقة مالية مدرجة في إحدى الأسواق الإماراتية:

١-٣-٤ يجب عليك توجيه تعليماتك للبنك وفقاً للبند ٣ من القسم ١ لتفويضها بإيداع أمر البيع أو الشراء لدى السوق الإماراتية ذات الصلة أو لدى مقدم الخدمات الخارجي المعني.

٢-٣-٤ يجب أن تشمل التعليمات على: (١) تحديد عدد الأوراق المالية المطلوب شراؤها أو بيعها، (٢) تحديد الأوراق المالية المطلوب شراؤها أو بيعها، (٣) تحديد السعر الذي يمكن بيع أو شراء الأوراق المالية به، و (٤) تحديد فترة سريان التعليمات الخاصة ببيع أو شراء الأوراق المالية.

٣-٣-٤ تقوم الشركة عندئذ بإيداع الأمر بصفتها وسيطاً لك. وإنك تقر أنه يجوز للشركة عند إيداع الأمر (في حال كانت قد استلمت أوامر أخرى من عملاء آخرين بشأن نفس الأوراق المالية) ضم الأمر الخاص بك مع باقي الأوامر

وإيداع أمر جماعي، أو تحويل الأوراق المالية من أي عميل إليك؛ و

٤-٣-٤ إنك توافق على أن الشركة مفوضة بموجبه بخصم مبلغ من حسابك يعادل الأموال والنفقات والرسوم والمصاريف (إن وجدت) الواجب تسديدها بشأن التعليمات ذات الصلة.

٤-٤ تقر بموجبه وتوافق على أن كل معاملة خاصة بتداول الأوراق المالية تنفذها الشركة أو ترتب لتنفيذها ستخضع لأحكام القوانين المعمول بها ولكافة اللوائح والأنظمة التي تحكم عمل الأسواق الإماراتية وغرفة المقاصة (بحسب الأحوال) التي يتم تسوية المعاملة من خلالها («قواعد السوق المعمول بها»). وإنك تلتزم بكافة القوانين وقواعد السوق المعمول بها عند إبرام أو تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمعاملات الخاضعة لأحكام القسم ٢.

0-٤ لا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن مدى التزامك بالقوانين التي تسري عليك، ولكنها مفوضة ويحق لها بصفتها وسيطك اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان امتثالك بالقوانين وقواعد السوق المعمول بها في دولة الإمارات.

٦-٤ تقر بموجبه بأن القوانين وقواعد السوق المعمول بها في دولة الإمارات قد تمنح السوق الإماراتية أو غرفة المقاصة صلاحيات واسعة في الكثير من الحالات، بما في ذلك الحالات الطارئة أو الغير مستتابة أو حالات التقصير (التي قد لا تقع بالضرورة من جانبك أو من جانب الشركة) في إغلاق أية معاملة أو فرض استعمال حق المقاصة أو اتخاذ أي إجراء أو مجموعة من الإجراءات التي تراها السوق الإماراتية أو غرفة المقاصة مناسبة، وسيتوجب عليك عندئذ استعمال ذلك الحق.

0- مسؤوليات الشركة

1-0 تقوم الشركة بإدخال تعليمات البيع والشراء الصادرة عنك في نظام التداول المعتمد في السوق الإماراتية فور استلام تلك التعليمات، شرط إدخالها وفق مبدأ «من يأتي أولاً يُخدم أولاً».

٢-0 استناداً لأحكام البند ٤ من القسم ١، ترسل الشركة لك تأكيداً على كل معاملة تنفذ لمصلحتك في نفس يوم تنفيذ تلك التعليمات في السوق الإماراتية.

٣-0 في الحالات التي ترغب فيها بإلغاء أو تعديل أية تعليمات لم تقم الشركة بعد بتنفيذها تنفيذاً غير قابل للإلغاء، تقوم الشركة (وفق تقديرها الخاص) بإلغاء أو تعديل الأمر في الأوقات التي تسمح بها قواعد السوق المعمول بها. وتقر بموجبه وتوافق على أن إجراء التعديل أو الإلغاء ليس أمراً مضموناً.

٤-0 مع مراعاة قواعد السوق المعمول بها، تبذل الشركة كل ما في وسعها لقيّد عائدات بيع الأوراق المالية في حساب الأوراق المالية الخاص بك في يوم التسوية (اليوم الثاني بعد يوم التداول «T+٢»).

٦- مسؤولياتك

1-٦ تقر بموجبه وتوافق على أن تعليماتك الصادرة للشركة بموجب أحكام هذا القسم غير قابلة للإلغاء، وأنت ستقوم بقيّد المبالغ التي تحتاجها الشركة لتنفيذ تلك التعليمات في حساب.

٢-٦ تتحمل من جانبك المسؤولية عن فحص كافة تأكيدات المعاملات التي تصدرها لك الشركة، وإن كانت لديك أسباب معقولة تدعوك للاعتقاد بأن التأكيد الوارد من الشركة لا يعكس بالضبط التعليمات التي أصدرتها فعليك إبلاغ الشركة بذلك خلال (٤١) يوم عمل من استلام التأكيد، وإلا اعتُبر التأكيد مقبولاً وملزماً لك.

٧- حقوق الشركة

1-٧ إذا قامت الشركة سهواً بقبول و/أو تنفيذ أية تعليمات ناقصة أو معيبة، أو في

حال لم تنفذ أي التزام من التزاماتك تجاه الشركة بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب القوانين التي تسري عليك أو بموجب قواعد السوق المعمول بها المتعلقة بتلك التعليمات، فإن الشركة تحتفظ بالحق في إلغاء تلك التعليمات أو تسييل الأوراق المالية موضوع التعليمات واسترداد كافة النفقات التي تكبدتها نتيجة تنفيذ التعليمات.

٢-٧ في حال قامت السوق الإماراتية بإلغاء أحد الأوامر التي أودعتها الشركة وفقاً لتعليماتك، يجوز للشركة إلغاء تلك التعليمات وفق تقديرها الخاص دون تحمل أية مسؤولية تجاهك عن أية نفقات تتكبدتها نتيجة إلغاء الأمر.

٨- الأتعاب

تستوفي الشركة منك رسوماً عن خدمات التداول في الأوراق المالية وفقاً لجدول الرسوم الخاص بالخدمات المنصوص عليها في القسم ٢.

٩- كشوف الحساب

تقدم لك الشركة كشوف حساب ربع سنوية، دون الإخلال بحقك في طلب كشوف حساب أو كشوف بيان حركة أوراقك المالية في أي وقت تشاء.

القسم ٣: شروط إضافية خاصة بخدمات التداول بالهامش

١- نطاق التطبيق

تسري شروط وأحكام القسم ٣ عليك في الأحوال التي تقدم لك الشركة فيها خدمات التداول بالهامش للأوراق المالية المدرجة في السوق الإماراتية، أي أن الشركة ستقدم لك حساب تداول بالهامش بطلب خاص منك.

٢- تقديم خدمات التداول بالهامش

١-٢ يجوز للشركة وفق تقديرها الخاص توفير حساب تداول بالهامش لك لغرض شراء أو تنفيذ أو التداول بالأوراق المالية المدرجة في الأسواق الإماراتية («خدمات التداول بالهامش»).

٢-٢ تقدم الشركة لك خدمات التداول بالهامش وفقاً لأحكام البند ٢ من القسم ١ والقسم ٣.

٣-٢ في حال قدمت لك الشركة خدمات التداول بالهامش بموجب أحكام القسم ٣، فإنك تقر وتوافق بموجبه على أن هذا لا يعني أنها تغريك بالتداول بالهامش أو توصي لك به أو ترى أنه مناسب لك.

٣- النفاذ

في الأحوال التي تسري فيها أحكام القسم ٣، فإنها تدخل حيز التنفيذ اعتباراً من التاريخ المتفق عليه خطياً معك، أو التاريخ الذي تقدم لك الشركة فيه أو توافق على تقديم خدمات التداول بالهامش لك بموجب هذا أحكام القسم، بصرف النظر عما إذا تم ذلك باتفاق خطي أو بغير ذلك.

٤- متطلبات الهامش

١-٤ عند فتح حساب تداول بالهامش، فإنه يجب عليك إيداع مبلغ ضمان يساوي أو يزيد على مبلغ الهامش الأولي.

٢-٤ بعد ذلك يتعين عليك إيداع مبلغ ضمان في حساب التداول بالهامش يساوي أو يزيد على مبلغ هامش الصيانة.

٣-٤ يجوز للشركة زيادة متطلبات الهامش في أي وقت وفق تقديرها الخاص.

٤-٤

٥-٤ تراجع الشركة حساب التداول بالهامش في نهاية ساعات التداول في كل يوم عمل، وستقوم الشركة بإشعارك وفقاً لأحكام البند ٤ من القسم ١ إذا كان مبلغ الضمان المحفوظ في حساب التداول بالهامش لا يكفي للوفاء بمتطلبات الصيانة.

٦-٤ على الرغم من حكم البند ٤-٥، يجب عليك مراقبة حساب التداول بالهامش الخاص بك للتحقق من أنه يحتوي على ضمان كافٍ للوفاء بمتطلبات الهامش.

٧-٤ عند علمك بأي قصور في الوفاء بمتطلبات هامش الصيانة المنصوص عليها في البندين ٤-٥ و ٦-٤، فيجب عليك معالجة القصور الحاصل خلال يومي عمل. وفي حال لم تعيد الضمان الكافي لهامش الصيانة خلال يومي عمل:

٤-٧-١ يتعين عليك أن تدفع للشركة غرامة تقصير على مبلغ النقص بالأسعار المبينة في جدول رسوم الشركة أو وفقما تحدده الشركة طوال فترة استمرار التقصير؛ و

٢-٧-٤

٣-٧-٤ يجوز للشركة عند بدئ ساعات التداول في يوم العمل الثالث بيع نسبة من الأوراق المالية على الهامش تعادل المبلغ اللازم للوفاء بمتطلبات الصيانة بحيث تعود نسبة الملكية في الحساب إلى نسبة هامش الصيانة وفقاً للقيمة السوقية لتلك الأوراق المالية كما في تاريخ البيع، شرط أن يتم إدخال أمر (أوامر) البيع بسعر السوق عند بدئ ساعات التداول ليوم العمل نفسه.

٠- حقوق الشركة

- ١-٠ لا يجوز لك التصرف بأية أوراق مالية على الهامش دون موافقة مسبقة على ذلك من الشركة.
- ٢-٠ لا يجوز لك رهن أية أوراق مالية محفوظة في حساب التداول بالهامش لأي طرف من الغير دون موافقة مسبقة على ذلك من الشركة.
- ٣-٠ يجوز للشركة أن تقوم من طرفها في أي وقت بتعديل قائمة الأوراق المالية التي يجوز لك تداولها بالهامش دون موافقة مسبقة منك، وسيتم إبلاغك بالقائمة المعدلة وفقاً لأحكام البند ٤ من القسم ١.
- ٤-٠ تلتزم الشركة بالحد الأقصى المقرر للهامش الذي يجوز لها تقديمه لجميع العملاء والمخصص لكل عميل على حدة وفق مبدأ «من يأتي أولاً يُخدم أولاً». وهذا يعني أنه بصرف النظر عما إذا كان حد الهامش المتوفر لديك يستوعب الإضافة عليه، فقد لا تكون الشركة قادرة على تنفيذ أوامر شراء الهامش الصادرة عنك إذا كان تنفيذ تلك الأوامر سينتج عنه زيادة عن الحد الأقصى المقرر وفق الأنظمة المعمول بها.
- ٥-٠ إذا كانت الشركة تقدم لك خدمات التداول بالهامش، تكون هذه الخدمات ممنوحة لمدة ٣٠ يوم عمل قابلة للتجديد حكماً لمدة مماثلة ما لم تبدي الشركة نيتها بعدم تجديد تلك الخدمات شريطة إبلاغك خطياً بنيتها هذه بمهلة ١٠ أيام عمل. عند انتهاء خدمات التداول بالهامش يتوجب عليك تسديد التسهيلات بمهلة ٤١ يوم عمل من تاريخ الانتهاء تحت طائلة قيام الشركة بإلغاء خدمات التداول بالهامش من طرف واحد وتسجيل أي مراكز تداول قائمة تكون قد فتحتها بشأن تسهيلات الهامش الملغاة.

٦- حقوق العميل

يحق لك ما يلي:

- ١-٦ تسوية رصيد سعر الأوراق المالية على الهامش في أي وقت.
- ٢-٦ تقديم ضمانات إضافية مقبولة لدى الشركة (وفق تقديرها الخاص) وتوافق عليها الهيئة بالإضافة لرصيدك الدائن وذلك لتغطية أي نقص في الضمان الموجود في حساب التداول بالهامش، شرط أن تكون تلك الضمانات مدرجة في السوق الإماراتية.
- ٣-٦ بيع أو نقل الأوراق المالية المدرجة في السوق الموجودة في حساب التداول بالهامش في حال كنت قد سددت كافة المبالغ المستحقة للشركة.
- ٧- حق الشركة في الرجوع
- ١-٧ إن كل ورقة مالية تشتريها الشركة بالنيابة عنك على النحو الوارد في هذه الاتفاقية باستخدام حساب التداول بالهامش سيتم ضمه للرهن المقدم منك للشركة وفقاً لأحكام البند ١١ من القسم ١. علاوة على ذلك فإن كافة الأرباح أو الفوائد أو أية دفعات أخرى من أي نوع تقبضها أو يحق لك أن تقبضها بشأن تلك الأوراق المالية سيتم إيداعها في حساب التداول بالهامش الخاص بك لدى الشركة وضمها هي

الأخرى إلى الرهن.

- ٢-٧ عند وقوع أية حالة من حالات التقصير، توجه الشركة إليك إخطاراً فورياً بأن كافة المبالغ المترصدة في ذمتك للشركة نتيجة تقديمها خدمات حساب التداول بالهامش لك بموجب القسم ٣ ستصبح مستحقة وحالة الأداء، ويجوز للشركة عندئذ استعمال كافة الحقوق التي تتمتع بها بموجب أحكام القسم ٣ والقسم ١.
- ٣-٧ تجاوزاً للشك فإنه إذا تعذر على الشركة استرداد كامل المبالغ المستحقة لها بعد اللجوء للتدابير العلاجية المتاحة لها بموجب أحكام هذا البند أو بموجب أحكام القسم ١، فإنك تبقى مسؤولاً عن الرصيد المستحق.
- ٤-٧ لا تتحمل الشركة المسؤولية عن أية خسارة أو ضرر أو نقصان في القيمة أو تنازل عن الحقوق أو خسارة الحقوق التي قد تتعرض لها نتيجة ما يلي:
- ١-٥-٧ أي عملية بيع أو شراء أو تنازل أو رهن حيازي أو غير حيازي أو نقل أية مصلحة في أي ضمان على النحو الوارد في هذا البند؛ أ،
- ٢-٥-٧ عدم استعمال أو التأخر في استعمال خيار الشراء أو بيع أية أوراق مالية للأغراض المنصوص عليها في هذا البند.
- ٦-٧ على الشركة إجراء كافة التقييمات بشأن المبالغ المترصدة في ذمتك للشركة المتعلقة أو الناشئة عن تقديمها خدمات حساب التداول بالهامش لك بموجب القسم ٣ وفق تقديرها الخاص.
- ٧-٧ توافق بموجبه على ضمان تعويض الشركة والكيانات التابعة لها عن كافة المسؤوليات أو الخسائر التي قد تتعرض لها نتيجة أو بسبب أية مسألة تتعلق بأي ضمان تقدمه أنت أو أي طرف من الغير بشأن تقديم خدمات حساب التداول بالهامش لك بموجب القسم ٣.
- ٨-٧ وفيما يتعلق بحقوق التصويت التي تستعملها بشأن الأوراق المالية التي تشتريها من الأموال الموجودة في حساب التداول بالهامش المقدم لك بموجب أحكام القسم ٣، فإنك توافق بموجبه على عدم استعمالها بأية طريقة قد تلحق الضرر بمصالح الشركة.
- ٩-٧ تشكل كل حالة من حالات التقصير المبينة في تعريف هذه العبارة في الملحق (٢) حالة تقصير بشأن أي حساب تداول بالهامش.

٨- الرسوم والفوائد

- ١-٨ تستوفي الشركة منك رسوم خدمات التداول بالهامش وفقاً لجدول الرسوم الخاص بخدماتها الواردة في القسم ٣.
- ٢-٨ توافق بموجبه على أن تدفع للشركة فائدة على المبالغ المستحقة بالأسعار المبينة في جدول رسوم الشركة، أو بأية أسعار أخرى تبلغك الشركة بها خطياً من وقت لآخر.
- ٣-٨ تفوض بموجبه الشركة بأن تخصم من أي حساب من حساباتك لديها كافة الفوائد (بما فيها غرامة التقصير والفائدة المركبة والعمولة وباقي التكاليف الأخرى والمصرفيات والنفقات القانونية) التي تتكبدها بشأن حساب التداول بالهامش المقدم لك وفقاً لأحكام القسم ٣.
- ٤-٨ مع عدم تحديد نطاق حقوقها الأخرى بموجب الاتفاقية، يحق للشركة (في أي وقت ودون إخطار) تعديل سعر الفائدة التي تستوفيها على حساب تداول الهامش إذا قررت الشركة:
- ١-٤-٨ أنها قد تكبدت أو أنها على الأرجح ستتكد تكاليفاً أو رسوماً أو مصاريفاً

أخرى بشأن حساب تداول الهامش؛

٢-٤-٨ أن ملف تعريف المخاطر الخاص بك قد تغير؛ و/أو

٣-٤-٨ أن التعديل مناسب في ضوء الظروف السائدة (سواء بسبب أوضاع السوق في حينه أو لغير ذلك).

0-٨ يكون قرار الشركة بشأن تحديد سعر أو مبلغ الفائدة المستحق عليم بشأن حساب تداول الهامش نهائياً وملزماً لك.

٦-٨ تحتسب الفائدة المستحقة بموجب هذا القسم على أساس يومي (باعتبار أن السنة مكونة من ٦٣ يوماً)، وعليك تسديدها للشركة إما في نهاية يوم العمل الأخير من كل شهر، أو في نهاية أية فترة أخرى تحددها الشركة من وقت لآخر.

٧-٨ في حال تقاعست عن تسديد المبالغ المستحقة عليك بشأن حساب تداول الهامش عند استحقاقها، فعندئذٍ تحتسب الشركة عليك غرامة تقصير على المبلغ المستحق بالسعر المبين في جدول رسوم الشركة، أو بأي سعر تحدده الشركة، وذلك لحين تسديد كافة المبالغ المستحقة للشركة بالكامل.

القسم ٤: خدمات التداول في الأسواق الأجنبية

١. التطبيق

ينطبق هذا القسم ٤ عليك إذا وفرت لك الشركة لك الخدمات التجارية فيما يتعلق بالأوراق المالية المدرجة في سوق الأوراق المالية المنشأة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة (الأوراق المالية الأجنبية)، وهذا يعني أن الشركة سترتب (إما مباشرة أو عن طريق خدمات التداول المباشر)، أو ستؤدي لك معاملات تداول الأوراق المالية الأجنبية تلك بناءً على طلبك المحدد.

٢. التعيين

١-٢ تُعين الشركة لترتيب أو إجراء معاملات تداول الأوراق المالية الأجنبية بناءً على طلبك. ستقوم الشركة بذلك نيابة عنك كوسيط لك وفقاً للبند ٢ من القسم ١ وهذا القسم ٤.

٢-٢ تتداول الشركة لمصلحة عملائها في عدد من الأسواق الأجنبية. إذا كنت ترغب في التداول في سوق أجنبي معين، فيتعين عليك تقديم طلب مكتوب ويتعين عليك استيفاء كافة الشروط اللازمة للتداول في السوق الأجنبية ذات الصلة والامتثال لها، بما في ذلك تزويد السوق الأجنبية أو شركة الوساطة الأجنبية بمعلومات كافية عن العناية الواجبة للعميل. حتى يتم استيفاء جميع الإجراءات، لن تتمكن الشركة من التعامل معك في السوق الأجنبية ذات الصلة. للحصول على قائمة بالأسواق الأجنبية التي تتداول فيها الشركة، يرجى الاطلاع على (يرجى إدراج رابط الموقع)

٣-٢ عندما تقوم الشركة بترتيب أو إجراء معاملات تداول الأوراق المالية الأجنبية نيابة عنك، فإنها ستقوم بذلك باستخدام «التداول من حساب مقاصة أمين الحفظ»، حيث يمكنك إعطاء تعليمات إلى الشركة للدخول في عمليات التداول على حساب باسمك، والذي تحتفظ به لدى أمين الحفظ الخاص بك.

٤-٢ من خلال إبرامك لهذه الاتفاقية، فإنك تعين بموجبها الشركة كممثل لك لاتخاذ جميع الإجراءات اللازمة فيما يتعلق بتداولك في الأوراق المالية الأجنبية نيابة عنك حيث يتم استخدام طريقة التداول من حساب مقاصة أمين الحفظ بموجب البند ٢-٣

0-٢ سيتم إجراء جميع المعاملات المتعلقة بالتداول في الأوراق المالية الأجنبية التي أبرمتها بموجب تعليمات صادرة عنك، أو عن من ينوب عنك، إلى الشركة ويجوز للشركة أن تشترط إصدارك لتلك التعليمات بطريقة أو صيغة معينة. إذا رتبت الشركة أو أجرت معاملة تداول أوراق مالية أجنبية لك بموجب هذا القسم ٤، فهذا لا يعني أن الشركة تقدم لك المشورة لإجراء المعاملة، أو توصي بها، أو تعتقد بأنها مناسبة لك.

٣. البدء

حيثما كان هذا القسم ٤ منطبقاً، فإنه يدخل حيز التنفيذ في الموعد المتفق عليه معك كتابياً، أو في التاريخ الذي تقدم لك فيه الشركة، أو توافق تقديم خدمات تداول الأوراق المالية الأجنبية لك وفقاً لهذا القسم ٤، بغض النظر عما إذا كان قد تم الاتفاق على ذلك كتابياً من عدمه.

٤. خدمات تداول الأوراق المالية

١-٤ يمكن للشركة أن تقدم لك الخدمات بموجب هذا القسم ٤ فيما يتعلق بالأوراق المالية الأجنبية.

٢-٤ إذا اختارت الشركة تنفيذ التعليمات الخاصة بك فيما الأتعاب يتعلق بمعاملة تداول الأوراق المالية الأجنبية، فستسعى الشركة بشكل معقول لوضع تعليمات الشراء والبيع الخاصة بك لدى سوق غير إماراتي مناسب أو عن طريق مزود خدمة خارجي. سوف تعلمك الشركة في أقرب وقت ممكن عملياً بعد تنفيذ التعليمات الخاصة بك. إذا لم تكن الشركة قادرة على ضمان تنفيذ التعليمات الخاصة بك لأي سبب خارج عن سيطرتها (الإخفاق)، فستقوم الشركة بإبلاغك عن ذلك الإخفاق في أقرب وقت ممكن عملياً.

٣-٤ في حال كنت كنت ترغب في شراء أو بيع الأوراق المالية الأجنبية:

١-٣-٤ يتعين عليك تقديم التعليمات إلى الشركة وفقاً للبند ٣ من القسم ١ لتحويل الشركة لطلب الشراء أو البيع من خلال سوق أجنبية مناسبة أو عن طريق مزود خدمة خارجي.

٢-٣-٤ يجب على التعليمات أن (١) تحدد عدد الأوراق المالية المراد شراؤها أو بيعها و(٢) أن تحدد ماهية الأوراق المالية المراد شراؤها أو بيعها و(٣) أن تحدد السعر الذي يجوز به شراء أو بيع الأوراق المالية و(٤) أن تشير إلى الفترة التي ستظل فيها تعليمات شراء أو بيع الأوراق المالية سارية المفعول؛

٣-٣-٤ ستقوم الشركة بعد ذلك بطلب الشراء أو البيع بصفته وسيطاً لك؛ و

٤-٣-٤ أنت توافق على أن تكون الشركة مخولاً بموجبه بأن يخصم من حسابك مبلغاً يساوي الأموال والتكاليف والنفقات الأخرى (إن وجدت) المطلوب سدادها فيما يتعلق بالتعليمات ذات الصلة.

٤-٤ أنت تقر وتوافق على أن أي معاملة تداول للأوراق المالية قد تنفذها أو ترتبها الشركة ستكون خاضعة للقانون المعمول به (بما في ذلك لوائح هيئة الأوراق المالية والسلع ذات الصلة بالتداول في الأسواق الأجنبية)، واللوائح والقواعد التي تخضع لها السوق الأجنبية ذات الصلة و(إذا كان ذلك ذي صلة) غرفة المقاصة التي يتم من خلالها مقاصة المعاملة (قواعد السوق الأجنبية المعمول بها). وستكون ملزماً بموجب القانون المعمول به وقواعد السوق الأجنبية المعمول بها بالدخول في أو تنفيذ الالتزامات بموجب المعاملة التي يحكمها هذا القسم ٤.

٥-٤ لا تتحمل الشركة أية مسؤولية عن امتثالك لأي قانون يسري عليك، لكنه يجب أن يكون مخولاً ولديه الحق في اتخاذ خطوات لضمان امتثالك للقانون المعمول به وقواعد السوق الأجنبية المعمول بها بصفته وكيلًا لك.

٦-٤ تقر بأن القانون المعمول به وقواعد السوق الأجنبية المعمول بها قد تمنح السوق الأجنبية أو غرفة المقاصة صلاحيات واسعة في مواقف مختلفة، بما في ذلك الحالات الطارئة أو غير المرغوب فيها بخلاف ذلك، أو في حالة حدوث تقصير (ليس بالضرورة من جانب الشركة أو من جانبك)، وذلك لإغلاق معاملة، أو تستدعي ممارسة حقوق المقاصة أو اتخاذ خطوات أخرى أو مجموعة من الخطوات التي تراها السوق الأجنبية أو غرفة المقاصة مناسبة. سوف تكون ملزماً بممارسة هذه الصلاحيات.

٧-٤ [تقدم الشركة خدمات التداول في الأسواق الأجنبية في الأسواق وفي الولايات القضائية (الدول) المدرجة في الملحق ٣.]

٥. مسؤوليات الشركة

١-٥ عندما نقدم لك الخدمات بموجب هذا القسم ٤، فسنفعل ذلك باسمك ولحسابك لدى السوق الأجنبية أو مزود خدمة خارجي.

٢-٥ تلتزم الشركة بإدخال تعليمات البيع أو الشراء الخاصة بك في نظام التداول الخاص

بالسوق الأجنبية المعمول به فور تلقيه لنلك التعليمات، بشرط أن يتم إدخالها على أساس «التعليمة التي نتلقاها أولاً تدخل أولاً».

٣-0 تلتزم الشركة بأن ترسل لك رسالة تأكيد وفقاً للبند ٤ من القسم بشأن كل عملية منفذة لمصلحتك أو نيابة عنك إما في نفس اليوم الذي تم فيه تنفيذ تعليمات على الأسواق الأجنبية أو في وقت لاحق حسب توقيت استلام تأكيد التداول أو حسب ممارسات السوق الأجنبية ذات الصلة.

٤-0 في حال رغبت في إلغاء أو تعديل أي تعليمات لم يتم تنفيذها بعد بشكل لا رجعة فيه من قبل الشركة (حسب تقدير الشركة)، فإن الشركة ستقوم بإلغاء أو تعديل الأمر كما هو مطلوب في جميع الأوقات وفقاً لقواعد السوق الأجنبية السارية. أنت تفر وتوافق على أن هذا الإلغاء أو التعديل لن يكون مضموناً.

0-0 وفقاً لقواعد السوق الأجنبية المعمول بها، سيقوم أمين الحفظ الخاص بك بإيداع العائدات المتأتبة من بيع الأوراق المالية إلى حساب الأوراق المالية الخاص بك لدى أمين الحفظ ذاك في يوم التسوية لدى السوق الأجنبية ذات الصلة، أو في أقرب وقت ممكن بعد ذلك مع مراعاة أي متطلبات صرف أجنبي ضرورية.

٦-0 تفادياً للشك، تظل تسوية بيعك للأوراق المالية في سوق أجنبية خارج نطاق الشركة بالكامل. عندما تتداول في سوق أجنبية، ستكون مسؤولاً عن إدارة تلك الاستحقاقات تحت حسابك الخاص لدى السوق الأجنبية أو شركة الوساطة الأجنبية. قد تبذل الشركة، وفقاً لتقديرها الخاص، جهوداً معقولة لمساعدتك في الحصول على استحقاقاتك فيما يتعلق بتداولك في الأوراق المالية الأجنبية. لا يجوز تفسير هذه الفقرة 0-5 على أنها تفرض التزاماً على الشركة لتزويدك بهذه المساعدة. إنك تفر وتوافق على أن الشركة لن تتحمل مسؤولية عن أي تكاليف أو خسائر تتكبدها عندما توافق الشركة على مساعدتك في الحصول على مستحقاتك. تلتزم الشركة بمتابعة أي شكوى تُقدمتها بموجب البند ٦-٤، وسوف تتخذ أي إجراء تراه ضرورياً على نحو معقول للحفاظ على حقوقك تجاه أي وسيط أجنبي قد يكون مخللاً بأي من الالتزامات التي قد تكون مديناً لك بها.

٦. مسؤولياتك

١-٦ أنت تفر وتوافق على أن التعليمات الخاصة بك الصادرة للشركة وفقاً لهذا القسم ٤ ستكون تعليمات لا رجعة فيها، وأنت سوف تودع في حسابك لدى أمين الحفظ الخاص بك أي الأموال تكون ضرورية لوفاء الشركة بتعليماتك.

٢-٦ أنت مسؤول عن مراجعة تأكيد جميع المعاملات الصادرة عن الشركة. في حال اعتقادك المعقول بأن التأكيد لا يعكس تعليماتك، فإنه يتعين عليك إخطار الشركة في غضون يومي (٢) عمل من استلام التأكيد وإلا فسيتم اعتبارك قد قبلت التأكيد وستكون ملزماً به.

٣-٦ لا تتحمل الشركة أي التزام تجاهك في حالة التقصير أو الإخلال بالعقد من قبل سوق أجنبية أو وسيط أو أمين حفظ فيما يتعلق بالأوراق المالية الأجنبية أو الأموال الخاصة بك. تفادياً للشك، ستكون وحدك المسؤول عن طلب التعويض أو تعويضات الأضرار أو الاسترداد من أي سوق أجنبية أو وسيط أو أمين حفظ من هذا القبيل.

٤-٦ تفادياً للشك، لن تكون الشركة مسؤولة عن أي خدمة تقدمها أي سوق أجنبية، أو وسيط أو أمين حفظ يوفر خدمات تتعلق بصفقة التداول لدى تلك السوق الأجنبية أو الوسيط أو أمين الحفظ وفقاً لهذا القسم ٤.

٧. حقوق الشركة

١-٧ في حال قبول الشركة و/أو تنفيذه عن غير قصد لأي تعليمات غير مستوفية للمتطلبات أو إذا لم تف بأي من التزاماتك تجاه الشركة بموجب هذه الاتفاقية أو بموجب أي قانون يسري عليك أو بموجب أي من قواعد السوق الأجنبية المعمول

بها، فيما يتعلق بالتعليمات، تحتفظ الشركة بالحق في إلغاء التعليمات أو تصفية الأوراق المالية موضوع التعليمات واسترداد تكاليف القيام بذلك منك.

٢-١ في حالة قيام سوق أجنبية أو شركة وساطة أجنبية بإلغاء أمر مقدم من الشركة وفقاً لتعليماتك، فإنه يجوز للشركة إلغاء التعليمات وفقاً لتقديرها ولن تكون مسؤولة أمامك عن أي تكاليف تتكبدها نتيجة للإلغاء.

٨. الأتعاب

ستتقاضى الشركة أتعاباً لقاء خدمات تداول الأوراق المالية، والتي قد تشمل رسوم السوق الأجنبية و/أو رسوم الوسيط الأجنبي، وفقاً لما يلي:

- ١-٨ جدول الرسوم التي تتقاضاها نظير خدماتها بموجب هذا القسم ٤؛ أو
٢-٨ أي رسوم متفق عليها بينك وبين الشركة من وقت لآخر.

٩. الكشوفات

سوف نزودك الشركة بكشوفات حساب فصلية دون الإخلال بحقك في طلب كشوف الحساب أو الكشوف التي تبين حالة أوراقك المالية في أي وقت.

القسم الخامس: خدمات التداول المباشر عبر الأسواق

١. التطبيق

- ١-١ ينطبق هذا القسم ٥ عليك إذا قامت الشركة بتزويدك بخدمات التداول المباشر عبر الأسواق (خدمات التداول المباشر). لتتمكن من إرسال الأوامر إلكترونياً إلى سوق يمكن الوصول إليه عبر خدمات التداول المباشر ليقوم بتنفيذها وتسويتها.
- ٢-١ [ستوفر الشركة خدمات الولوج المباشر فقط للعملاء من الشركات (الأشخاص الاعتباريين) ولن تقدم هذه الخدمات للأشخاص الطبيعيين].
- ٣-١ تطبق الأحكام والشروط الواردة في هذا القسم ٥ على جميع خدمات التداول المباشر التي توفرها لك الشركة بالإضافة إلى بقية البنود والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية والتي تعتبر متممة لها. تعتبر الأحكام والشروط الواردة في هذا الجزء ٥ ملزمة وتسري عند استلام الشركة لنموذج خدمات التداول المباشر الموقع من جانبك.

٢. خدمات التداول المباشر

- ١-٢ إذا كنت ترغب في استخدام خدمات التداول المباشر عبر الأسواق ، فإنه يتعين أن يكون لديك اتصال متوافق مع بروتوكول XIF عن طريق خدمة إنترنت عالية الجودة تعمل على [يرجى إدخال المتطلبات الفنية للأجهزة]. يتعين عليك تزويد الشركة بمعرّف فريد لكل متداول معتمد تسمح لها باستخدام خدمات التداول المباشر نيابة عنك. يتعين عليك تزويد الشركة بالمعلومات التي قد تطلبها لإعداد بياناتك المرجعية على نظام خدمات التداول المباشر لتوفير خدمات التداول المباشر.
- ٢-٢ نحن غير ملزمين بتوفير خدمات التداول المباشر لك فيما يتعلق بالسوق الذي تنوي التداول فيه حتى توافق الشركة على ولوجك إلى السوق ذات الصلة. تُقر بأن خدمات التداول المباشر التي تقدمها الشركة فيما يتعلق بأي سوق تخضع للقانون المعمول به، وقواعد السوق المعمول بها، وقواعد السوق الأجنبية المعمول بها وإجراءات التشغيل والأحكام والشروط المعمول بها في السوق المحدد والتي تُوافق على الالتزام بها.
- ٣-٢ أنت تقر وتوافق على أن الشركة قد تضع حدًا أقصى للأوامر (سواء كان حدًا على الأمر عن كل عملية تنفيذ و/أو حدًا يوميًا و/أو غير ذلك) (ويُشار إلى كل واحد من تلك الحدود بعبارة «حد العميل») على أوامرك عبر خدمات التداول المباشر ويكون للشركة الحق في رفض أي أمر سيتجاوز حد العميل إذا تم تنفيذه. أنت توافق على أنه يجوز للشركة تغيير حد العميل الخاص بك من وقت لآخر وفقاً لتقديرها، وسوف يتعلمك الشركة بهذا التغيير في أقرب وقت ممكن بعد ذلك.
- ٤-٢ أنت تتعهد بأنه لا يمكن لأحد الولوج إلى خدمات التداول المباشر لدى الشركة وإرسال الأوامر إلا من قبل الأشخاص المصرح لهم وتتعهد بأنك ستوفر التدريب الكافي لهؤلاء الأشخاص على استخدام نظام خدمات التداول المباشر قبل السماح لأي شخص بالولوج إلى أوامر خدمات التداول المباشر لدى الشركة.
- ٥-٢ أنت توافق على أنه يحق للشركة اعتبار أي تعليمات و/أو الاتصالات مرسلة من قبلك، أو من قبل الأشخاص المخولين من جانبك، وذلك باستخدام خدمات التداول المباشر وتتلقاها الشركة عبر نظام خدمات التداول المباشر على أنها تعليمات حقيقية، ولن تكون الشركة ملزمة بالتحقق من صحة هذه التعليمات أو الاتصالات.
- ٦-٢ أنت توافق على أن تكون مسؤولاً عن أي تعليمات أو اتصالات عرضية أو احتيالية أو غير مصرح بها يتم إرسالها عبر نظام خدمات التداول المباشر بواسطة أو بواسطة

أشخاص مفوضين من جانبك لاستخدام نظام خدمات التداول المباشر. بناءً على إشعار أو اشتباه في أي عملية نقل أو اتصال أو تعليمات عرضية أو احتيالية أو غير مصرح بها، يجب عليك إخطار الشركة على الفور.

٧-٢ سوف ترسل أوامر خدمات التداول المباشر وفقاً للتعليمات التي قد تقدمها الشركة من وقت لآخر، والتي قد يتم تغييرها من قبل الشركة في أي وقت.

٨-٢ أنت توافق على التحقق من تفاصيل كل أمر من أوامر خدمات التداول المباشر قبل إرساله لأنه قد لا يكون من الممكن إلغاء الطلب المرسل عبر خدمات التداول المباشر بمجرد إرساله. تُقر بأن طلب إلغاء أو تعديل أي أمر من الأوامر المرسلة عبر خدمات التداول المباشر سيكون ممكناً فقط قبل تنفيذ أمر خدمات التداول المباشر ذلك وأنت توافق على تحمل كامل المسؤولية عن أي تنفيذ كلي أو جزئي لأمر خدمات التداول المباشر سواء كنت سعت، أو حاولت بطريقة أخرى إلغاء أو تعديل ذلك الأمر المرسل عبر خدمات التداول المباشر.

٩-٢ قد يتم رفض الأمر المرسل عبر خدمات التداول المباشر تلقائياً بواسطة نظام خدمات التداول المباشر، ويحق للشركة وفقاً لتقديرها المطلق (دون أي مسؤولية تجاهك) رفض أو وقف أو توسيط أو إلغاء الأمر المرسل عبر خدمات التداول المباشر، لأي سبب من الأسباب، بما في ذلك، إذا ارتأت الشركة وحدها بأن تنفيذ أمر خدمات التداول المباشر ذلك سيشكل إخلالاً بأي قانون أو لائحة معمول بها، أو سيؤثر سلباً على مصالح الشركة أو مصالح أي من الشركات التابعة لها.

١٠-٢ بمجرد قبول الأمر المرسل عبر خدمات التداول المباشر وتنفيذه من قبل السوق ذات الصلة والتي يمكن الولوج إليها من خلال خدمات التداول المباشر، فسيتم إرسال تقرير التنفيذ لك لتأكيد التنفيذ. سيتم إرسال تأكيد تنفيذ الأمر المرسل عبر خدمات التداول المباشر إليك في نهاية يوم التداول الذي تم فيه إرسال ذلك الأمر عبر خدمات التداول المباشر. ومع ذلك، فإن أي تأخير أو خطأ أو انقطاع أو فشل في تسليم تأكيد بسبب عطل أو انقطاع أو خطأ أو فشل في نظام خدمات التداول المباشر لن يؤثر على صلاحية أمر خدمات التداول المباشر المنفذ.

١١-٢ في الحالات الطارئة، يجوز للشركة إيقاف أو تعليق أو إنهاء خدمات التداول المباشر ونقل أوامر خدمات التداول المباشر عبر نظام خدمات التداول المباشر وفقاً لتقدير الشركة المطلق، وسوف تُعلمك الشركة بأي إجراءات من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن بعد اتخاذها.

٢١-٢ أنت توافق على تقديم أي معلومات أو بيانات أو مستندات تتعلق بنشاط التداول الخاص بك على نظام خدمات التداول المباشر للسلطة أو السوق الأجنبية ذات الصلة، بما في ذلك الجهة التنظيمية أو وكالة إنفاذ القانون ذات الصلة، سواء في دولة الإمارات أو خارجها، دون تأخير لا مبرر له، بغض النظر عما إذا كانت الشركة توفر لك أي تفاصيل تتعلق بهذا الطلب. أنت تقر وتوافق على أن الشركة غير ملزمة بالكشف لك عن سبب أو ظروف أو تفاصيل أو أي معلومات تتعلق بطلبه لمثل تلك المعلومات، وأن رفض الشركة تزويدك بهذا السبب أو الظروف أو التفاصيل أو المعلومات لا يشكل خرق لهذه الاتفاقية.

٣. التعهدات

١-٣ تتعهد بموجبه وتضمن ما يلي:

١-٣-١ أنك ستحرص على الامتثال لجميع القوانين واللوائح والتوجيهات ذات الصلة (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر لوائح الأوراق المالية المحلية وقواعد سوق السوق التي يمكن الولوج إليها من خلال خدمات التداول المباشر)، وشروط وأحكام الشركة فيما يتعلق باستخدام خدمات التداول المباشر؛

٢-١-٣ أنك لن تقوم باستخدام خدمات التداول المباشر أو نظام خدمات التداول

المباشر إلا لإرسال أوامر خدمات التداول المباشر للتداول الأوراق المالية المدرجة في إحدى الأسواق التي يمكن الولوج إليها من خلال خدمات التداول المباشر؛

- ٣-١-٣ أنك تتمتع بالصلاحية لإبرام التزاماتك وتنفيذها بموجب هذا القسم 0: و
- ٤-١-٣ أن إبرامك لهذا القسم 0 وأداءك لالتزاماتك المنصوص عليها فيه لن يخالف أو يتعارض مع (١) أي تشريع أو لائحة أو قواعد أو أي التزام آخر تكون خاضعاً له؛ أو (٢) مع عقد التأسيس والنظام الأساسي لديك أو (٣) مع أي مستند أو وثيقة أو تعهد آخر ملزم لك.

٤. انعدام الضمانات

١-٤ لم تقدم الشركة أو من ينوب عنها أي شرط أو ضمان أو إقرار من أي نوع فيما يتعلق بجودة خدمات التداول المباشر أو دقتها أو اكتمالها أو موثوقيتها أو أدائها أو مدى ملاءمتها لغرض معين أو مليكتها أو عدم انتهاكها أو عدم انتهاكها أو ملاءمة توقيتها أو رواجها أو غياب الفيروسات أو البرمجيات الضارة أو المعطلة فيها أو في نظام خدمات التداول المباشر أو أي جزء منها، وبناءً على ذلك، فأنت تؤكد أنك لم تعتمد، عندما قررت استخدام خدمات التداول المباشر، على أي شرط أو ضمان أو إقرار من قبل الشركة أو أي شخص نيابة عنها، سواء كان صريحاً أو ضمناً، سواء كان ذلك بموجب القانون أو غير ذلك فيما يتعلق بخدمات التداول المباشر أو نظام خدمات التداول المباشر أو أي جزء منه.

٢-٤ لن تكون الشركة مسؤولة ولن تتحمل أي مسؤولية من أي نوع عن أي خسارة أو ضرر أو تكاليف أو مطالبات أو نفقات من أي نوع (بما في ذلك الخسارة أو الأضرار التبعية) التي تكبدتها أو تعرضت لها نتيجة استخدامك أو عدم قدرتك على استخدام نظام خدمات التداول المباشر لإرسال الأوامر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، خطأ في السوق التي يمكن الولوج إليها بواسطة خدمات التداول المباشر أو فشل الإرسال أو التأخيرات أو الأعطال الناجمة عن أي طرف ثالث أو أي تعديلات غير مصرح بها عن طريق الأعطال أو فشل الاتصال من خلال أو بين نظام خدمات التداول المباشر والأجهزة الخاصة بك، الأنظمة المملوكة للسوق التي يمكن الولوج إليها من خلال خدمات التداول المباشر أو أي سبب آخر)، إلا في حال كانت تلك الخسارة أو الضرر ناجمين عن الاحتيال أو سوء التصرف المتعمد من قبل الشركة.

٣-٤ لن تكون الشركة مسؤولة عن عدم تنفيذ أي من التزاماتها بموجب هذا القسم 0 أو خلاف ذلك، نتيجة لأي سبب خارج عن إرادتها المعقولة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تعطل أو تعليق أو فشل في الإرسال أو الاتصال أو في مرافق الكمبيوتر أو الإضرابات البريدية أو غيرها من الإجراءات أو ما شابهها من الإجراءات الصناعية والقضاء والقدر وإخفاق أي سوق يمكن الولوج إليها من خلال خدمات الولوج المباشر أو غرفة مقاصة أو وكالة إيداع ذات صلة لأي سبب من الأسباب لأداء التزاماتها.

٤-٤ لن تكون الشركة مسؤولة ولن تتحمل أي مسؤولية على الإطلاق عن أي تأخير أو أخطاء أو انقطاعات أو إخفاق في إرسال الأوامر المستلمة عبر خدمات التداول المباشر الناتجة عن أو الناشئة عن اتصالك بالإنترنت أو العتاد الحاسوبي لديك.

0-٤ أنت تقر وتوافق صراحة على أن الشركة لم تقدم أي توصية فيما يتعلق بخدمات التداول المباشر أو أي معاملات فيما يتعلق بخدمات التداول المباشر وأن الشركة وأي مزودي خدمات خارجيين تختارهم الشركة يقدمون خدمات التداول المباشر على أساس «كما هي» على مسؤوليتك وحدك، لا تتحمل الشركة ومزودو الخدمات الخارجيون مسؤولية الحفاظ على نظام خدمات التداول المباشر أو تقديم أي تصحيحات أو تحديثات أو إصدارات تتعلق بنظام خدمات التداول المباشر أو أي عتاد أو برمجيات تستخدمها للولوج إلى نظام خدمات التداول المباشر.

0. التعويض

أنت توافق على تعويض الشركة والاستمرار في تعويضها عن وضد جميع الخسائر والالتزامات والواجبات والأضرار والعقوبات والأحكام والمطالبات وأسباب الدعوى والتكاليف والنفقات والمصروفات من أي نوع (بما في ذلك الأتعاب والنفقات القانونية المعقولة) التي قد تتكبدها أو تعاني منها أو يُحكم بها ضد الشركة نتيجة عن (١) استخدام خدمات التداول المباشر؛ (٢) أي إخلال بواجبك أو التزامك بموجب هذه الاتفاقية، بما في ذلك هذا القسم 0: (٣) الإخفاق في تسوية المعاملات من خلال نظام خدمات التداول المباشر نتيجة للإهمال أو سوء التصرف المتعمد أو سلوك وسيط المقاصة أو أمين الحفظ الخاص بك؛ أو (٤) عدم قيامك بسداد الهامش عند الطلب من قبل الشركة (إن كان ذلك ينطبق).

الملحق (١) تحذيرات المخاطر العامة

توافق بموجبه على أن تحذيرات المخاطر العامة الواردة أدناه تسري على أوراقك المالية لدى الشركة، وأن الشركة لا تتحمل المسؤولية بحال من الأحوال عن أية نفقات أو تكاليف أو رسوم أو أتعاب أو خسائر أو مسؤوليات تتكبدها كسبب أو نتيجة مباشرة أو غير مباشرة للمخاطر المبينة أعلاه.

١- المخاطر العامة للأوراق المالية

١-١ تنطوي الأوراق المالية على مخاطر متأصلة فيها للتعرض للخسارة. فقيمة الأوراق المالي عرضة للهبوط والصعود ولا توجد أية ضمانات لاسترداد المبلغ الأصلي للتداول. وبالمثل فإن الدخل المتحصل من أنواع محددة من الأوراق المالية عرضة أيضاً للتقلبات في القيمة، بينما ثمة أنواع من الأوراق المالية لا تنتج أي دخل. وبالإضافة لما سبق فقد لا يكون ثمة ما يضمن أن أداء الأوراق المالية سيحقق الأهداف المعلنة.

٢-١ لا يمكن الاعتماد على الأداء السابق للأوراق المالية كضمان لأية نتائج مستقبلية.

٣-١ ثمة أوراق مالية معينة لا يجوز تسيلها أو بيعها قبل تاريخ الاستحقاق إلا بعد دفع تكاليف باهظة وغرامات كبيرة. كما قد لا تكون هناك سوقاً جاهزة لبيع أوراق مالية معينة، بحيث أن المعلومات حول قيمتها الحالية والمخاطر التي قد تتعرض قد لا يمكن توفيرها على الفور.

٢- مخاطر سعر الصرف

١-٢ تتأثر احتمالات الربح أو الخسارة من المعاملات الجارية على الأوراق المالية المقومة بالعملة الأجنبية بتقلبات بأسعار الصرف، ومن الممكن لشخص يتداول أوراقاً مالية مقومة بعملة أجنبية أن يتعرض لخسارة أو أن يحقق ربحاً أقل بقليل من المتوقع بعد تحويل عائدات البيع لعملته الوطنية حتى وإن كان سعر الورقة المالية المعنية (المقومة بعمل أجنبية) قد زاد خلال فترة الحفظ. كما أن الأوراق المالية المقومة بالعملة الأجنبية قد تخضع كذلك لضوابط الصرف وتكلفة استرداد الأوراق المالية.

٢-٢ إن حفظ حساب أو أوراق مالية مقومة بالعملة الأجنبية قد يتسبب في نشوء مخاطر معينة. وإنك تدرك طبيعة تلك المخاطر وتوافق على تحمل المسؤولية عن خسائر سعر الصرف الناتجة عن أي من الخدمات المقدمة لك من الشركة. ويتم تحويل العملة إلى عملة أخرى، إذا دعت الضرورة، بسعر الصرف الذي تقرره الشركة.

٣-٢ تتحمل وحدك المسؤولية عن أية نفقات أو خسائر تنتج عن سعر الصرف، وتدرك أن الأوراق المالية المقومة بعملة أجنبية تنطوي على درجة إضافية من المخاطر.

٣- مخاطر السيولة

قد تكون بعض الأوراق المالية، غير ذات سيولة أو تنطوي على مخاطر أكبر من الأوراق المالية التقليدية أو لا ترتبط بها في العادة. وبصفة خاصة، فقد تلجأ تلك الاستراتيجيات لاستخدام المشتقات للتداول مع اتجاه السوق و/أو السماح بامتلاك مركز قصير (بيع مكشوف) و/أو استخدام رافعة مالية من خلال الاقتراض. وهناك أوراق مالية أخرى أيضاً قد تفتقر للسيولة من وقت لآخر.

٤- المخاطر القانونية

- ١-٤ إذا كانت محفظتك تشتمل على أوراق مالية في أسواق أجنبية، فإن تلك الأوراق تنطوي على مخاطر مختلفة عن الأوراق في السوق الإماراتية. ففي بعض الحالات تكون المخاطر أكبر، والأسواق الناشئة (بما فيها الإمارات) قد تفتقر لدرجة الشفافية والسيولة والكفاية وقوة التشريعات التي نجدها في الأسواق الأكثر تطوراً. كما أن تقلبات السعر في الأسواق الناشئة يمكن أن تكون حديّة وفروقات الأسعار واضطراب السوق قد تكون أمراً شائعاً.
- ٢-٤ إن مفهوم حق الانتفاع و/أو الملكية لا تعتبر من المفاهيم الغير المعترف بها صراحة في التشريعات الحالية المعمول بها في دولة الإمارات (باستثناء مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي). ويمكن للشركة حفظ كل أو جزء من أوراقك المالية باسمها أو باسم مقدم خدمات خارجي لمنفعتك أنت. غير أن بعض السلطات المحلية في دولة الإمارات قد لا تعترف بحقك الانتفاعي في الأوراق المالية المحفوظة بالنيابة عنك لدى الشركة أو مقدم الخدمات الخارجي بموجب الاتفاقية. ولا تتحمل الشركة من جانبها المسؤولية عن أية خسائر (بما فيها خسارة الأرباح) مباشرة أو غير مباشرة تنشأ أو تتعلق بعدم اعتراف أية حكومة محلية بحق الانتفاعي و/أو ملكيتك لأي من أوراقك المالية التي امتلكتها بموجب الاتفاقية.

٠- مخاطر الانتقال

- ١-٠ إن محل إقامتك قد يتسبب في زيادة مسؤولياتك بشأن بعض الأوراق المالية المعنية.
- ٢-٠ قد لا تكون بعض الأوراق المالية متاحة للأفراد المقيمين في بلدان معينة. وفي حال كنت قد اشتريت مثل تلك الأوراق المالية وانتقلت للإقامة في بلد لا يُسمح للمقيمين فيها امتلاك تلك الأوراق، فقد يتوجب عليك بيع أو التصرف في تلك الأوراق المالية.
- ٣-٠ قد يكون لموطن إقامتك تأثير على مدى قابلية تنفيذ بعض أو جميع الاتفاقيات (بما فيها هذه الاتفاقية على سبيل المثال لا الحصر) التي تسري على أوراقك المالية. وبناء عليه فإنك إذا غيرت محل إقامتك بعد شراء أوراق مالية معينة، فإن بعض أو جميع الشروط الخاصة بتلك الأوراق المالية قد لا تكون قابلة للتنفيذ في موطن إقامتك الجديد.
- ٤-٠ قد تفرض بعض البلدان بعض القيود أو الحظر على المعاملات أو على تحويل الأصول لبلدان أخرى معينة، الأمر الذي قد يؤثر على قدرتك على تحويل أو بيع الأوراق المالية.
- ٥-٠ لا تتحمل الشركة من جانبها المسؤولية عن أية خسائر (بما فيها خسارة الأرباح) مباشرة أو غير مباشرة تنشأ أو تتعلق بأي من المخاطر المذكورة في البنود من ١-٥ إلى ٤-٥ بشأن أي من أوراقك المالية التي امتلكتها بموجب الاتفاقية.

٦- مخاطر التداول بالهامش

- ١-٦ يزيد التداول بالهامش من قدرتك على شراء كميات أكبر من الأوراق المالية بالأموال المتوفرة لديك، الأمر الذي يزيد من انكشافك على تقلبات السوق. كما أن الانخفاض في قيمة الأوراق المالية التي تشتريها بالهامش قد تفرض عليك تقديم أموال إضافية للشركة، حتى تتجنب الشركة بيع تلك الأوراق المالية أو غيرها من الأوراق المالية الأخرى في حسابك.

٢-٦ عند شرائك أوراقاً مالية بالهامش، فإنك بذلك تقتترض أموالاً من الشركة لتمويل جزء من معاملتك. وبناء عليه فإن الأوراق المالية والأصول الأخرى الموجودة في حسابك (حساباتك) لدى الشركة مرهونة لديها على سبيل الضمان لذلك القرض. وإذا انخفضت قيمة الأوراق المالية الموجودة في حسابك، فإن قيمة ضمان قرضك تنخفض معه كذلك. وفي حال انخفضت نسبة ملكيتك في الأوراق المالية لما دون هامش الصيانة، فعندئذٍ يجوز للشركة التحرك لتقليل انكشافها. وللتعامل مع مثل هذه الحالة، يمكن للشركة استدعاء الهامش - طلب أموال إضافية أو أسهم - أو بيع أوراق مالية من حسابك، فإذا لم تغطي عائدات البيع النقص الحاصل، تكون مسؤولاً عن تغطيته.

٣-٦ قد تفرض أوضاع السوق على الشركة الإسراع في بيع أي من أوراقك المالية دون طلب موافقتك مسبقاً. ولأن الأوراق المالية هي ضمان لقرض الهامش، فإن من حق الشركة أن تحدد الأوراق المالية التي تبيعها حمايةً لمصالحها.

٤-٦ قد يحدث من وقت لآخر أن تزيد متطلبات الهامش الأولي وهامش الصيانة الخاصة بالشركة على متطلبات الهيئة، ويجوز للشركة تغيير متطلبات الهامش الأولي وهامش الصيانة من وقت لآخر دون إخطارك مسبقاً.

٧- مخاطر الائتمان

١-٧ إن قيمة وعائدات وسيولة بعض الأوراق المالية المعينة كالصكوك والسندات وغيرها من أدوات الدين قد تكون عرضة للتقلبات وفقاً للتصنيف الائتماني لمصدرها. والعوامل المؤثرة في التصنيف الائتماني عوامل متغيرة وقد يصعب أحياناً التنبؤ بها بدقة.

٢-٧ كل حالة من الحالات المؤثرة على الوضع الائتماني كحالات التقصير أو الإفلاس أو الأداء السيء للأعمال أو سوء الأوضاع الاقتصادية أو أي من الحالات الأخرى المتعارف على أنها تؤثر على الأهلية الائتمانية للمصدر قد تتسبب في تقلب قيمة وعائدات وسيولة الأوراق المالية.

٨- مخاطر سعر الفائدة

١-٨ يتسبب ارتفاع سعر الفائدة المعياري أحياناً في انخفاض قيمة الأوراق المالية ذات سعر الفائدة الثابت، كما تتأثر مدة حيازة الأوراق المالية بدرجة حساسيتها لتقلبات سعر الفائدة. وبناء عليه فإن قيمة الأوراق المالية ذات المدة الأطول تصبح أكثر حساسية لتقلبات سعر الفائدة المعياري ذي الصلة.

٢-٨ ثمة عوامل اقتصادية عدة من شأنها التأثير في زيادة أو انخفاض سعر الفائدة. وبصفة عامة فإن سعر الفائدة يزيد في ظل الأوضاع الاقتصادية المواتية، بينما ينخفض عند سوء الأوضاع الاقتصادية.

٣-٨ من جهة أخرى فإن معدلات التضخم في بلد ما تؤثر سلباً كذلك على أسعار الفائدة. وبصفة عامة فإن ارتفاع معدلات التضخم يتسبب بارتفاع أسعار الفائدة، بينما معدلات التضخم المنخفضة يكون تأثيرها أسعار الفائدة معتدلاً في العادة.

٩- مخاطر الضريبة

قد تخضع أحياناً لقوانين معينة تفرض ضرائباً على ارتفاع قيمة رأس المال أو الدخل المتولد عن أوراق مالية معينة.

الملحق (٢): مسرد المصطلحات

١- التفسير

في هذه الأحكام والشروط، وما لم يقتضي سياق النص غير ذلك، فإن:

- ١-١ عناوين البنود مخصصة لأغراض الرجوع إليها ولا أثر لها على تفسير هذه الأحكام والشروط.
- ٢-١ الإشارات إلى أي بند هي إشارات إلى بند في القسم الذي وردت فيه تلك الإشارة، ما لم يكن النص يشير صراحة لغير ذلك.
- ٣-١ الكلمات الدالة على المفرد تشمل الجمع، والعكس صحيح. كما أن الكلمات الدالة على الأشخاص الطبيعيين تشمل كذلك الأشخاص المعنويين، والعكس صحيح.
- ٤-١ الكلمات الدالة على المذكر تشمل المؤنث، والعكس صحيح. كما أن الكلمات الدالة على العدد المفرد تشمل الجمع، والعكس صحيح.
- ٥-١ تفسر التواريخ والمدد الزمنية بالرجوع إلى التقويم الميلادي.
- ٦-١ فيما يتعلق بالمراسلات الموجهة من الشركة إليكم بموجب هذه الاتفاقية (بما فيها المراسلات الموجهة بموجب البند ٤ من القسم ١)، فإنه في حال كان ثمة إشارات لمراسلات خطية، فإنه يجوز للشركة إرسال تلك المراسلات لك عن طريق المراسل أو على شكل خطاب ورقي أو رسالة فاكس أو بريد إلكتروني أو رسالة نصية قصيرة أو تطبيق الهاتف المتحرك أو أية وسيلة أخرى. وتجاوزاً للشك فإنه في الأحوال التي يتوجب عليك مراسلة الشركة خطياً، فيجب عليك اتباع الطريقة التي تقرها الشركة من وقت لآخر.
- ٧-١ الإشارة إلى أي قانون أو تشريع أو لائحة أو نص تشريعي، هي إشارة لما سبق مع كل تعديل أو توسيع نطاق أو إعادة سن له تجرى له من وقت لآخر مع أي قانون أو تشريع أو نص تشريعي يحل محله أو يكمله. كما أن الإشارة إلى أي قانون أو تشريع أو لائحة أو نص تشريعي، تشمل جميع التشريعات الفرعية التي تصدر بموجب ذلك القانون أو التشريع أو اللائحة أو النص التشريعي.
- ٨-١ الإشارة إلى «شخص» تشمل أي فرد أو شركة أو شخص اعتباري أو غير اعتباري أو كيان (بما في ذلك أي شراكة أو ائتمان أو صندوق أو مشروع مشترك أو اتحاد شركات) أو حكومة أو دولة أو وكالة أو منظمة أو أي كيان سواء كان يتمتع أو لا يتمتع بشخصية مستقلة.
- ٩-١ الإشارات إلى ضمير المخاطب «أنت» «ك» الملكية تفسر على أنها إشارات لأي من المفوضين بالتوقيع بالنيابة عنك ووكلائك ومستخدميك ومدراءك ومسؤوليك وموظفيك.
- ١٠-١ الكلمات التي تأتي بعد عبارات من قبيل «بما في ذلك» أو «تشمل» أو «بصفة خاصة» أو أي عبارة مماثلة تفسر على أنها وردت على سبيل التوضيح ولا تحد من معنى العبارات أو الأوصاف أو التعاريف أو التي تسبقها.
- ١١-١ الإشارة إلى الأصول تشمل الممتلكات والعائدات والحقوق الحالية والمستقبلية من أي وصف كانت.
- ١٢-١ الإشارة إلى أي لائحة تشمل أية لائحة أو قاعدة أو توجيه رسمي أو تعميم أو طلب أو إرشادات (سواء كانت تتمتع أو لا تتمتع بقوة القانون ولكنها تعتبر من النوع الذي اعتاد الناس على التقيد به حتى وإن لم يتمتع بقوة القانون) صادر عن أية حكومة أو هيئة حكومية مشتركة أو هيئة فوق وطنية أو دائرة أو جهاز أو هيئة تنظيمية أو ذاتية التنظيم أو أي هيئة أو منظمة أخرى.
- ١٣-١ لا يجوز أن يُنسب للعبارات العامة معان محددة بسبب ورود أمثلة معينة بعدها

مشمولة بتلك العبارات العامة.

٤١-١ الإشارات إلى أي مستند تشمل الإشارة لذلك المستند مع كل تعديل أو تغيير يطرأ عليه من وقت لآخر.

٢- التعاريف

تكون للعبارات الآتية الواردة في هذه الأحكام والشروط المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص غير ذلك:

الحساب	حساب التداول أو حساب التداول بالهامش أو حساب الوساطة وأي حساب آخر خاص بك تفتحه لك الشركة من وقت لآخر باسمك بموجب أحكام الاتفاقية:
نموذج فتح حساب	النموذج المعد بالشكل الذي تقررته الشركة من وقت لآخر، والذي يجب عليك استكمال بياناته وتقديمه لفتح حساب لدى الشركة، وبشكل جزءاً من الاتفاقية فور اعتماده من الشركة:
الشركة	شركة أبوظبي التجاري للأوراق المالية، مهية شركة تابعة للبنك ومرخصة من الهيئة كوسيط أوراق مالية مرخص في دولة الإمارات، وعنوانها المسجل: مبنى بنك أبوظبي التجاري، شارع الشيخ زايد بن سلطان، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة:
العنوان	أي من بيانات الاتصال الآتية (بحسب الأحوال) المحفوظة في سجلات الشركة من وقت لآخر: (أ) عنوان الموقع الجغرافي (بما في ذلك عنوان الإقامة أو مكان العمل الرئيسي أو أي عنوان جغرافي آخر): (ب) رقم الهاتف الأرضي؛ (ج) رقم الهاتف المتحرك؛ (د) رقم الفاكس؛ (هـ) عنوان البريد الإلكتروني؛ (و) رقم خدمة «مكاني» (أو ما يعادله)؛ و/أو (ز) أي نقطة اتصال أو أية وسيلة أخرى للاتصال بك لأغراض توصيل المراسلات الواردة إليك من الشركة في أي وقت:
سوق أبوظبي العالمي	سوق أبوظبي العالمي؛
محاكم أبوظبي العالمي	سوق أبوظبي العالمي؛
محكمة سوق أبوظبي العالمي الإلكترونية	محكمة للدعاوى الصغرى أو ما يعادلها في محاكم أبوظبي العالمي؛
المشورة	يراد بها المشورة الاستثمارية التي نقدمها لك في أي وقت، بما في ذلك عند تقديم خدمات الوساطة أو التداول لك؛

الكيانات الفرعية للشركة والشركات الأم والمساهمين والكيانات المرتبطة والمدراء والموظفين والمسؤولين والممثلين، وكذلك المشاريع المشتركة التي تكون الشركة أو البنك شريكاً فيها، وخلفاء الحق والمنتازل لهم من قبل ما سبق؛

المستندات المذكورة في البند ٢-١ من القسم ١: مكتب الائتمان الذي تأسس بموجب القانون الاتحادي رقم ٦ لسنة ٢٠١٢.

تعني الملحق الذي يشكل جزءاً من هذه الأحكام والشروط ومن الاتفاقية المبرمة بينك وبين الشركة:

تعني:

- (أ) في حال كنت شخصاً اعتبارياً:
- (١) تأسست في دولة الإمارات: الإمارة التي تأسست فيها؛
- (٢) تأسست خارج دولة الإمارات ولديك فرع أو مكان عمل في الإمارات: الإمارة التي يقع فيها الفرع المسجل أو مكان العمل الرئيسي؛ أو
- (٣) تأسست خارج دولة الإمارات وليس لديك فرع أو مكان عمل في الإمارات: إمارة أبوظبي؛ و
- (ب) إذا كنت شخصاً طبيعياً:
- (١) من مواطني الدولة: الإمارة المُصدرة لجواز سفرك أو بطاقة هويتك الوطنية؛
- (٢) من غير مواطني الدولة ولكن مقيم فيها: الإمارة المُصدرة لإقامتك؛ أو
- (٣) من غير مواطني الدولة ولا تقيم فيها: إمارة أبوظبي؛

كافة القوانين والأنظمة والمراسيم والقواعد والأحكام والقوانين التشريعية والمدونات القانونية الاختيارية والتوجيهات وأنظمة العقوبات وأوامر المحاكم المحلية أو الاتحادية أو الدولية والاتفاقيات أو المعاهدات المبرمة بين الشركة وأي سلطة حكومية أو تنظيمية وتسري أحكامها على الشركة وأي من الكيانات التابعة لها؛

بنك أبوظبي التجاري ش.م.ع.، وهو شركة تأسست في إمارة أبوظبي بدولة الإمارات، وعنوانها المسجل: شارع الشيخ زايد بن سلطان، ص.ب ٩٣٩، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، وكافة فروعها وخلفائها في الحق والمنتازل لهم من قبلها؛

أي يوم تفتح فيه الأسواق الاماراتية أبوابها للعمل في دولة الإمارات أو (بحسب الأحوال) في البلد الذي تم فيه شراء أو بيع أو استبدال الأوراق التجارية ذات الصلة:

الكيانات التابعة

الاتفاقية

مكتب الاتحاد للمعلومات الائتمانية

الملحق

الإمارة ذات الصلة

القانون المعمول به

البنك

يوم عمل

<p>ساعات العمل التي تفتح فيه الأسواق الاماراتية أبوابها للعمل في دولة الإمارات أو (بحسب الأحوال) في البلد الذي تم فيه شراء أو بيع أو استبدال الأوراق التجارية ذات الصلة:</p>	<p>ساعات التداول المعتادة</p>
<p>أي بند في هذه الأحكام والشروط: كافة التعليمات والإخطارات والإشعارات والخطابات والمراسلات الإلكترونية وأرقام التعريف الشخصي وكلمات المرور وأرقام أو كلمات تعريف المستخدم، وكلمات المرور الصوتية وكشوف الحساب والطلبات والاستشارات والإنذارات والتسجيلات الصوتية والإيصالات والأجوبة السرية على الأسئلة السرية، والمعلومات الأخرى التي قد تطلب الشركة منك تزويدها بها، المتبادلة بينك وبين الشركة:</p>	<p>بند المكاتبات</p>
<p>تعني الجهة المفوضة قانوناً بإدارة السجل: الأحكام والشروط العامة للبنك التي تسري على عملاء الخدمات المصرفية التي يزودك بها البنك:</p>	<p>السلطة المختصة الأحكام والشروط الخاصة بالخدمات المصرفية للأفراد</p>
<p>رسالة فاكس أو صورة ممسوحة ضوئياً أو صورة ضوئية أو نسخة إلكترونية أو أي شكل من أشكال استنساخ المستندات:</p>	<p>نسخة</p>
<p>الشخص المرخص من الهيئة بحفظ الأوراق المالية لمنفعة شخص آخر:</p>	<p>أمين الحفظ</p>
<p>حفظ الأوراق المالية لمنفعة ومصصلحة شخص آخر، أو خدمات الحفظ والخدمات الإدارية المصاحبة لحفظ الأوراق المالية بالنيابة عن العميل:</p>	<p>الحفظ الأمين</p>
<p>يراد به طريقة التداول الموضحة في الفقرة ٢-٣ من القسم ٤، حيث تتداول من خلال إعطاء تعليمات إلى الشركة، باستخدام حساب باسمك لدى أمين الحفظ الخاص بك:</p>	<p>التداول من حساب مقاصة أمين الحفظ</p>
<p>مركز دبي المالي العالمي: محكمة الدعاوى الصغيرة الذكية بمركز دبي المالي</p>	<p>مركز دبي المالي المحكمة الذكية بمركز دبي المالي</p>
<p>يراد بها أي سوق يكون لدى الشركة اتصال إلكتروني مباشر عبر نظام خدمات التداول المباشر:</p>	<p>السوق التي يمكن الولوج إليها عبر خدمات التداول المباشر</p>
<p>يراد به أي طلب مقدم من جانبك لشراء أو بيع الأوراق المالية المدرجة باستخدام خدمات التداول المباشر ليتم إرسالها إلى سوق ذات صلة يمكن الولوج إليها عبر خدمات التداول المباشر عن طريق نظام خدمات التداول المباشر:</p>	<p>الأمر المرسل عبر خدمات التداول المباشر</p>
<p>يراد به نظام إدارة الأوامر الإلكتروني الذي يوفره الشركة، إما مباشرة أو عن طريق أطراف خارجية:</p>	<p>نظام خدمات التداول المباشر</p>

يراد بها خدمة الاتصال الإلكتروني التي تقدمها الشركة والتي تسمح للعميل بإرسال طلب عبر خدمات التداول المباشر إلكترونياً إلى نظام الشركة إلى السوق ذات الصلة التي يمكن الولوج إليها من خلال خدمات الولوج المباشر وذلك لتسويتها وتنفيذها؛

وسيلة لتداول الأوراق المالية إلكترونياً على المنصة الإلكترونية الشركة؛

الاتصالات الإلكترونية بينك وبين الشركة التي ترسل عبر وسيط إلكتروني كالبريد الإلكتروني واتصالات الانترنت والهاتف والرسائل القصيرة وتطبيق الهاتف المحمول ورسائل الفاكس، بما في ذلك الاتصالات التي تتم عبر برامج تابعة لأطراف خارجية؛

أي شكل من أشكال الاتصال الإلكتروني بينك وبين الشركة يتم بموجبها إرسال التعليمات والمعلومات والمراسلات بينك وبين الشركة؛

أية إمارة من الإمارات السبع (أبوظبي أو دبي أو الفجيرة أو رأس الخيمة أو الشارقة أو أم القيوين) التي تتشكل منها دولة الإمارات العربية المتحدة؛

(أ) أي تقصير من جانبك أنت أو الكيانات التابعة لك في تسديد المبالغ المستحقة عليك أو على الكيان التابع لك للشركة أو للبنك في موعد استحقاقها؛

(ب) أي تقصير من جانبك أنت أو الكيانات التابعة لك في تقديم المعلومات أو المستندات التي يحق للشركة استلامها منك أو من الكيانات التابعة لك؛

(ج) أية مخالفة من جانبك لشروط هذه الاتفاقية (بما في ذلك عدم تنفيذ أو مراعاة الالتزامات المفروضة عليك بموجب هذه الاتفاقية تنفيذاً ومراعاة كاملة)؛

(د) في حال كانت قد تقدمت أو تتقدم الآن بطلب لفتح حساب تداول لدى الشركة:

(1) عدم تسديد أي مبلغ مستحق بموجب أية اتفاقية أخرى مع أي بنك أو مؤسسة مالية في موعد استحقاقه؛

(2) عدم تسديد أي مبلغ مستحق بموجب أية اتفاقية أخرى مع البنك في موعد استحقاقه؛

(3) تقديم أي ضمان أو تصريح كاذب أو غير صحيح للشركة من قبلك أنت أو من أي كيان تابع لك؛

(4) وبحسب الأحوال، إذا أصبحت معسراً أو موضوعاً لأي طلب تفليس طوعي أو إجباري في أي بلد، أو تعيين حارس قضائي على أي من أصولك، أو إبرامك اتفاقية أو تنازلاً لمصلحة دائيتك؛

(٥) في حالة وفاتك أو إعلان فقدانك الأهلية القانونية للتعاقد من قبل المحاكمة المختصة:

(٦) فرض الحجز أو التنفيذ الفعلي أو الوشيك على حساباتك أو أي من أوراقك المالية المحفوظة لدى الشركة، أو على حسابك، أو مصادرة أي من أوراقك المالية أو حجزها أو وضع اليد عليها من قبل أي جهة أو سلطة حكومية، أو التهديد بذلك:

(٧) انخفاض قيمة الضمان في حساب تداولك لما دون هامش الصيانة وعدم تغطية النقص الحاصل (خلال يومي عمل من تلقيك إخطاراً خطياً من الشركة تطلب منك القيام بذلك) من خلال تقديم أموال أو أوراق مالية إضافية تقبل بها الشركة لجبر النقص الحاصل:

(٨) الطعن في هذه الاتفاقية (أو في أي مستند يوقع بشأنها) من قبلك أو من قبل أي طرف من الغير، أو إذا لم تعد الاتفاقية سارية ومنتجة لآثارها القانونية لأي سبب، أو إذا كان ثمة أسباباً قانونية تمنعك من توقيع الاتفاقية أو القبول بالالتزامات المنصوص عليها في هذه الأحكام والشروط، أو إذا أصبحت أي من الأوراق المالية التي تأخذها الشركة باطلة وغير سارية:

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية الأمريكي لسنة ٢٠١٢ وتشريعات وزارة الخزانة الأمريكية الأخرى ذات الصلة (وتعدلاتها) وكافة التشريعات السارية الأخرى المعمول بها في أي بلد أو اختصاص قضائي من وقت لآخر:

الالتزامات المنصوص عليها في قانون (فاتكا) وكافة الاتفاقيات المشتركة لحكومة الإمارات مع الحكومة الأمريكية أو أية حكومة أخرى بشأن تطبيق قانون (فاتكا)، وأي نظام مماثل أو قائم أو مستقبلي يراد منه تحقيق أمن تبادل المعلومات للأغراض الضريبية، بما في ذلك المعايير الموحدة للإبلاغ الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وأي تشريع مماثل ساري المفعول في أي بلد آخر و/أو أي قوانين و/أو تشريعات حكومية مشتركة (محلية أو غير محلية) يتم اعتمادها بموجب تطبيق ما سبق:

يراد به بروتوكول الاتصالات الإلكترونية لتبادل المعلومات المالية:

يراد بها أي شركة وساطة مرخصة في سوق أجنبية:

يراد بها أي سوق للأوراق المالية مقرها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة ومرخصة من قبل هيئة تنظيمية مماثلة لهيئة الأوراق المالية والسلع.

يراد بها الأوراق المالية المدرجة في سوق أوراق مالية مقرها خارج دولة الإمارات العربية المتحدة:

قانون (فاتكا)

التزامات قانون (فاتكا) / معايير الإفصاح المشتركة

تبادل المعلومات المالية

شركة الوساطة الأجنبية

السوق الأجنبية

الأوراق المالية الأجنبية

نموذج

أي نموذج فتح حساب أو طلب أو نموذج اكتتاب أو نموذج معاملة أو أي نموذج أو استثمار أخرى تعتمد الشركة من وقت لآخر لأغراض تقديم الخدمات، أو أي نموذج آخر تعتمد الشركة لغرض خاص كنموذج طلب خدمة خاصة من البنك أو من أي طرف من الغير، أو لغرض إرسال تعليمات للشركة، ويمكن استكماله:

- (أ) خطياً بصيغة ورقية أو إلكترونية؛
- (ب) بتعليمات شفوية تقدم شخصياً أو عبر الهاتف؛
- (ج) من خلال قنوات الاتصال الإلكترونية أو أية وسيلة قبول إلكترونية أو رقمية أخرى، بما فيها البريد الإلكتروني أو الفاكس؛
- (د) من خلال الكيانات التابعة للبنك أو أي مقدم خدمات خارجي، بما في ذلك خدمات أو برامج «السويفت» للتراسل الآمن؛ و/أو
- (هـ) بأية وسيلة أخرى لتوجيه التعليمات أو التأكيدات تعتمد الشركة من وقت لآخر؛

صندوق

أي وحدات في أي صندوق من أي وصف كان، بما في ذلك الوحدات في الصناديق (سواء كانت مدارة من الشركة أو لم تكن)؛

المعلومات

البيانات والتسجيلات والدفاتر والمستندات والسجلات والقيود والكشوف والتعليمات والمكاتبات والإثباتات ومعلومات الحساب، وكافة المعلومات والمستندات والشهادات الأخرى المتعلقة بهويتك أو إقامتك الضريبية أو جنسيتك أو مصادر أموالك المودعة لدى الشركة أو المستخدمة في شراء الأوراق المالية أو الخدمات من خلال الشركة، بما في ذلك المراسلات المتبادلة بينك وبين الشركة سواء كانت بنسخها الأصلية أو صوراً عنها، وبأية هيئة كانت، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: على هيئة نسخ مطبوعة أو رقمية أو إلكترونية أو سمعية أو مرئية، ونشرات الاكتتاب والمذكرات التوضيحية والصور البيانية والتقارير السنوية ونصف السنوية والحسابات وغيرها من المواد الترويجية والدعائية والمطبوعات والبيانات الإحصائية المُحدّثة المتعلقة بأية أوراق مالية أو خدمات، وأية جداول رسوم أو أتعاب؛

الهامش الأولي

ما تودعه لدى الشركة لحساب التداول بالهامش من مبالغ مالية أو أوراق مالية بنسبة 0.0% من القيمة السوقية للأوراق المالية المراد تداولها بالهامش قبل تنفيذ أمر الشراء؛

التعليمات

أي طلب أو أمر تقدمه أنت أو أي كيان تابع لك إلى الشركة بأية طريقة كانت، بما في ذلك أي أمر بيع أو شراء أو أي أمر آخر يتعلق بحساب أوراقك المالية أو أي من الخدمات المقدمة لك من الشركة بموجب أحكام الاتفاقية.

المسؤوليات

التزاماتك تجاه الشركة بموجب الاتفاقية أو أي عقد آخر مبرم بينك وبين الشركة، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بدفع أي مبلغ مالي في تاريخ استحقاقه أو حين الطلب، أو بأي رسوم أو نفقات أو أتعاب أو مصاريف (بما فيها المصاريف القانونية) أو الخسائر أو أية التزامات أخرى تتكدها الشركة؛

الخسارة	كل أو أي مما يلي: التكاليف والأتعاب والرسوم والمصاريف والمدفوعات والالتزامات والغرامات والمطالبات والطلبات والدعاوى والإجراءات والأحكام والقضايا والخسائر (بما فيها خسارة الأرباح أو الفرص) والتعويضات من أي نوع أو طبيعة كانت وكافة الضرائب والجبایات والمكوس المستحقة بشأن أي من الأوراق المالية المشتراة أو المباعة أو المحفوظة أو غيرها؛
هامش الصيانة	٢٥٪ من القيمة السوقية للأوراق المالية في حساب التداول بالهامش في أي وقت بعد تاريخ الشراء؛
متطلبات الهامش	مبلغ الهامش الأولي أو هامش الصيانة (أو كليهما) أو أي هامش أعلى تقررته الشركة من وقت لآخر؛
حساب التداول بالهامش	حسابك الذي تمارس من خلاله أنشطة التداول بالهامش؛
تطبيق الهاتف المتحرك	أي تطبيق أو أكثر من تطبيقات الهاتف المتحرك القابلة للتحميل التي تعمل الشركة على وضعها قيد الاستعمال أو استبدالها أو تحديثها أو ترقيتها أو تعديلها من وقت لآخر؛
قانون الأموال المنقولة	القانون الاتحادي رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٦ في شأن رهن الأموال المنقولة ضمناً للدين، وكافة التشريعات النافذة بموجبه وكافة الإجراءات والسياسات الصادرة بموجبه عن السلطة المختصة؛
المعايير الموحدة للإبلاغ الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	معيار التبادل التلقائي للمعلومات المالية في المسائل الضريبية الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛
العمليات خارج البورصة	طريقة لوصف عمليات البيع أو الشراء التي تتم خارج البورصة؛
قسم	أي قسم من الأسقام من (١) إلى (٥)؛
طاقم عمل	(بالنسبة لأي طرف أو كيان) المدراء والمسؤولون والموظفون والمستخدمون لدى ذلك الطرف أو الكيان؛
السياسات والإجراءات	السياسات أو الإجراءات التي تسري على الشركة أو الكيانات التابعة لها، بما في ذلك السياسات أو الإجراءات الداخلية كتلك المتعلقة بالمخاطر أو مكافحة عمليات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو دليل الامتثال أو دليل التداول، بالإضافة للسياسات والإجراءات التي تسري على أنشطة تداولك، كسياسات وإجراءات تنفيذ المعاملات، أو سياسات وإجراءات الإفصاح للسوق، وهي متوفرة على الموقع الإلكتروني.
المحفظة	أي تجميع للأوراق المالية أو النقد أو الأصول الأخرى التي تقدم الخدمات بشأنها بموجب الاتفاقية؛
بلد محظور	أي بلد يتم تصنيفه من وقت لآخر وفقاً للقوانين المعمول بها على أنه بلد يجب فرض القيود على التعاملات معه؛
شراء	الاكتتاب في الأوراق المالية من خلال الجهة المصدرة، أو شراء الأوراق المالية في السوق الثانوية أو من خلال عملية خارج البورصة؛

<p>كافة البيانات والتسجيلات والمستندات والسجلات والحسابات المحفوظة لدى الشركة في أية هيئة كانت (بما في ذلك النسخ المطبوعة أو الرقمية أو السمعية أو المرئية) المتعلقة بالعمل وباستخدامات العميل لخدمات الشركة وكافة المعاملات والمراسلات بين الشركة والعميل أو الكيانات التابعة له؛</p>	<p>السجلات</p>
<p>يعني سجل الأموال المنقولة (أو أي سجل بديل) الذي تم إنشاؤه بموجب قانون الأموال المنقولة ومحفوظ لدى السلطة المختصة؛</p>	<p>السجل</p>
<p>تعني الهيئة بالنسبة لدولة الإمارات، وتعني بالنسبة للبلدان الأخرى السلطة المسؤولة عن تنظيم الأوراق المالية أو الخدمات في البلد الذي تم فيه إصدار أو إدراج الأوراق المالية، أو البلد الذي يتم تقديم الخدمات فيه؛</p>	<p>الجهة التنظيمية المعنية</p>
<p>الشخص المدرج (أو المملوك أو المسيطر عليه من قبل شخص مدرج) على لائحة عقوبات، أو أي شخص يتصرف بتوجيهات أو بالنيابة عن شخص مقيم أو تخضع مؤسسته لقوانين بلد أو إقليم خاضع لعقوبات على مستوى ذلك البلد أو الإقليم، أو أي شخص مملوك لمثل ذلك الشخص (أو لأي شخص مستهدف بالعقوبات بصورة مباشرة أو غير مباشرة) أو يخضع لسيطرته أو يتصرف بالنيابة عنه أو وفق توجيهاته؛</p>	<p>شخص محظور</p>
<p>التصرف في الأوراق المالية أو تسهيلها في السوق الثانوية أو من خلال عملية خارج البورصة أو من خلال استثمار من الجهة المصدرة؛</p>	<p>بيع/بييع</p>
<p>أية قوانين أو قواعد أو لوائح أو مراسيم أو إنذارات أو أوامر (بما فيها الأوامر التنفيذية) تتعلق بأي عقوبات أو حظر أو قيود تجارية أو اقتصادية أو مالية؛</p>	<p>العقوبات</p>
<p>قائمة الأشخاص المعيّنين والأشخاص المحظورين بصورة خاصة الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، والقائمة الموحدة للمستهدفين بالعقوبات المالية وقائمة حظر الاستثمار الصادرة عن الخزينة البريطانية، وقائمة الجزاءات الموحدة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وكافة القوائم الأخرى المماثلة أو الإعلانات العامة عن العقوبات الصادرة أو المحفوظة لدى أي بلد أو حكومة أو هيئة تشريعية أو جهة فوق وطنية أو هيئة إنفاذ تنظيمية (وكل تعديل يطراً على أي مما سبق)؛</p>	<p>لائحة العقوبات</p>
<p>هيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة؛</p>	<p>الهيئة</p>
<p>قرار إدارة الهيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤ الخاص بنظام الوساطة في الأوراق المالية، وتعديلاته؛</p>	<p>تشريعات الوساطة الصادرة عن الهيئة</p>
<p>القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ في شأن هيئة وسوق الإمارات. للأوراق المالية والسلع وتعديلاته؛</p>	<p>قانون الهيئة</p>
<p>قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٢٥/ر) لسنة ٢٠٠٨ بشأن التداول بالهامش وتعديلاته؛</p>	<p>تشريعات التداول بالهامش الصادرة عن الهيئة</p>

جدول الرسوم والأتعاب وأسعار الفائدة الخاص بالشركة بشأن المنتجات والخدمات المذكورة في هذه الأحكام والشروط، وتعديلاته، وهو موجود على الموقع الإلكتروني للشركة أو مذكور كجزء من نموذج الطلب أو نموذج الاكتاب، أو تقوم الشركة بإخطارك به من وقت لآخر؛	جدول الرسوم
الأسهم أو أدوات الدين أو أية سندات مالية مقبول لدى الهيئة وتصدر عن:	الأوراق المالية
(أ) المؤسسات المالية أو الشركات المدرجة على سوق أبوظبي للأوراق المالية أو سوق دبي المالي أو ناسداك دبي؛ أو	
(ب) الحكومة الاتحادية الإماراتية أو الحكومة المحلية أو السلطات الحكومية أو المؤسسات المرتبطة بالحكومة؛	
كافة الحسابات التي يتم استخدامها لغرض تزويدك بخدمات الأوراق المالية، بما في ذلك الحسابات الرئيسية أو الفرعية التي تفتحها الشركة باسمك لغرض تسهيل تقديم خدمات الأوراق المالية بموجب أحكام الاتفاقية؛	حساب الأوراق المالية
رقم تعريفك الشخصي وكلمة المرور والأجوبة السرية على الأسئلة السرية وكافة المعلومات الأخرى التي قد تطلبها الشركة؛	المعلومات الأمنية
الخدمات التي تقدمها لك الشركة بموجب الاتفاقية؛ خدمة الرسائل النصية القصيرة؛	الخدمات الرسائل القصيرة
الشخص الذي يتولى حفظ الأوراق المالية بالنيابة عن شخص آخر يتصرف بصفة أمين حفظ؛	أمين الحفظ الفرعي
جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك؛	سويفت
الهيئة الاتحادية للضرائب أو أية هيئة أخرى مسؤولة عن مراقبة القوانين المتعلقة بضريبة القيمة المضافة؛	هيئة الضرائب
تعني أي التزامات بإجراء أي خصم أو استقطاع على حساب الضرائب أو الجبايات أو رسوم الدمغة أو الرسوم الجمركية أو أية رسوم أو استقطاعات أخرى ذات طبيعة مشابهة (بما في ذلك الغرامات أو الفوائد المستحقة على أي تقصير أو تأخير في دفع أي مما سبق، بالإضافة للالتزامات الأخرى المتعلقة بتقديم المعلومات والإخطارات)، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: التزامات قانون (فاتكا)/ معايير الإفصاح المشتركة المطبقة؛	الالتزامات الضريبية
هذه الأحكام والشروط وكل تعديل يجرى عليها من وقت لآخر؛	الأحكام والشروط
المشورة والتوصيات والتقييمات المقدمة بشأن الأوراق المالية والتداولات؛	خدمات التداول
تنفيذ عمليات بيع أو شراء (أو أي شكل من أشكال التصرف) أو تحويل الأوراق المالية من قبل الشركة، أو تنفيذ التعليمات بالنيابة عنك كجزء من الخدمات المقدمة بموجب الاتفاقية؛	معاملة/صفقة
دولة الإمارات العربية المتحدة؛	الإمارات
أي يوم تفتح فيه البنوك التجارية أبوابها للعمل في دولة الإمارات؛	يوم عمل في الإمارات

أي سوق أوراق مالية وسلع مرخصة من الهيئة للعمل في الإمارات؛

الولايات المتحدة الأمريكية؛

التشريعات الصادرة عن هيئة العائدات الداخلية الأمريكية من وقت لآخر؛

أية ضريبة قيمة مضافة أو ضريبة مماثلة تفرض في أي بلد من وقت لآخر؛

www.adcbsecurities.com أو أي نطاق إلكتروني أو أكثر تحدده الشركة من وقت لآخر؛

الأحكام والشروط العامة للبنك الخاصة بصيرفة الجملة التي يقدمها لك البنك؛

الطرف الذي يحصل أو يتقدم للحصول على الأوراق المالية أو الخدمات بموجب الاتفاقية، سواء كان شخصاً طبيعياً أو معنوياً.

سوق إماراتية

أمريكا

تشريعات وزارة الخزانة الأمريكية

ضريبة القيمة المضافة

الموقع الإلكتروني

الأحكام والشروط الخاصة بصيرفة الجملة

أنت

